جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

مركز دراسات التنمية

تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة

2010

تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن
مشروع التعليم العالي وبدعم من البنك الدولي والإتحاد الأوروبي

Tertiary Education Project

Funded by the World Bank (IDA) and European Commission (EC)

فريق العمل:

الباحثة الرئيسية: ليزا موناغان
البحث الميداني: لانا حجازي
الترجمة: رانيا فلفل
مراجعة وتحرير (اللغة العربية): وسيم أبو فاشة
التحرير (اللغة الانجليزية): ماريسا كمبر

هاتف: 2982021 02 972+
فاكس: 2982160 02 972+
رام الله، ص.ب: 1878
مكتب غزة: تلفاكس: 2838884 08 972+
البريد الإلكتروني: cds@birzeit.edu
الموقع الإلكتروني: Home.birzeit.edu/cds

تصميم وتنفيذ

ISBN 978-9950-334-09-0

نبذة عن مركز دراسات التنمية

تأسس مركز دراسات التنمية عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في دراسات التنمية. ومنذ تأسيسه أخذ المركز على عاتقه المساهمة في كل ما شأنه تعميق وإثراء فهم عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي ظل الواقع الفلسطيني الصعب، يحاول المركز تقديم إطار مؤسساتي حيث يمكن معالجة ومحاكاة وبحث جميع القضايا ذات العلاقة بموضوعات التنمية، وتقديم توجهات عملية لذوي العلاقة من متخذي القرار. يقوم المركز بتنسيق مشاريع بحثية متعددة في حقول التنمية، بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية. كما ويعمل المركز على عدد من المشاريع المجتمعية الهادفة لدعم المجموعات المهمشة، ودمجها في عملية التنمية، وعملية اتخاذ القرار التي تمس حياتهم.

تشرف على نشاطات المركز لجنة مكونة من أكاديميين وإداريين في جامعة بيرزيت، الذين يقدمون الدعم الفني والأكاديمي للمركز، فضلاً عن عدد من اللجان الاستشارية والفنية المتخصصة التي تشكل لدعم فريق العمل حسب مقتضيات كل مشروع.

تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة

تم العمل بهذا المشروع بالتنسيق بين عدة مؤسسات هي: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ومركز أبحاث جامعة هارفاد ومؤسسة سوفتل، يشمل المشروع استخدام الهاتف النقال (الجوال) لمساعدة الشباب على إيجاد عمل: مشروع شباب المستقبل المدعوم من البنك الدولي يعمل على فحص منحنى الانتقال من المدرسة إلى الجامعة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها الإنترنت والهاتف النقال وسلسلة من المقابلات المهمة والمجموعات البؤرية لفهم إمكانية الاستخدام في العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعلاقة بين هذا ونظام التعليم سواء من الناحية البنيوية أو من ناحية الجودة والنوعية.

المحتويات

تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل للارتقاء بالتعلم وتطوير القوى العاملة

الفصل الأول: المقدمة 7
مخاطر ضعف استيعاب الخريجين في سوق العمل 9
العمال المحبطين 10
البطالة الطويلة الأمد 10
هجرة الأدمغة 11
الاستثمار والعوائد (الحوالات) 13
المواضيع الأساسية واستنتاجات التقرير 15
الفصل الثاني: الاقتصاد والعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 17
اتفاقيات أوسلو، جذور للأمل 18
احتواء غير متماثل 19
الانتفاضة الثانية 19
انتخابات يناير 2006 والرد الدولي 20
حصار قطاع غزة 20
قيود على الحركة وإمكانية الوصول لمختلف المناطق 23
أثر العمالة والاستثمار 26
الاعتمادية على المساعدات 29
الخاتمة 30
كيف يحصل الخريجون على وظائف؟ 32
الحلول المحتملة؟ 34

الفصل الثالث: التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة 37
التعليم في ظل الاحتلال 41
أنظمة التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة 43
هيكلية التعليم 44
الحاجة للتنويع وتحدياتها 48
الجانب التربوي للتعليم 49
دور الجامعات 54
خبرات العمل 57
التعليم الفني والمهني 59
تبعات الفجوات في المهارات 61

الفصل الرابع: مقاربات سياساتية 65
دور الوزارات 69
الخدمات الانتقالية ومصفوفة 'الاختيار' 70
الجانب التربوي لبناء السيرة المهنية 76
مراجع 83

الفصل الأول

المقدمة

1

مقدمة:

اعتقد دركهايم (1956) بأن نظام التعليم يؤدي دورين أساسين وهما: انخراط الشباب في المجتمع، بما في ذلك التحضير لأدوارهم كبالغين في المستقبل، واختيار المسار المهني على أساس الإنجاز الفردي.[1] يتطرق هذا المشروع إلى معضلة تلك الغايات التربوية وإلى ثنائياتها الاختزالية؛ كما يتساءل حول أفضل السبل لإدماج الشباب في عمل لائق.[2]

تهتم محاور هذا المشروع أساسا بالوظيفة الثانية للتعليم، وتدرس بشكل خاص الانتقال من الدراسة إلى حقل العمل بالنسبة للأشخاص في مرحلة التعليم العالي، أي خريجي الجامعات. إذا ما طبقنا مفهوم ريتشارد دول بأن 'التعليم هو تعلم لأداء وظيفة، فإن المؤهل هو مسألة تعلم بغرض الحصول على وظيفة'[3]، فإننا نستطيع أن نطرح الفرضية بأن الأشخاص الذين ينخرطون في التعليم العالي يقومون بهذا الأمر كوسيلة للحصول على عمل عند تخرجهم وأن هناك اعتبار بأن المهارات النسبية التي يكتسبها الفرد تؤثر على الآفاق المحتملة لتشغيله، كما تحدد نوعية الراتب الذي سوف يتقاضاه.

إن الانتقال من التعليم إلى العمل يشكل لحظة حاسمة في حياة الشخص البالغ؛ والتي قد تشمل على الكثير من الأمور «المرة الأولى»: أي أول راتب، أول خروج من حقل التعليم، أول مرة يغادر فيها بيت الأسرة. يعتبر مدير منظمة العمل الدولية العام هذه الخطوة واحدة من أهم مراحل الحياة الأساسية لأنها مراحل قد يقع فيها الناس عرضة للانكشاف للفقر وهي نقطة البداية لفهم ديناميكيات الحياة والعمل في المجتمعات المحلية الفقيرة.[4] تعتبر منظمة العمل الدولية الانتقال على أنه ليس مجرد انتقال من التعليم إلى أي شكل من أشكال العمل، بل يجب أن يكون هذا العمل 'لائقا'، من حيث أنه يوفر الأمان و/أو أن المستخدم يشعر بالرضى تجاه طبيعة العمل ويدخل عنصر نوعية جديد في التعريف المقياسي للانتقال من الدراسة إلى العمل.

مخاطر تدني استيعاب الخريجين الجدد في سوق العمل

تجتاح الأراضي الفلسطينية المحتلة مخاوف تتمثل في أن الارتفاع المطرد للشباب العاطلين عن العمل يؤدي إلى عدم حصول الشباب على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية كحقوق إنسان، مما قد يؤدي إلى نتائج تشمل اندلاع الشغب الاجتماعي والهجرة إلى الخارج والنزاع. كما يشير مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، فإن الشباب العاطل عن العمل في مناطق تميل بشكل تقليدي للنزاع قد يزيد من احتمالات زعزعة الاستقرار في البلد على المدى المتوسط.[5]

1 Brown, Phillip, 'The Opportunity Trap: Education and Employment in a Global Economy,' European Educational Research Journal, Volume 2, Number 2, 2003, p. 143.

2 O'Higgins, Niall, 'Trends in the Youth Labor Market in Developing and Transition Countries,' Social Protection Unit, Human Development Network, The World Bank, October 2003, p. 1.

3 Dore, Ronald, The Diploma Dilemma; London: George Allen and Unwin, 1976, p. 8

4 Report of the Director General, ´Working out of Poverty´, International Labor Conference, 91st Session, 2003. See at: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/kd00116.pdf.

5 UN Office for West Africa, 'Youth unemployment and regional insecurity in West Africa,' UNOWA Issues Papers, Dakar, Senegal, August 2006, Second Edition, p. ix.

إن خطر عدم المواءمة بين مهارات الخريجين والفرص المتاحة في سوق العمل يخلق ضررا كبيرا على الوضع الاجتماعي المضطرب أصلا، حيث يؤدي ضيق الآفاق الفردية للخريجين إلى ظواهر حاسمة أخرى بالنسبة للدولة والفرد على حد سواء. وتشمل تلك الظواهر حالة الإحباط بين العاملين، والبطالة طويلة الأمد، واحتمال هجرة الأدمغة.

العمال المحبطون

العامل المحبط هو العامل بدون عمل، والطارح لخدماته للعمل، ولكنه لا يبحث عن عمل (وبالتالي لا يمكن تصنيفه على أنه "عاطل عن العمل") لأنه شعر بعدم توفر عمل له.[6] يظهر الإحباط بشكل خاص في محاولات ما بعد المؤهلات أو توقف المحاولة لإيجاد عمل لأنهم يؤمنون بأنهم يفتقرون للمهارات اللازمة للحصول على عمل لائق، وفرصة إيجاد عمل لائق أو لا يعرفون كيف/أين يمكنهم إيجاد هذا العمل اللائق. وقد يؤدي هذا إلى ضعف المحاولة لإيجاد عمل ينسجم مع مهاراتهم. الأمر الأقل قابلية للقياس هو المدى الذي يؤثر به هذا الأمر على مسارات التعليم، فإذا ما أثني الطلاب أو رفضوا على أساس النتائج الفعلية لتعليمهم فإن الأثر الذي سوف يحدثه هذا يؤثر على إمكانية حصولهم على عمل لائق؛ قد يؤدي هذا إلى يأسهم من التعليم واعتبار المؤهلات أو العلامات الأعلى بلا قيمة أو يقيمون أثر خياراتهم التعليمية على آفاق العمل الخاصة بهم. قد يضر الإحباط هنا بنظام التعليم برمته، مما يؤدي لآثار سلبية على تخطيط السياسات الساعية لإعادة توليد القدرة الاقتصادية من خلال إصلاح التعليم.

البطالة الطويلة الأمد

يعتبر نيل أوهيجنز أن المستوى العالي للبطالة بعد التعليم الثانوي سوف يحبط العاملين ويثنيهم عن الدخول بشكل مباشر إلى سوق العمل. ويلحظ أوهيجنز أن زيادة مشاركة المراهقين الأوروبيين في التعليم العالي مؤشر على ضعف آفاق سوق العمل بالنسبة للشباب في تلك البلاد.[7] إذا كان ضعف فرص التشغيل على مستوى ما بعد الثانوي يعكس طيف العمالة بالكامل فإن هذه المقاربة تؤدي إلى عدد أكبر من العاطلين على المستويين المتوسط إلى العالي أو يؤدي إلى ارتفاع مستوى المؤهلات بالنسبة للمستخدمين، بينما يتم إخراج ذوي المهارات المتدنية من قطاع التشغيل. هناك اهتمام كبير بطول مدة البطالة بين الأفراد الذين يخفقون في الحصول على عمل بعد التخرج. رغم أن الخريج قد يواجه بشكل معقول البطالة بعد التخريج، مما قد يشكل جزءا من عملية 'البحث عن المناسب' لمساره المهني، فإن نتائج فترات البطالة الممتدة و/أو المتكررة قد يكون لها آثار مدمرة بعيدة المدى. يحاجج أوهجنز بأن البطالة في سن مبكر قد تقوض بشكل دائم من طاقات الإنتاج الكامنة لدى الفرد، ومن آفاق الدخل وبالتالي من فرص العمالة على المدى البعيد، لأن الناس يعتبرون أكثر مرونة وقابلية للتدريب في مرحلة مبكرة من حياتهم العملية. وهذا يؤثر حتما على مخزونهم من رأس المال البشري؛ وبالتالي فإن طول فترة البطالة بين الشباب قد تؤثر على القدرات الدولية.[8]

6 International Labor Organization, Global Employment Trends for Youth: Geneva, 2006, p. 49.

7 O'Higgins, Niall, 'The Challenge of Youth Unemployment,' Action Programme on Youth Unemployment, Employment and Training Department, International Labor Office (Geneva), 1997, p. 17.

8 O'Higgins, Niall, 'The Challenge of Youth Unemployment,' Action Programme on Youth Unemployment, Employment and Training Department, International Labor Office (Geneva), 1997, p. 53-54.

المعضلة هي أن فلسطين لا تستطيع أن تبدأ بالتقليل من قيمة التعليم للبدء بالعمل على التخطيط للطوارئ. وهذا له أهمية خاصة في قطاع غزة، نظرا لأن التعليم لا يشكل فرقا كبيرا من حيث آفاق العمالة. الكثير من المهتمين، بمن فيهم وزارة التربية والتعليم العالي، ومنظمة اليونسكو أشاروا إلى أنه كان عليهم تبني نموذج 'العمل كالمعتاد' تجاه تقديم التعليم والعمل على أساس أنهم يوفرون للطلاب أفضل فرصة للحصول على عمل ولا يستطيعون الالتزام بفكرة إعادة التعليم في مستويات المهارة أو فرص التعليم.

تشير 'حوار الشباب'، وهي نشرة أصدرها منتدى شارك الشبابي[9] أن 3% فقط من الذين أجري عليهم المسح أشاروا إلى أنهم ذهبوا إلى الجامعة لأنه 'لم يكن أمامهم خيار آخر'،[10] وهذا يعزز فكرة أن مواصلة التعليم في المجتمع الفلسطيني هي ديناميكية أكثر من كونها تعمل كنشاط مغربل، الأمر الأخير، للبطالة طويلة الأمد، وهذا أمر مقلق بشكل كبير. عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن متوسط عدد الشهور بلا عمل لأولئك الحاصلين على شهادات ذات صلة كان 24 شهرا، و20.4 شهرا بالنسبة لحاملي درجة البكالوريوس.[11] عدم القدرة على الدخول بشكل مباشر إلى سوق العمل يحتمل أن يؤجج الظاهرة الثانية المرتبطة بسوق العمل، وهي هجرة الأدمغة لدى الخريجين.

هجرة الأدمغة

في سنة 2006 وجد برنامج دراسات التنمية أن الارتفاع الكبير في البطالة ومأزق الوضع السياسي يتحول إلى دافع أكبر لهجرة الشباب الفلسطيني.[12] وهذا يشكل خيارا عقلانيا لدى شريحة معينة من الطلبة الشباب الذين لا يعرفون ما هو المشهد السياسي الذي سيحل بهم في السنوات القادمة (والأثر الذي سيأتي به الاحتلال على محاولتهم للدراسة بما في ذلك إغلاق الجامعات واعتقال الطلاب، إلخ)، وهذا يؤدي إلى هجرة الأدمغة لدى الخريجين، كما يدفع خريجي الجامعات، وطلاب الجامعات للهجرة حيث تشير دراسة لجميل هلال سنة 2008 بأن نحو 53% من الهجرة الفلسطينية لأوروبا كانت بغرض الدراسة الجامعية.[13]

9 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008.

10 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008, p. 52.

11 Palestinian Central Bureau of Statistics, Conditions of Graduates from Higher Education and Vocational Training Survey (December 1005- January 2006). Main Findings: Ramallah, May 2006, p. 46.

12 Development Studies Program, Palestine- Human Development Report 2004; United Nations Development Program: Ramallah, 2005.

13 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 8.

الشكل 1: أين ستبحث عن عمل

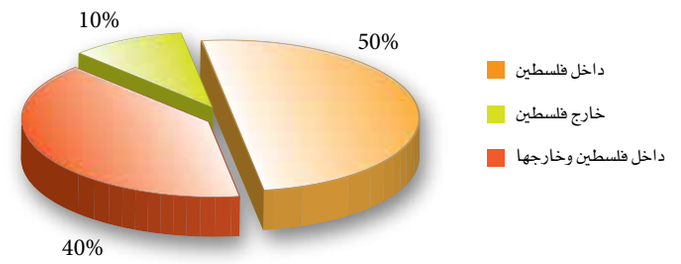

من جهة أخرى، هناك من يعارض بأن تحسين التعليم يأتي حتما بأثر إيجابي على المجتمعات. فبعض المنظرين يطرحون اقتراحا مفاده أنه بدلا من تطوير قاعدة رأس المال البشري، من خلال تطوير وتحسين نوعية التعليم، فإن هذه العملية تسهل وتشجع هجرة العمال المهرة الساعين للحصول على فرص عمل أفضل في مناطق أخرى. ويحاجج البعض بأنه في بيئة تضيق فيها آفاق العمل (بما في ذلك التطور المهني والراتب وساعات العمل) بسبب النزاع فإن الناس يسعون بجد لتحسين مهاراتهم لتعزيز أفاق الهجرة بينهم.[14] وتسمى هذه العملية التي تنطوي على استنزاف لرأس المال البشري من خلال الهجرة إلى الخارج بمصطلح 'هجرة الأدمغة – brain drain'.

يستخدم مصطلح 'هجرة الأدمغة' ليصف بشكل خاص الهجرة إلى الخارج بين الأشخاص ذوي المهارات الفنية والفكرية. هي 'هجرة' من الدول الأقل تطورا من الناحية الاقتصادية إلى تلك المتقدمة اقتصاديا. الدول المستقبلة لتلك الأفواج المهاجرة تتسم بظروف مهنية واقتصادية أفضل (ماس). في مسح أجراه معهد ماس بناء على بيانات متوفرة، تبين أن فلسطين 'تحتل المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث معدلات الهجرة الخارجية'.[15] في مسح للخريجين، تبين أن 82.2% من المستطلعين من قبل معهد ماس كانوا يحملون إجازة في الدراسات العليا (ماجستير أو دكتوراة)، وكان 30.8% من المستطلعين يعربون عن رغبتهم في الهجرة إلى الخارج. من بينهم أشار 77.2% إلى أنهم يقومون بتطوير قدراتهم الذاتية كعامل محفز حتى يتمكنوا من الهجرة للخارج. الحالات الدراسية المستطلعة أشارت إلى أسباب الهجرة الخارجية على أنها عدم قدرتهم على إيجاد عمل مناسب، وضعف الأجور وغياب الأمن الوظيفي. ويجب أن نفهم هذا أيضا في سياق الاحتلال الذي بلا شك يجعل الوضع الاقتصادي أسوأ بالنسبة للخريجين وللاقتصاد الفلسطيني ككل.[16]

يلاحظ هلال أن 'حقيقة أن نظام التعليم الرسمي في الضفة الغربية وغزة يظل موجها نحو العمل في قطاع الخدمات تجعل من المحتوم تحويل مسار الخريجين نحو الهجرة إلى الخارج، نظرا لأن السوق المحلي غير

14 Stark, Oled, Taylor, Edward J., Yitzhaki, Shlomo, 'Migration, Remittances and Inequality. A sensitivity analysis using the extended Gini Index; Journal of Development Economics, Issue 528: North Holland, 1988.

15 Mataria, Awad, Abu Hamtash, Ibrahim and Amer Wajeeh, The 'Brain Drain' of the Palestinian Society: with an Explanatory Study of the Health and Higher Education Sectors: Ramallah, MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008.

16 Labour Organization, The situation of workers of the occupied Arab territories: Report of the Director-General to the International Labour Conference, 97th Session, International Labour Office, Geneva, 2008.

قادر على استيعاب الأعداد الكبيرة من المتقدمين للوظائف الخدماتية، ولا توجد محاولات لإدخال التعليم والتدريب المهني لتوسيع خيارات سوق العمل الفلسطيني.[17] لهذا يرى هلال بأن سياسة التعليم المناسبة التي تتوجه أكثر بفعل احتياجات الاقتصاد المحلي (ذي القدرة الإنتاجية المحدودة وعدد السكان القليل) ضرورية لضمان الانسجام الأفضل بين التعليم وسوق العمل.

الأمر الرئيسي المقلق بالنسبة للقائمين على تخطيط التعليم والاقتصاد هو أن هذا الشكل من الهجرة، هجرة العمال ذوي المهارات العالية، قد يكون له تأثير سلبي على آفاق النمو الاقتصادي، وبخاصة في مناطق مثل فلسطين التي تعتمد على توسع 'الاقتصاد المستند للمعرفة' بسبب نقص (بما في ذلك السيطرة على) الموارد الطبيعية. وهذا له أثره أيضا ليس فقط على الخسارة المباشرة للمهارات بل على تسرب التبعات لمحاولة مأسسة ثقافة عابرة للأجيال في التعليم. رغم أهمية التعليم في المجتمع الفلسطيني، إلا أن السمة الأخيرة غير واردة الظهور؛ المخاوف من تبعات استنزاف قاعدة رأس المال البشري شرعية، وبخاصة في ظل استنتاجات المسح الذي أجراه معهد ماس.

إن تبعات التخطيط الاقتصادي هي أن متوسط التعليم بالنسبة لغير المهاجرين أقل نتيجة لهجرة الأدمغة، وبالتالي يكون مستوى التعليم المتوسط بين الباقين في البلد الأم أقل مما لو كان بدون وجود هجرة الأدمغة كعامل مؤثر. ثانيا، مؤيدو نظرية 'هجرة الأدمغة' يحاججون بأن الحد من العمالة الماهرة سيكون له تبعات سلبية على الاستثمار الداخلي، لأن المستثمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يركزون مواردهم المالية على مجالات رأس المال البشري.

رغم تلك المخاوف، هناك من يرى بأن هجرة الأدمغة يجب أن تكون عاملا سلبيا. هؤلاء 'الثوريين' في هجرة الأدمغة لهم حجة تعتبر أن حقيقة كون العملية لها آثار مرتدة إيجابية، تحول نظام 'هجرة الأدمغة' إلى نظام 'استقدام الأدمغة'.[18] من المقبول عموما أن بلد المنشأ تستفيد من كلا العمليتين، من إرسال الحوالات ومن الاستثمار.

الاستثمار والحوالات

تعتبر الاستثمارات والحوالات الميزتين الرئيسيتين للهجرة الخارجية. الكثير من المهاجرين يشكلون جالية في الشتات، تعتبر كيانا اجتماعيا سياسيا يحافظ على درجة من الاتصال مع موطنهم الأصلي (لا يشترط أن يكون الشتات قد ولد في البلد التي يعتبرها 'موطنه' ومع ارتباط الفرد/الجماعة بالبلد الذي يقيمون فيه لكي يعتبروا أنفسهم من الخلفية ذاتها).[19] هؤلاء الأشخاص، وهم في هذه الحالة فلسطينيون، غالبا ما يسهمون مساهمات اقتصادية في بلدهم الأم على هيئة استثمارات وحوالات مالية. التركيز على مساهمة الشتات في بلدهم الأم، في هذه الحالة فلسطين، هو مساهمتهم الاقتصادية من خلال الحوالات المالية والاستثمارات. تتخذ الحوالات شكل "مال" يتم إعادته إلى شخص في البلد الأم. ويمكن أن تكون

17 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 27-8.

18 Fiani, Riccardo, 'Is the Brain Drain an Unmitigated Blessing,' Discussion Paper No. 2003/64; World Institute fir Development Economics Research, September 2003, p. 1.

19 Sheffer, Gabriel, Diaspora Politics: At Home Abroad: Cambridge University Press, 2006, p. 10.

تلك الحوالات كبيرة بحيث تسهم إسهاما كبيرا في تدفق رأس المال في البلد الأم. يمكن أن تشكل حوالات المهاجرين المستردة إلى موطنهم الأصلي جزءا من إجمالي الناتج القومي في البلد الأم، مما يزيد من نسبة السيولة فيها. يتحدث دوكيير ورابوبورت عن نوعين من الحوالات، الحوالات المساعدة والحوالات المتبادلة. النوع الأول هي حوالات موجهة نحو أسرة الشخص بينما يتم صرف النوع الثاني كمؤشر على احتمال عودة المهاجر إلى بلده حيث يقوم بشراء الأصول في موطنه الأصلي مثل الممتلكات العقارية والمواشي.[20]

يناقش تجاي م. نيلسن وليزل ريدل أشكال الاستثمار التي يمكن أن تقوم بها جالية الشتات، حيث عوضا عن الحوالات المساعدة أو التبادلية، قد يختار الفرد أن يحول رأسمال مسترد على هيئة استثمار في عمل تجاري: وهذا يمكن أن يتم من خلال شراء أسهم استثمارية أو تقديم قروض مباشرة للأعمال التجارية المحلية، أو المساهمة في استثمارات مشتركة أو صناديق الإقراض التي تستثمر أموالا في الشركات في الموطن الأصلي للمهاجر.[21]

مع ذلك يشير إسماعيل لبد إلى تدني تدفق الحوالات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. 'ما مجموعه 15.5% من الأسر التي تضم أفرادا مهاجرين إلى الخارج تحصل على حوالات نقدية منتظمة مع هؤلاء المهاجرين. و8.5% فقط من الأسر التي فيها أفراد مهاجرين حصلت على دعم مالي منتظم من هؤلاء المهاجرين، بينما 6.5% فقط من الأسر التي بينها أفراد مهاجرين كانوا يرسلون حوالات مالية منتظمة لمهاجريهم في الخارج'... والإحصائية الأخيرة صحيحة بشكل خاص بالنسبة للمهاجرين بغرض الدراسة في الخارج.[22]

بالإضافة ل (أو كبديل عن) قد يراكم المهاجرون المدخرات ومن ثم يعودون أدراجهم إلى موطنهم، ليستخدموا رأس المال المكتسب لتطوير مشاريع استثمارية، من خلال المنشآت الريادية، وكذلك من خلال تحريك وتنشيط المصالح التجارية الأخرى عبر بناء منزل وشراء سلع عند عودتهم.[23]

يناقش فريديريك دوكيير وهيليل رابورت آثار التغذية الراجعة الإيجابية المكنة التي يمكن أن يسببها المهاجرون المهرة لموطنهم الأصلي، ويستعرضان الفوائد المكنة على أنها احتمال عودة المهاجرين بعد أن يكتسبوا مهارات إضافية في الخارج، وهي مهارات يصعب اكتسابها في مسقط رأسهم. كما يحاججان بأن المهاجرين قد يشكلوا وينشئوا شبكات 'تيسر التجارة وتدفق رأس المال ونشر المعرفة.[24] تشمل المزايا الأخرى المكنة على نقل التكنولوجيا والنشاطات الخيرية التي يقوم بها جاليات الشتات. يحذر داناجايان سريسكاندارجان من اعتبار المهاجرين للخارج على أنهم سمة سلبية بحتة، ويشير إلى أن، 'هجرة الأدمغة

20 Docquier, Frédéric and Rapoport, Hillel, 'Skilled Migration: the perspective of developing countries,' World Bank Policy Research Working Paper, No. 3372, 2004, p. 24-5.

21 Nielsen, Tjai M., and Riddle, Liesl, 'Investing in Peace: The motivational dynamics of Diaspora Investment in Post Conflict Economies;' Center for International Business Education and Research at The George Washington University, School of Business, 2008, p. 3.

22 Lubbad, Ismail, 'Palestinian Migration Any Circularity? Demographic and Economic Perspectives;' CARIM AS 2008/36: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI): European University Institute, 2008

23 Docquier, Frédéric and Rapoport, Hillel, 'Skilled Migration: the perspective of developing countries,' World Bank Policy Research Working Paper, No. 3372, 2004, p. 26

24 Docquier, Frédéric and Rapoport, Hillel, 'Skilled Migration: the perspective of developing countries,' World Bank Policy Research Working Paper, No. 3372, 2004, p. 3.

لا تخبرنا سوى بجزء من القصة حول الأثر التراكمي للهجرة على الاقتصاد أو المجتمع. عندما نأخذ بالحسبان كافة الآثار الأخرى للهجرة، فإن الأثر الصافي قد يكون إيجابيا.'[25]

حسب نظرية سريسكاندراجا، فإن الهجرة إلى الخارج لا تساوي مباشرة 'هجرة الأدمغة' بل قد يكون لها آثار إيجابية. ينبغي الإقرار بها ومناقشتها، وكذلك هي تأثير للغز اقتصادي كبير وليس سببا له، وهذا هو التخلف الاقتصادي في البلد الأم.[26] من العوائق الكبرى في فلسطين أمام الإبقاء على عدد أكبر من المهاجرين المهرة هو عدم القدرة على توليد نمو اقتصادي موسع بسبب درجة السيطرة التي تفرضها إسرائيل على النظام الاقتصادي.

نظرا لطبيعة الوضع في فلسطين، فإن الهجرة سمة من سمات المجتمع الفلسطيني. فمن الواضح أن الهجرة تأتي كرد على الصدمات التي تعصف بفلسطين، والتي شهدت أوجها مؤخرا خلال الانتفاضتين الأولى والثانية. تشير استطلاعات الرأي العام إلى أن الهجرة باتت من الخيارات الجدية لنسبة من الشباب القلق والمتعلم. ويجب اعتبار هذا الأمر في سياق الارتفاع الحاد في معدلات البطالة (بما في ذلك بين خريجي الجامعات) منذ العام 2001 والمأزق المستفحل في المفاوضات السياسية. رغم الآثار الإيجابية التي قد تأتي بها هجرة الأدمغة، مثل الاعتماد على المساعدات، فإنها غير متوقعة ولا يمكن الوثوق بها كسياسة بعيدة المدى في مبادرات التخطيط. للتعامل مع تلك التهديدات، فإن هذا المشروع ينظر في العلاقة المتبادلة بين استخدام التعليم، لتحسين إمكانية حصول الخريجين على عمل لائق. يدرس التقرير في البداية طبيعة الاقتصاد وقدرته على استيعاب الخريجين – رغم قتامة الصورة في اقتصاد يتسم باحتلال إسرائيلي غير شرعي، والافتراض بأن الحركات يجب أن تتم ضمن طاقة محدودة لتطوير نظام ييسر حركة الخريجين نحو عمل مناسب.

المواضيع الأساسية واستنتاجات التقرير

يدرس مشروع مستقبل الشباب معنى منحنى الانتقال من المدرسة إلى العمل، بما في ذلك كيفية اتخاذ الخريجين لقراراتهم التعليمية والمهنية حول ما هو المجال الذي يدخلون إليه (أو يحاولون الولوج إلى سوق العمل). إن الغرض من وراء هذه الدراسة هو إدراج، حيث يكون ذلك ضروريا، تلك الآليات المكنة التي تجعل التعليم العالي أكثر صلة بسوق العمل، بما يسمح بتنسيق أفضل بين التعليم والقائمين على التخطيط الاقتصادي لتعظيم الفائدة الاقتصادية بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة، ولتأمين عمل أفضل للخريجين، بحيث يمكن تخفيف المخاطر المحتملة التي عرفناها هنا أعلاه.

لتحقيق تلك الأهداف، تم تقسيم المشروع إلى فرعي بحث متكاملين. يتبع الفرع الأول الخريجين المشاركين في مشروع سوقتل في سعيهم لتأمين عمالة مربحة. ويمكن اعتبار سوقتل نظام خدماتي مبتكر يستخدم التقدم التقني، وبخاصة امتلاك الهاتف النقال، ليلائم بين خريجي التعليم العالي والوظائف المتوفرة،

25 Sriskandarajah, Dhananjayan, 'Reassessing the Impacts of Brain Drain on Developing Countries,' Migration Information Source; Institute for Public Policy Research, August 2005.

26 Sriskandarajah, Dhananjayan, 'Reassessing the Impacts of Brain Drain on Developing Countries,' Migration Information Source; Institute for Public Policy Research, August 2005

يستطيع مركز دراسات التنمية استخدام خدمات سوقتل لمتابعة العمليات ونتائج مبادرة ملاءمة الخريج للعمل لتحقيق فهم أكبر لخيارات المسيرة المهنية التي يتخذها الشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه واحدة من الخدمات الممكنة لتوجيه المسيرة المهنية وتطويرها بهدف تيسير انتقال الخريجين من مقاعد الدراسة إلى العمل بأجر.

لكي نفهم كيف يتوصل الخريجون إلى مرحلة محاولة إيجاد عمل، علينا أن ندرس التفاعل بين قطاع التعليم والاقتصاد ومدى التنسيق بين قطاعي التعليم والاقتصاد لتسهيل استيعاب الخريجين في عمل لائق. حتى يمكن تحسين تدفق المعلومات، يجب أن نستكشف النظام التربوي في جهاز التعليم والطريقة التي يروج فيها للعمل المهني بين الطلاب بحيث يطور لديهم أفضل المهارات ملاءمة لسوق العمل. من خلال هذا العمل ينبغي أن نحصل على فهم أفضل للمسيرة (المحتملة) ولطبيعة خدمات الانتقال في عبور الجسر بين القطاعين. وهكذا فإن الفرع الثاني من المشروع يستكمل تلك الحاجة من خلال دراسة المتغيرات الداخلية الأساسية المؤثرة على قابلية التشغيل من خلال مراجعة الأدبيات وإجراءات المقابلات ذات الصلة؛ ويبدأ بدراسة سياق الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأثره على فرص الخريجين في سوق العمل. ويدرس بعد ذلك طبيعة نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتنسيق بين هذا القطاع وسوق العمل. أخيرا تستكشف المراجعة الطبيعة المخففة للمخاطر والميسرة التي تسهم فيها خدمات المسيرة المهنية للمساعدة في الانتقال من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل. كما سوف يدرس مركز دراسات التنمية الانتقال من التعليم إلى العمل من خلال عقد المقابلات مع الأطراف المعنية بما في ذلك العاملين في قطاع التعليم والمنظمات غير الحكومية وأصحاب العمل ووزارات السلطة الفلسطينية. ومن ثم سوف يعمل مركز دراسات التنمية على صياغة توصيات حول أفضل السبل لإدماج خدمات المسيرة المهنية والجانب التربوي من العمل في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يفيد التقرير بوجود ضعف في التنسيق بين قطاع الاقتصادي والتعليم مما سبب آثارا سلبية على المنتقلين بين القطاعين، وذلك بحكم غياب خدمات المهن الوسيطة، والأهم غياب الفلسفة التربوية في التعليم من أجل العمل، وذلك بالرغم من طموح السلطة الوطنية الفلسطينية في رفع مستوى التعليم والتدريب المهني بطريقة قياسية تناسب احتياجات سوق العمل.

رغم أن أكبر عامل يقوض آفاق الخريجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو التخلف الاقتصادي الذي تسببه السياسة الإسرائيلية في الاحتواء غير المتماثل، بما يشمل المحددات المفروضة على حرية الحركة، وهذا عائق أمام البحث عن عمل، بما في ذلك تصعيب عملية البحث عن عمل وتحديد نطاقها الجغرافي. مع ذلك، هناك بعض العوامل ذات الصلة بالبنية التحتية التي تقع ضمن نطاق سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية ويمكن تحسينها لتقوية قدرة الخريجين على إيجاد عمل ذي مغزى.

الفصل الثاني

الاقتصاد والتشغيل في الأرض الفلسطينية المحتلة

يرعبنا الصراع المسلح بين الأمم. ولكن الحرب الاقتصادية ليست أفضل من النزاع المسلح. فهي كالعملية الجراحية. الحرب الاقتصادية عبارة عن تعذيب مطول. وثوراتها ليست أقل رعبا من تلك التي ذكرتها الأدبيات عن الحرب بمعناها الصحيح.

- مهاتما ك. غاندي 'اللا عنف – القوة الأعظم'، 1926

وصف نعمان كنفاني ودايفد كوبهايم الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه، "يتصف بالاختلال البنيوي الذي خلفته عقود من الاحتلال: الاعتماد العالي على العمالة الخارجية، ضعف الحركة الصناعية، الاعتماد على شريك وحيد لكافة التجارة الخارجية تقريبا، وضعف البنية التحتية البشرية والمادية'.[27] وقد تفاقم هذا الوضع بفعل توفر عدد قليل من أدوات السياسة في يد السلطة الفلسطينية لضبط النمو الاقتصادي وذلك بسبب سياسة إسرائيل للاحتواء الاقتصادي غير المتماثل وتواصل الأثر الإكراهي للاحتلال. وقد أصبحت تلك العوامل خبيثة بشكل خاص خلال الانتفاضة الثانية، حيث تصاعدت معدلات الفقر من 23.6% عام 1996 إلى 34.5% خلال العام 2007.[28] وارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 25.4%[29] حيث إن هذين المؤشرين يسببان التراجع السريع في الاقتصاد الفلسطيني. وقد خلق هذا الوضع سوق عمل عدائي جدا بالنسبة للخريجين الشباب في فلسطين، من حيث تخطيط المهنة والدخول إلى سوق العمل.

اتفاقيات أوسلو، أساس للأمل؟

في دراسة أجراها البنك الدولي حول الآفاق الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبيل إنشاء السلطة الفلسطينية، ظهرت مستويات تفاؤل عالية في وقت انتقال السيادة، وإن كانت محدودة، من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. كانت التبعات على الاقتصاد مجهولة ولكن تم التعامل مع الأمر بدرجة عالية من التفاؤل. كان على السلطة الفلسطينية أن ترث إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس الشرقية التي ألحقت بشكل غير شرعي إلى دولة إسرائيل سنة 1981). ومع نقل الصلاحيات، تمكنت السلطة الفلسطينية من توجيه سياسة التعليم والاقتصاد من بين أمور أخرى للمرة الأولى. ولكن وعود اتفاقيات السلام بالفائدة المتبادلة في العلاقات التجارية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وقدرتها على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني ضاعت هباء. حيث بقي النظام خاضعاً للسياسات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية. تهيمن أربعة عناصر أساسية على الاقتصاد الفلسطيني وهي: الاحتلال، نظام الإغلاق والقيود على الحركة، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على تنظيم اقتصادها مع الاعتماد على المساعدات.

لم تحقق اتفاقيات أوسلو (1993) النمو الاقتصادي السريع والمستدام المرجو منها، وإن تميزت المرحلة الأولى بنمو في إجمالي الناتج المحلي مما أعطى الانطباع ببداية ما سمي ب 'أرباح السلام'. ولكن تبين أن هذا النمو كان زائلا. في عام 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية وتبعها نظام إغلاق صارم فرضته إسرائيل

27 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development; 2007, p. 61-2.

28 See at: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/mdgs/7aa0b69a-341e-4c39-ba1c-325c15555acd.pdf.

29 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'On the Eve of International Population Day,' 7 November 2009

وأجبرت من خلاله الاقتصاد الفلسطيني على الانحدار. تدهور إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أكثر من الربع حيث تراجع إلى 3.540 مليون في أوج الانتفاضة.[30] خلال الفترة بين 2000 و2004 وحدها استفحلت البطالة مرتفعة من 12% عام 1999 إلى ما يقارب 32% في نيسان 2005.[31] ورغم فترة النمو المقتضبة، إلا أن السياسات الإسرائيلية بما فيها بناء الجدار الذي يقسم القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، ونظام الإغلاق الداخلي، ونمو المستوطنات والرد المدمر تجاه استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة، حيث أخضع قطاع غزة للحصار منذ تشرين الثاني 2007. كل تلك العوامل أثقلت الاقتصاد الفلسطيني. يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى هذه السياسة الإسرائيلية بأنها 'الاحتواء غير المتماثل'[32]، مما يعني أن إسرائيل تستغل موقعها الاقتصادي المتفوق وسيطرتها العسكرية على الأرض المحتلة لتنهك الاقتصاد الفلسطيني.

الاحتواء غير المتماثل

الاحتواء غير المتماثل هو العامل المهيمن للسيطرة الإسرائيلية، بصفتها القوة المحتلة على الأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال. الممارسات الاقتصادية، وبخاصة تلك التي تنبع من 'التدابير الأمنية' أدت إلى اختلال سياسي واقتصادي كبير، كما يتضح من المؤشرات الاقتصادية، والتي تتجلى بشكل أكبر في تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 30% في الفترة بين 1999 و2006، وتضاعف معدلات البطالة خلال الفترة ذاتها. ولم يأت هذا بتدهور الاقتصاد الداخلي فحسب، بل كما يقول معهد ماس – فلسطين، هذا لم يسهم سوى بأقل القليل في جذب الاستثمارات الأجنبية الموعودة بعيد اتفاقيات أوسلو.[33]

عصف بالأراضي الفلسطينية المحتلة بكاملها أو في أجزاء منها ثلاث صدمات اقتصادية شديدة ناهيك عن العديد من الصدمات الصغيرة وتكتيكات الموت البطيء منذ اتفاقيات أوسلو مما يبرز ظاهرة الاحتواء غير المتماثل. في هذا الوضع تتضح لنا قدرة إسرائيل على إيذاء قابلية الاقتصاد الفلسطيني للحياة؛ الانتفاضة الثانية؛ وانتخاب حماس في كانون الثاني 2006 في انتخابات المجلس التشريعي وحصار قطاع غزة.

الانتفاضة الثانية

كان للانتفاضة الثانية تبعات استثنائية على الاقتصاد الفلسطيني. رغم ذلك شكلت القيود التدريجية المفروضة على دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية سمة للعلاقات الداخلية بين إسرائيل وفلسطين منذ اندلاع حرب الخليج الأولى وحتى إنشاء السلطة الفلسطينية. أما الانتفاضة الثانية فقد أجهزت على الحركة الكبيرة للعمالة من فلسطين إلى سوق العمل الإسرائيلي. حتى ذلك الحين،

30 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'On the Eve of International Population Day,' 7 November 2009

31 World Bank, ‹Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08- FY10 and Request for the Replenishment of Funds for Gaza and West Bank› Report No. 43065-GZ, 2008, p. 7. See at: http://siteresources.worldbank.org/INTWEST-BANKGAZA/Resources/WBGStrategyFY08-FY10.pdf.

32 United Nations Conference on Trade And Development, 'The Palestinian War-torn economy: Aid, Development and State Formation,' 2006, p. 6.

33 United Nations Conference on Trade And Development, 'The Palestinian War-torn economy: Aid, Development and State Formation,' 2006, p. 1.

كانت فلسطين المصدر الرئيسي لعمال المياومة إلى إسرائيل التي اجتذبت ما بين خمس وربع القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى مطلع العام 2000.[34]

في صراع قتل فيه نحو 4123 فلسطيني (باستثناء فلسطينيي أراضي عام 1948)[35]، أتت الانتفاضة الثانية بأثر مدمر على البنية التحتية في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة. قدر البنك الدولي سنة 2002 إجمالي الأضرار المادية بين أيلول 2000 وكانون أول 2001 ب 305 مليون دولار أمريكي، حيث خسر إجمالي الدخل القومي 2.4 مليار دولار في الشهور الخمسة عشر الأولى من الانتفاضة الثانية.

كان الإجراء الأمني الذي أدخلته إسرائيل ردا على تهمها للسلطة الفلسطينية بدعم نشاطات الإرهاب هو نظام الإغلاق الذي صعد من القيود على الحركة وبات يرمز له ببناء جدار بطول 709 كيلومتر بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.[36] رغم أن جميل هلال يفترض أن تلك الخسارة لحقت أساسا بالعمال متدني وعديمي المهارة[37] الذين فقدوا أجورهم الأعلى داخل إسرائيل (وهي أكبر بكثير من مكافئها الفلسطيني) ولم تعد تلك الأموال تدخل إلى الاقتصاد الفلسطيني مما سبب خسارة كبيرة في رأس المال بالنسبة للسلطة الفلسطينية.

انتخابات كانون الثاني 2006 والرد الدولي

ازداد الوضع الاقتصادي الهش تدهورا منذ فوز حماس في انتخابات كانون ثاني 2006، حيث حصدت الحركة 74 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني البالغ عددها 132. ردت إسرائيل على هذه النتيجة بأن رفضت أن تسدد للسلطة الفلسطينية مستحقاتها من المكوس والضرائب التي تجمعها 'نيابة' عن السلطة على السلع التي يتم استيرادها من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بموجب بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير (1994). وقد صرحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن قيام إسرائيل باحتجاز 60 مليون دولار من الضريبة المضافة والرسوم الجمركية جعل من المستحيل على السلطة الفلسطينية تأمين أبسط حقوقها الاجتماعية والاقتصادية.[38] وتبنت الجهات المانحة الدولية موقف إسرائيل الأمني حيث ردت بتعليق مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

حصار قطاع غزة

أدى الحصار المفروض على قطاع غزة، والذي دخل سنته الثالثة، إلى آثار مدمرة على الاقتصاد ودفعه إلى

34 MAS-Palestine, 'Strengthening the Role of the Palestine Securities Exchange in Attracting Investment:' MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008, p. 2-3.

35 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 1.

36 See at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3694350.stm (4123).

37 حتى الان استكمل إنشاء 58% من الجدار، عند الانتهاء سيكون بضعفي طول الخط الأخضر و85% سوف يخترق الضفة الغربية . انظر في الموقع
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_wb_barrier_july_2009_excerpts_english.pdf

38 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 3.

منحدر صعب. كان اقتصاد قطاع غزة ككل يتراجع أصلا. ويقدر مكتب المنسق الخاص للشئون الإنسانية (أوتشا) إجمالي الخسارة في الدخل في قطاع غزة بين 2000 و2005 بنحو 8.4 مليار دولار. وساء الوضع أكثر بعد قيام إسرائيل 'بفك ارتباطها' مع قطاع غزة سنة 2005، عندما فككت كافة المستوطنات غير الشرعية في تلك المنطقة وأفرغتها من التواجد العسكري الدائم. أزال فقد العمل داخل السوق الإسرائيلي مصدر دخل مهم، فقد كانت منطقة إيرتز الصناعية على سبيل المثال في شمالي قطاع غزة تستخدم نحو 4000 عامل فلسطيني.

في حزيران 2007، وردا على استيلاء حماس على الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، أحكمت إسرائيل سيطرتها على نقاط الخروج والدخول بين قطاع غزة وإسرائيل وضيقت الخناق على الاقتصاد الغزي. أغلقت إسرائيل طرق التجارة أمام الحركة التجارية المعتادة، ولم تسمح سوى للمساعدات الإنسانية بالدخول إلى القطاع. نتيجة لذلك، فإن 77% من إجمالي الواردات الداخلة إلى قطاع غزة هي أساسا الأغذية.[39] أما معبر كارني، وهو أكبر معبر تجاري، فلا يعمل سوى ب 20 بالمائة من طاقته الإنتاجية قبل الحصار.

عزل قطاع غزة بالكامل عن العالم الخارجي، حيث أحكمت إسرائيل سيطرتها على المعابر لتعيق تدفق السلع. أشار جون غينغ، مدير العمليات في وكالة الغوث (الأونروا) في غزة إلى أن الوضع في غزة هو، "وضع يعيش فيه الجميع في حالة أزمة يومية في حياتهم لكي يصمدوا على قيد الحياة وأن هذه الأزمة قد خلقتها سياسة إغلاق غزة عن العالم الخارجي."[40] من خلال حظر حرية الحركة للبضائع والأفراد لدخول قطاع غزة أو الخروج منه، وتمكين أقل القليل من المساعدات الإنسانية (التي تستثني حتى غاز الطبخ) من الدخول، فإن دولة إسرائيل قد تعمدت استخدام وسائل العقوبات الجماعية. وكان أثر هذا اختناق اقتصادي في لمحة عين، مما أتى بتبعات محتومة على قطاع العمل. يعمل القطاع الاقتصادي، كغيره من مجالات الحياة، تحت ضغط هائل ومستدام.

كان القطاع الصناعي يستخدم قرابة 35 ألف شخص في منتصف حزيران 2007 ولكن بحلول تشرين الثاني من السنة ذاتها كان هناك ما لا يقل عن 9% (3000) ما زالوا يعملون.[41]. بحلول تلك السنة أغلقت 75% من المصانع أبوابها. بالإضافة لتضييق فرص التشغيل، أغلق معبر إيرتز المؤدي إلى إسرائيل في وجه العمال لأكثر من 3 سنوات (منذ 12 آذار 2006)[42]، مما يعني أن سكان القطاع، وعلى عكس نظرائهم في الضفة الغربية، لا يمكنهم السعي لتأمين عمل يومي في إسرائيل. بين 9 حزيران 2007 ونيسان 2009 تم إغلاق معبر رفح الواصل بين قطاع غزة ومصر أمام حركة الناس (بخلاف الظروف الاستثنائية) وذلك طوال 647 يوم عمل.[43]

39 Fédération International des linges de droits de L'Homme, 'Failing the Palestinian State: The human rights impact of the economic strangulation of the occupied Palestinian territory,' Paris and Brussels, 6 July 2006.

40 OCHA, The Humanitarian Monitor: June 2009. See at: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/79636D6503391C25852575F400695B31.

41 Rory McCarthy, 'A Disaster for Everyone,' The Guardian, 12 May 2008. See at: http://www.guardian.co.uk/world/2008/may/12/israelandthepalestinians.unitednations.

42 OCHA, 'The closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences;' December 2007, p. 4.

43 OCHA, 'Implementation of the Movement and Access and Update on Gaza Crossings;' Report No. 87, March 2009.

منذ 'فك الارتباط' اضطر سكان قطاع غزة لمعاناة الأمرين بفعل عملية أمطار الصيف (حزيران 2006) وعملية سحب الخريف (تشرين الثاني 2006) وعملية الرصاص المنسكب (27 كانون أول 2008 – 18 كانون ثاني 2009). بالإضافة لحصد مئات الأرواح في تلك الاعتداءات (وخلال المرحلة الانتقالية)، فقد كان لها تبعاتها المدمرة على البنية التحتية الأساسية في قطاع غزة، وشمل ذلك على تدمير وانقطاع خدمات الماء وتدمير ستة محولات كهرباء سنة 2006 (ورافق ذلك قيود شديدة على تزويد محطة الكهرباء الوحيدة في غزة بالوقود مما جعلها تعمل بثلاثة أرباع طاقتها الإنتاجية السابقة). بالمجمل، مع عدد الوفيات الكبير وتدمير البنية الارتكازية والقيود المفروضة على حرية حركة البضائع والأفراد، بمن فيهم الطلاب، فإن مكتب المساعدات الإنسانية (أوتشا) يقدر بأن نحو 95% من المنشآت (المصالح التجارية التي كانت قائمة قد أغلقت وسرحت معها 120.000 عامل من عمله.[44]

بات الاقتصاد معتمدا على نظام أنفاق فريد من نوعه بين جنوب قطاع غزة ومصر. لقد شقت تلك الأنفاق أصلا لتهريب الأسلحة، وثبت أنها مصدر للمواد الأساسية التي تحظرها دولة إسرائيل. 'هذا يقضي على بيئة الأعمال التجارية، إذ يشجع على السوق السوداء ويرهق الناس الذين باتوا معتادين على طريقة غير طبيعية في تبادلاتهم التجارية.' إذا ما فاضلنا بين بعض المؤشرات الاقتصادية، التي حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسح العمال، بين الضفة الغربية وقطاع غزة فإننا نستطيع أن ندرك الظروف الصارخة التي يعيشها قطاع غزة.

	الأراضي الفلسطينية المحتلة	الضفة الغربية	قطاع غزة
نسبة القوة العاملة غير المستخدمة (العاطلة عن العمل)	19	26	46
نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر	34.5	23.6	55.7
أجرة العامل في القطاع الخاص (متوسط الأجرة اليومية بالشيكل)	76.1	82.9	50.7

بناء على تعليق غيشا، 'هذه السياسة تدمر قطاع الأعمال، وتخلق نظام رفاه جديد في غزة، وتحول أعدادا متنامية من سكان غزة إلى أناس معتمدين على هيئات الإغاثة الدولية والجمعيات الخيرية الدينية.' لهذا بات جليا تماما بأن الآفاق الاقتصادية الداخلية بالنسبية للخريجين هي في حدودها الدنيا حيث يمنع القطاع بالكامل من المشاركة في الاقتصاد. وتتفاقم تلك النظرة المعتمة إذا ما نظرنا إلى القيود المفروضة على الحركة من قبل إسرائيل مما يجعل من المستحيل بالنسبة لقطاع غزة أن يخرج من تلك الأوضاع الاستثنائية.'[45] أعرب كافة من أجريت معهم مقابلات للحديث عن الوضع الاقتصادي في غزة عن شعور باليأس. تشير هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية إلى ضآلة الاستثمارات في قطاع غزة رغم

44 OCHA, 'Implementation of the Movement and Access and Update on Gaza Crossings;' Report No. 87, March 2009.

45 BBC, 'Gaza economy faces a tough struggle,' 9 Friday 2009. See at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/7817308.stm.

تواجد مكاتبها هناك. وتتأجج الصعوبات بسبب غياب التنسيق بين حكومة الأمر الواقع في غزة والسلطة الفلسطينية، مما يحكم عزل قطاع غزة. عندما طرحنا السؤال على أحد المستطلعين حول وضع المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة، أجابنا:

"غزة؟ ماذا عساي أقول؟ الأمور صعبة جدا في غزة. صعب أن نعرف ما الذي يمكن أن نفعله في ظل الحصار، قدرتنا على المساعدة شبه معدومة. لدينا أعضاء في غزة ولكنهم لا يحصلون سوى على الفتات وأقل".

القيود المفروضة على الحركة والمرور

الصدمات المرحلية أنشأت نظاما بنيويا ونظاما إداريا يتحكم بقدرة السلطة الفلسطينية على تنظيم قدراتها الاقتصادية ويلغي اقتصاد قطاع غزة. نقرأ في الإستراتيجية المرحلية الصادرة عن البنك الدولي: 'القيود المفروضة على الحركة والمرور بسبب مخاوف إسرائيل الأمنية والتوسع الاستيطاني، وما ينتج عنها من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر من قبل البنك الدولي على أنها محددة لصفة الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[46] نظرا لأن تحديد حركة الناس ومرورهم من العوائق الكبيرة أمام السعي لتأمين عمل وإدراك الطاقة الاقتصادية الكامنة لكل من الأفراد والسلطة الفلسطينية، فمن المهم مناقشة تلك الظواهر.

تتجلى صور الإغلاق بين:

1. الإغلاق الداخلي الذي يعيق الحركة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة؛
2. الإغلاق الخارجي بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل؛
3. الإغلاق الخارجي للمعابر الدولية؛ وبالتالي بين الضفة الغربية والأردن ومصر وقطاع غزة.

يقدر كنفاني أنه بين 1993 و1999 ، أي قبل الانتفاضة الثانية كان من نتائج القيود الأمنية إغلاق الأراضي الفلسطينية لمدة 311.5 يوما 'إغلاقا كاملا' (أي أن الإغلاق الخارجي بصورتيه كان مطبقا).[47] هذا يتخطى 50 يوما في السنة. فضلا عن نظام الإغلاق، فإن الضفة الغربية محاصرة بالمعابر المنشأة بين دولة إسرائيل والضفة الغربية وغزة لتمكين نقل البضائع التجارية سواء بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو مع إسرائيل. نقاط العبور الخمس بين إسرائيل والضفة الغربية والمعابر الثلاثة بين قطاع غزة وإسرائيل تستخدم نظام النقل من عربة لعربة. حتى بدون القيود القائمة بفعل حصار قطاع غزة، فإن هذا النظام غير مجهز لاستيعاب حركة النقل الكثيفة حيث 95% من التجارة الفلسطينية هي مع إسرائيل.[48]

46 Gisha, 'Commercial Closure: Deleting Gaza's economy from the Map;' Gisha- Legal Center for the Freedom of Movement, July 2007.

47 International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank:' World Bank, Middle East North Africa Region, 2008, p. 17.

48 Kanafani, Nu'rman, The Economics of Palestine: Routledge Press, 2004

رغم إدراك البنك الدولي للمخاوف الإسرائيلية تجاه أمن مواطنيها، إلا أن الإستراتيجية المرحلية للبنك لعام 2006 تعتبر القيود المفروضة على الحركة والمرور التحدي الرئيسي لأنها لا تعيق فقط حركة الناس داخل الأراضي الفلسطينية والمحتلة وعبر الحدود بل تحد أيضا من إمكانية وصولهم للموارد الطبيعية الرئيسية وتعيق مرور البضائع الفلسطينية إلى الأسواق المحلية والدولية.[49] بعبارات اقتصادية، فإن القيود التي يسببها الإغلاق لا ترفع من تكاليف الانتقال فحسب بل تخلق حالة من انعدام اليقين والكفاءة بحيث يصبح من العسير مواصلة سير الأعمال بشكل طبيعي مما يعيق النمو والاستثمار اللازم لإحياء الاقتصاد.[50]

من الاهتمامات الخاصة لمشروع سوقتل هناك حركة الأفراد والصعوبات التي تخلقها القيود أمام حصول الناس على عمل. يطلب من الفلسطينيين حمل بطاقات هوية، مصنفة إلى ثلاث فئات: هويات القدس الشرقية، وهويات قطاع غزة، وهويات الضفة الغربية. يتم التعامل مع تلك البطاقات من خلال فرض قيود مختلفة على من يحملها. يطلب من الفلسطينيين الحصول على تصاريح للسفر خارج الحدود البلدية للعنوان البارز على الهوية التي يحملونها، وهذا يعني أنه لزام على حملة هويات الضفة الغربية وغزة أن يحصلوا على تصريح قبل الدخول إلى القدس الشرقية (نظرا لقيام إسرائيل بإلحاق القدس بشكل غير شرعي، وتعاملها مع المدينة كما لو كانت داخل دولة إسرائيل. يفرض على سائر حملة هوية الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول على تصاريح للدخول إلى إسرائيل. وبالنسبة للقادرين منهم على الحصول على تلك التصاريح التي تسمح بالمرور بين النطاق الحدودي البلدي، فإن تلك التصاريح تصدر لثلاثة شهور فقط ويمكن رفضها في أي وقت؛ نادرا ما يتم نشر متطلبات الحصول على التصريح وهي تتغير بشكل زخم.[51]

عدم القدرة على التنقل بحرية إلى القدس الشرقية والخروج منها يأتي بتبعات مدمرة على سير العمل التجاري هناك. أكدت جمعية الأعمال الفلسطينية على ما يلي:

يتراجع العمل التجاري بسبب الإغلاق وعدم السماح للأفراد بالسفر إلى القدس. وهذا يخلق مشكلة كبيرة بالنسبة للمقيمين في القدس. كما يفرض عليهم ضرائب باهظة (من قبل السلطات البلدية الإسرائيلية في القدس)، فهم يعانون إذا من تدني الدخل وارتفاع الضرائب. يأتي معظم المتسوقون إلى رام الله لأنها أرخص.[52]

ويصدر الحديث نفسه عن مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية الذي يشير إلى أن الوضع قد أدى إلى شل الاقتصاد في القدس الشرقية.[53] مع ارتفاع الإيجارات والضرائب الباهظة بات صعبا بالنسبة للأعمال التجارية أن تواصل سير عملها في القدس الشرقية وقد تفاقم هذا بفعل التراجع الكبير في الدخل

49 International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank:' World Bank, Middle East North Africa Region, 2008, p.9.

50 International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank:' World Bank, Middle East North Africa Region, 2008.

51 World Bank Technical Team, 'Movement and Access Restrictions in the West Bank: Uncertainty and Inefficiency in the Palestinian Economy;' World Bank, 9 May, 2007, see at, p. 1.

52 OCHA, 'Increasing Need, Decreasing Access: Tightening Control on Economic Movement;' 29 January 2008.

53 مقابلة مع جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين تموز ٢٠٠٩

نظرا لعدم قدرة المتسوقين من الضفة الغربية على الدخول إلى القدس الشرقية. بالنسبة للقادرين على العمل، فإن متوسط الراتب الأساسي للمقيمين في القدس الشرقية هو 1151 شيكل بالشهر مقارنة مع 3515 شيكل شهريا في القدس الغربية.[54]

كما ناقشنا في الفقرات السابقة، فقد بات من الصعوبة بمكان بالنسبة لحملة هوية غزة مغادرة قطاع غزة، وبالنسبة لمن لا يحملون الهوية الغزية، يصعب عليهم دخول المنطقة. بالنسبة لحملة هوية الضفة الغربية، ورغم الاتفاقيات بعد أوسلو، والتركيز على خارطة الطريق لتحقيق السلام، إلا أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية لفلسطين والفلسطينيين ما زالت بعيدة.

المزج بين هذه القيود الدائمة على الحركة بين المناطق، فإن المقيمين في الضفة الغربية يخضعون لقيود حركة إضافية. غور الأردن، منطقة عسكرية مغلقة، تشكل 28% من أراضي الضفة الغربية، وهي مغلقة بشكل كبير أمام الفلسطينيين بخلاف السكان المضطرين للتجوال عبر نظام الحواجز العسكرية المنشأة على طول نقاط العبور الرئيسية. وهناك حصار قائم أيضا على نابلس، المغلقة بحواجز عسكرية أربعة تنظم الخروج والدخول إلى المدينة.[55] تضمن السياسات الإسرائيلية أن تكون 'حرية الحركة والمرور بالنسبة للفلسطينيين داخل الضفة الغربية هي الاستثناء وليس القاعدة.'"[56]

بالإضافة لتلك العوائق الإدارية على حرية حركة الأفراد في الضفة الغربية هناك العوائق المادية أمام التنقل. ويضع مكتب المساعدات الإنسانية (أوتشا) تلك القائمة التي تشمل نقاط التفتيش والحواجز والسواتر الترابية والكثبان الرملية والحواجز على الطريق والبوابات والأسلاك الشائكة. منذ تموز 2009، هناك حاليا 60 نقطة تفتيش دائمة في الضفة الغربية،[57] و23 حاجزا جزئيا (يتم تزويده بالجنود بشكل وقتي)، مع 522 عائقا بدون جنود (وهذا يشمل 84 نقطة داخل المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل وحدها).[58]

القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة البضائع والأفراد جعلت من تكلفة النشاط التجاري كبيرة وتعتمد على علاقات تجارية غير متكافئة مع دولة إسرائيل. يجب أن تمر البضائع عبر الإغلاق الداخلي حول الضفة الغربية ومن ثم من خلال نقاط التجارة الإضافية لتدخل إلى إسرائيل أو الأردن. وتسبب تلك العوائق على الحركة التجارية صعوبات إضافية منها ضياع البضائع وهدر الموارد الطبيعية وبخاصة القطاع الزراع، حيث إن البناء المتواصل للجدار والتوسع الاستيطاني غير الشرعي يحول دون الوصول إلى الموارد الطبيعية.

54 Jerusalem Center for Social and Economic Rights, 'Closures and Checkpoints;' 19 April 2009. See at: http://www.jcser.org/index.php?option=com_content&view=article&id=7&Itemid=10.

55 Alternative Information Center, Israel-Palestine, 'The Economy of the Occupation 13-15: Report on the Education System in East Jerusalem;' 4 September 2007. See at: http://www.alternativenews.org/publications/econoccupation/985-the-economy-of-the-occupation-13-15-report-on-the-educational-system-in-east-jerusalem.html#Success_in_Matriculation_Exams

56 Both examples can be found at: http://www.btselem.org/English/Freedom_of_Movement/Statistics.asp

57 Both examples can be found at: http://www.btselem.org/English/Freedom_of_Movement/Statistics.asp

58 B'Tselem, 'Restrictions on Movement. Checkpoints, Physical Obstructions, and Forbidden Roads.' See at: http://www.btselem.org/english/Freedom_of_Movement/Checkpoints_and_Forbidden_Roads.asp

ويأتي هذا الأثر على الرغم من التفاؤل الاقتصادي الأولى لدى السلطة الفلسطينية إذ نجحت في التفاوض على مرور بدون رسوم جمركية إلى عدد من الدول بما فيها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الأوروبية الحرة، ومنطقة التجارة العربية الحرة، ويشير مؤتمر الأونكتاد إلى عدد محدود من الأدوات المتوفرة لدى السلطة الفلسطينية لإدارة اقتصادها.[59] سياسات الحركة والمرور الإسرائيلية ولدت نظاما مثقل بالإجراءات الجمركية وتدابير النقل الصعبة، مما يخنق التجارة الخارجية. لهذا يعتمد الاقتصاد على التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال، وهي بشكل أساسي من المساعدات الدولية، تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة حاليا عجزا سنويا يصل إلى 2.079 مليون دولار من الواردات مقارنة مع الصادرات من البضائع والخدمات.[60]

يعلق الفريق الفني للبنك الدولي على الصدمات الاقتصادية والمتعلقة بالنزاع والمعيقات المادية والإدارية، 'بخلاف الصعوبات الشخصية، فإنه لا يمكن للاقتصاد أن يسير بكفاءة إذا شابه حالة من انعدام اليقين بشأن قدرة العاملين على الوصول إلى وظائفهم، والبضائع إلى أسواقها وأصحاب الأعمال أن يتواجدوا لإدارة منشأتهم.'[61]

دائما يرد ذكر آثار الاحتلال بصفتها أكبر عائق أمام النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حسبما أعرب عنه الأشخاص الذين أجرى معهم مركز دراسات التنمية المقابلات. وقد أكد أحد المستطلعين:

إننا نرى أن مرد الأمور كلها إلى الاحتلال. وأؤمن بأننا إن تخلصنا من الاحتلال فسنتخلص من مشاكلنا، وسنعيش حينها في حالة رخاء تام.[62]

بالنسبة للمنشآت التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن القيود المفروضة على الحركة والمرور مدمرة بشكل مجحف. تشير جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين (والتي تعرف الآن باسم اتحاد الأعمال التجارية الفلسطيني) إلى أن: سوق العمل يتقلص بوتيرة سريعة بمرور الزمن بسبب الإغلاق المحكم والإجراءات العصيبة على القطاع التجاري والمواطنين. تعتمد المدن الكبرى مثل القدس ورام الله على القرى والأحياء المحيطة وقطع الاتصال بينها وبين القرى والأحياء المحيطة بها هو قطع صلاتها بالحياة نفسها.

الأثر على التشغيل والاستثمار

إنه لصعب بلا شك أن ينتعش الاقتصاد في ظل هذه الظروف، كما تقول لنا هيئة تشجيع الاستثمار

59 OCHA, The Humanitarian Monitor: June 2009. See at: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/79636D6503391C25852575F400695B31

60 United Nations Conference on Trade and Development, Palestinian War Torn Economy: Aid, Development and State Formation; Geneva 2006, p. 18.

61 World Bank, 'West Bank and Gaza at a glance;' September 2008. See at: http://devdata.worldbank.org/AAG/wbg_aag.pdf.

62 World Bank Technical Team, 'Movement and Access Restrictions in the West Bank: Uncertainty and Inefficiency in the Palestinian Economy;' World Bank, 9 May, 2007, p. 4.

الفلسطينية، حيث توضح لنا الأثر السلبي لهذا الوضع على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة: هناك مشاكل عملية نواجهها مع المستثمرين؛ المشاكل السياسية هي مشاكلنا الأساسية. إننا نواجه الجنود وهو يحاولون وضع الصعاب في طريقنا.[63]

جعلت هذه الصعوبات من الأراضي الفلسطينية المحتلة منطقة غير حاضنة للاستثمار، حيث تشكلت حلقة مفرغة من القدرات الاقتصادية المتدهورة. يعرف معهد ماس مشكلة القدرة على جذب الاستثمار على أنها عائق أمام التوسع الاقتصادي، وهي بالتالي تحد من إمكانية نمو التشغيل. حملت اتفاقيات أوسلو معها زخما من استثمارات المغتربين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشمل هذا عودة المغتربين المتحمسين للانطلاق بمشاريعهم التجارية؛ في نهاية 1997 كان المغتربون العائدون يصلون إلى ما لا يقل عن 10.5% من عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية.[64] أنشئت الشركة الفلسطينية للتطوير والتنمية (باديكو)[65] وشركة الاستثمار العربية الفلسطينية (أبيك) على يد عدد من الأثرياء الفلسطينيين. وقد أتت المبادرات لتيسير ذلك من خلال مصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني على قانون تشجيع الاستثمار (2005). وكانت السياسة ناجحة في البداية مع إنشاء الفروع مثل بال تل، و PIIC و PEC والبنك العربي الإسلامي الدولي والبنك العربي، مما ولد فرصا للعمل.

مع تدهور الوضع الاقتصادي، كما بينا سابقا، أحبطت استثمارات المغتربين ونجم عن ذلك في الواقع هجرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة.[66] يشير تقرير البنك الدولي المرحلي أيضا أن الشركات الفلسطينية لم تستثمر كفاية بحيث تضمن أو تواصل التنافسية الدولية بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالوضع وانعدام الأمن في ضمان وصولها لكل من الأسواق المحلية والعالمية.[67] وقد أدى هذا إلى سيطرة نمط المنشآت الصغيرة، غير القادرة على در فرص عمالة. تقرير الأفاق الاقتصادية الفلسطينية الصادر عن البنك الدولي يشير إلى أن أكثر من 95% من المنشآت التجارية تستخدم عشرة عمال أو أقل.[68]

في دراسة للبنك الدولي بعنوان 'تقييم المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وغزة' يظهر أن المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو في الواقع مشجع من حيث تدني مستويات الفساد، والكفاءة النسبية للنظام البيروقراطي والأسواق المالية المتطورة ولكنه ينقصه حرية الحركية وتواصل تقلص إمكانية نفاذه للأسواق الذي يشكل معيقات أمام نمو مبادرات المنشآت التجارية الفلسطينية.[69]

أما تقرير الآفاق الاقتصادية الفلسطينية فيشير إلى أنه 'وراء المعيقات المادية التي تؤثر على مرور مدخلات

63 Interview, Palestinian Businessman, July 2009.

64 Interview, Palestinian Investment Promotion Agency, July 2009.

65 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 21

66 http://www.padico.com/.

67 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 24.

68 Bank, ‹Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08- FY10 and Request for the Replenishment of Funds for Gaza and West Bank;› Report No. 43065-GZ, 2008, p. 29

69 World Bank, 'Palestinian Economic Prospects. Aid, Access and Reform. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee;' 22 September 2008, p. 1

الإنتاج وسلاسل التوريد والأسواق فإن المستثمرين في الاقتصاد الفلسطيني يواجهون تشوش في الأفق الذي يسمح لهم بقياس وتخفيف مخاطرهم. وهذا يرتبط أولا وأخيرا بانعدام اليقين السياسي وما ينشأ عنه من عدم التمكن بعمل التنبؤات في الأفق الاستثماري. بالإضافة لذلك، فإن نظام التصاريح وتأشيرات الدخول يصعب الوضع بالنسبة للمستثمرين الأجانب ويخلق حالة مجهولة بالنسبة للمستثمرين المحليين.[70]'

القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من التشريعات المشجعة التي ذكرناها، والغياب النسبي للفساد وكفاءة النظام البيروقراطي، تجعل من ترتيب الأراضي الفلسطينية المحتلة متدنيا جدا في مؤشرات البنك الدولي للعمل التجاري:[71]

سهولة العمل التجاري	131/181
سهولة البدء بمؤسسة تجارية	166/181
الحصول على اعتمادات	163/181

يذكر مركز التجارة الفلسطيني (بال ترايد) أنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي تحظى به المعارض التجارية المنعقدة حول فلسطين، فإن هناك مخاوف كبيرة بشأن تكلفة تسيير التجارة في/مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. العوائق الكبيرة أمام حركة التجارة هي الحواجز العسكرية ونظام النقل من عربة لعربة، ونتيجة لذلك:

هناك عدد أكبر من الشركات التي تغلق أبوابها بدلا من أن تفتح.[72]

وتشارك هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني في هذا الرأي، حيث إنه على الرغم من التنسيق الجيد مع وزارة العمل والتخطيط لتشجيع الاستثمار:

بسبب المشكلة الشهيرة التي تواجهنا فإن نظرة المستثمرين للاستثمار في فلسطين ليست في صالحنا.

الأمور التي تثني عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعندما يصاحبها اعتماد على الاستيراد بسبب القيود الإدارة والمادية، فإنها تأتي بأثر مدمر على معدلات التشغيل وأفاق الخريجين الشباب والعمالة بشكل عام. للتعويض جزئيا، تم استخدام المساعدات الدولية لاستيعاب نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين في سن العمل في القطاع العام، مما يخلق درجة هائلة من الاعتماد على المساعدات في القطاع الاقتصادي. والأسوأ من تراجع النمو هو أن إجمالي الناتج المحلي يتوجه بشكل متزايد بفعل الاستهلاك الذي تموله الحوالات المالية ومساعدات الجهات المانحة بينما هبطت الاستثمارات إلى مستويات ما انفكت تتراجع مقلصة إلى حد كبير القاعدة الإنتاجية اللازمة لخلق اقتصاد مستدام.[73]

70 Finance and Private Sector Development Group, 'World Bank and Gaza Investment and Climate Assessment: Unlocking the potential of the private sector;' World Bank, 20 March 2007.

71 World Bank, 'Palestinian Economic Prospects. Aid, Access and Reform. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee;' 22 September 2008, p. 1-2

72 Work Bank, 'Doing Business 2009: Country Profile for West Bank and Gaza:' Washington, 2009. See at: http://www-wds.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64193027&piPK=64187937&theSitePK=523679&menuPK=64187510&searchMenuPK=64187511&cid=3001&entityID=000333037_20081013001331

73 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

الاعتماد على المساعدات

اضطلعت المساعدات الأجنبية بدور مسيطر في سياق ما يصفه نعمان كنفاني ودايفد كوبهام ب 'الأزمة الاستثنائية' التي نبعت من 'الأثر الاقتصادي للإغلاق على التشغيل والتجارة والاستثمار والحسابات الضريبية.'[74] أبلت الجهات الدولية المانحة بلاء حسنا في إقامة البنية التحتية الفلسطينية، وتقديم دعم للموازنة ومساعدات فنية للسلطة الفلسطينية، قدرت بما يزيد عن 3.450 مليار دولار أمريكي[75] بالإضافة لأنواع أخرى من المساعدات. وقد أشار مؤتمر الأونكتاد إلى أنه قد 'تم انتشال الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار الكامل بضخ 1120 مليون دولار أمريكي سنويا في المتوسط من خلال الجهات المانحة الدولية.[76] المقلق أيضا هو الطبيعة المتطورة لتلك المساعدات، والتي اتسمت بشكل مطرد بكونها ذات طبيعة طارئة.[77] رغم حجم المساعدات، فإن السلطة الفلسطينية بالكاد قادرة على الوفاء باحتياجات الإنفاق الجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بدلا من التركيز على المساعدات التنموية حيث إن تلك المساعدات الدولية باتت تتحول لمعالجة أثر الاحتلال على الحياة اليومية للفلسطينيين. رغم أن المجتمع الدولي للمانحين قد حشد الجهود لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار، فإن هذه النتيجة بحد ذاتها تشير شكوكا حول قابلية مشروع بناء الدولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة للحياة، مما خلق مشكلة مزدوجة وهي: اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأجنبية واستناد قطاع التشغيل أساسا للقطاع العام بدلا من القطاع الخاص. كما يقول كنفاني وكوبهام يقولان: 'التشغيل بالقطاع الخاص "يحركه مجموعة من الديناميكيات المعقدة والقوية. بعضها مفهوم مثل مستويات البطالة العالية نسبيا والضغط السكاني لخلق وظائف للداخلين الجدد إلى القوى العاملة؛ والانهيار السريع للحوالات من العمال في إسرائيل؛ وعدم قدرة القطاع الخاص المقيد جدا على استيعاب العمالة الفائضة؛ والضغط لإدماج الميليشيات غير النظامية في القوى الأمنية في غزة'[78] كان جميل هلال سريعا في الإشارة إلى سبب عدم تفاقم معدلات البطالة إلى مستويات أعلى وهو 'يرجع، بشكل ليس بصغير، إلى تضخم العمالة المقصود في القطاع العام (القطاع الحكومي).'[79] يستخدم القطاع العام حاليا 24.7% من القوة العاملة الفلسطينية.[80]

74 World Bank, Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery Economic Monitoring Report; September 2007. See at: http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCMainReportfinalSept18&cover.pdf

75 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007, p.

76 See at: http://db.mop.gov.ps/amc/sectorprofile.asp.

77 United Nations Conference on Trade And Development, Palestinian War Torn Economy: Aid, Development and State Formation: Geneva 2006

78 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007, p. 59.

79 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007, p. 57.

80 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 10.

	2000	2005	2008
القطاع العام (٪)	19.4	23	24.7
القطاع الخاص (٪)	61	67.1	63.5
إسرائيل والمستوطنات غير الشرعية (٪)	19.6	9.9	11.5

رغم أن استيعاب الناس في الفضاء العام يمكن فهمه من خلال السياق، وهو طريقة تنطوي على مسئولية مالية في إنفاق أموال المساعدات، إلا أن هناك مخاوف شرعية فيما يتعلق بمحاكاة الميل نحو زيادة استيعاب سوق العمل في القطاع العام، كما بين ألبيرتو أليسينا وسيتفيان دونينغر وماسيموف. روستغنو حيث أثاروا المخاوف بأن العمال في القطاع الخاص، وإن كان مصدرا حيويا لتوفير دخل في اليد في ظل محدودية العمالة في القطاع الخاص، فيخاطرون بتجميد المهارات حيث إنه لا يتم اكتساب المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص. وهذا من شأنه أن يحد من آفاق العمالة في المستقبل خارج القطاع العام.[81] إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص، فإن القطاع العام يبدو كخيار جذاب. في الضفة الغربية يصل الأجر اليومي في القطاع العام إلى 84.3 شيكل في مقابل 76.1 شيكل في القطاع الخاص. ويرتفع الفرق أكثر من ذلك بكثير في غزة حيث يصل إلى: 71.7 و50.7 شيكل على التوالي. القطاع العام هش بصفة خاصة وعرضة لأي عملية تخفيض في الإنفاق الحكومي.[82] ويعتبر هذا خطر بشكل خاص في حال السلطة الفلسطينية حيث تعتمد على المساعدات لدعم موازنتها. وقاعدة العمالة المتأرجحة على المدى القصير تواجه صعوبات في تخطيط سياساتها على المدى البعيد، وبخاصة في مجال التنسيق بين العمل وتلك السياسة.

الخاتمة:

اتسمت الصورة الاقتصادية عموما في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتحسن في الحقبة التي تبعت اتفاقات أوسلو مباشرة، ولكنها فيما بعد تميزت بحالة ركود وتدهور. وقد دفعت تلك الصورة للاقتصاد الشمولي بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى الإعلان سنة 2006 بأن الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار.[83] يصرح كنفاني وكوبهام بأن السلطة الفلسطينية فعليا مفلسة نظرا للتراجع المستمر لعوائد الضرائب.[84] في هذا السياق فإنه يصعب بلا شك على الخريجين الشباب الدخول إلى سوق العمل. ولهذا لابد من تنسيق الجهود بين ممثلي سوق العمل والتربويين والشباب لمحاولة وضع الشباب في 'عمل لائق وكريم'.

تتصف الأراضي الفلسطينية المحتلة حاليا باقتصاد متقلص، يؤدي إلى تصاعد سريع لمستويات الفقر

81 Palestinian Central Bureau for Statistics, 'Labor Force Survey Annual Report: 2008;' Palestinian National Authority, April 2009, p. 102.

82 Alesina, Alberto, Stephen Dunninger and Massimo V. Rostagno, 'Redistribution through public employment: the case of Italy,' Working Paper 7387; National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, USA, October 1999. See at: http://wwwnber.org/papers/w7387, p. 4-7.

83 BBC News, 'Vulnerable to public sector cuts.' 15 July 2009. See at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/8152800.stm.

84 United Nations Conference on Trade and Development, Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People; 19 July 2006. See at: http://unispal.un.org/pdfs/TDB532.pdf.

على الرغم من تدفقات المساعدات. ويزداد الوضع سوءاً بشكل خاص في قطاع غزة حيث يندفع باتجاه السقوط الاقتصادي بفعل الحصار. تصل معدلات الفقر المدقع حاليا في قطاع غزة إلى 35%.[85] وبات الاقتصاد الفلسطيني حاليا مشوها ومهزوزا، حيث يواجه ضعف التنمية وانحطاطها؛ مما يأتي بأثر مدمر على قدرة سوق العمل وعلى طاقته في استيعاب الخريجين الجدد وغيرهم من العمال الشباب.

من الواضح أن الاحتلال يخلق بيئة سوق عمل أكثر ما يقال عنها أنها شحيحة الفرص بالنسبة للخريجين الشبان الساعين وراء عمل لائق وكريم. في مقابلة مع وزارة العمل قدر بأن القوى في السوق لن تتخطى ال 700 ألف. تشبع سوق العمل جلي عندما لا تكون البطالة وحدها زهاء ال 300 ألف، ولكن: هناك 40 ألف شخص يدخلون سوق العمل سنويا ولا نستطيع تغطيتهم جميعا. القادرون على تأمين عمل يقدر عددهم بحوالي العشرة آلاف وهذه مشكلة.[86]

في دراسة تعقبية أجرتها وزارة العمل تتبعت 3000 خريج في الأعوام بين 2003 و2007، ظهرت تلك المشاكل التي توجه الخريجين جليا. ومن المشاركين منهم في برنامج التدريب الذي تقدمه وزارة العمل، فإن 50% فقط تمكنوا من الحصول على عمل وأن 20% فقط حصلوا على عمل في نفس مجال دراستهم.[87] هناك تشبع واضح في سوق العمل بينما يصارع لتوليد أشغال للخريجين الشبان. أشارت وزارة التربية والتعليم العالي إلى حقيقة أنها تتلقى 50 ألف طلب ل 2000 وظيفة تدريس.[88] وهناك ضغط لمواصلة تدريب الخريجين ولكن لا يمكن استيعاب هؤلاء الخريجين جميعهم في الاقتصاد. وعلامة السؤال التي يجب رفعها بخصوص التشبع في المهارات. إذا ما كان سيتم قبول 1 من أصل كل 25 متقدم للعمل في وزارة التربية والتعليم العالي لبرنامج تدريب المدرسين، فلماذا يظل هناك هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين الذين يواصلون تعليمهم في تلك المساقات ولماذا لا يتم تنويع تخصصاتهم إلى قطاعات أخرى؟ وينعكس الأمر نفسه عبر القطاعات الأخرى. يقدر المتحدث الرسمي باسم "بيديكس" بأن هناك قوى ثقافية وراء توجه الأفراد نحو مساقات معينة رغم تدني وعود العمل فيها. وهذا يتمازج مع غياب الوعي بشأن المسار المهني الممكن في المستقبل، مثل المهندسين الصناعيين والكيميائيين الذين سيكون طلب عليهم إذا ما نجحت خطة تطوير المناطق والمدن الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[89]

لهذا ليس من المفاجئ أن يظهر من المسح الذي أجراه مركز دراسات التنمية تدني توقعات تأمين عمل عند التخرج، حيث هناك 30% من الخريجين المستطلعين يتوقعون صعوبات كبيرة في الحصول على عمل بينما لا توجد أي توقعات لدى 40% في الحصول على عمل.[90]

85 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007, p. 47.

86 See at: http://www.unicef.org/oPt/overview_851.html

87 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009.

88 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009.

89 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Education and Higher Education, August 2009. MoEHE.

90 Interview, PEDEX, August 2009.

الشكل 2: ما هي توقعاتكم في الحصول على عمل بعد التخرج؟

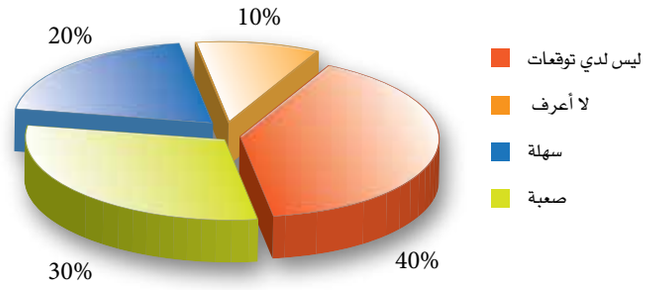

كيف يحصل الخريجون على وظائف؟

ويظهر السؤال وهو في ظل عوائق التشغيل، كيف يجد الخريجون 'عملا لائقا'؟ من الواضح أن المستطلعين من قبل مركز دراسات التنمية ممن تمت مواءمتهم من خلال سوقتل، 20% فقط دخل إلى حقل مهني له علاقة مباشرة بمجال تخصصهم، بينما دخل 40% مجالات نصف ملائمة لتخصصهم (أي أنها ضمن مجال التخصص الذي اختاروه ولكنها ليست ذات علاقة مباشرة بمهاراتهم، مثل أداء أدوار دعم إداري)، و40% دخلوا إلى وظائف ليست ذات علاقة بالدرجة الجامعية التي نالوا شهادتها.

هناك نقص واضح في الوعي لدى مكاتب الخدمات المهنية و/أو خدمات الملاءمة في سوق العمل. وجد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسحه للخريجين أن 31.7% غير مسجلين في مكتب العمل وأنهم لا يعرفون بوجوده أصلا.[91]

في مسح للمتواجدين حاليا في مقاعد الدراسة، طرح عليهم السؤال حول نوع العمل الذي يرغبون في الدخول إليه عند التخرج، وكان التقسيم ملحوظا: أشار 10% بأنه يرغبون في استخدام خدمات المساعدة في البحث عن عمل، مثل سوقتل، بينما أفاد 50% بأنهم سوف يبحثون عبر الوسائل الأكثر تقليدية مثل الصحف. المثير للاهتمام أن 30% أفصحوا عن لجوئهم لعلاقاتهم الشخصية من العائلة أو الأصدقاء. تصور وجود حاجة لتوفر العلاقات المناسبة هو تصور شائع. في مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم سؤال الخريجين عن سبب عدم حصولهم على عمل وشعر 52.1% بأن هذا مرده إلى ضعف علاقاتهم، بينما شعر 7.8% أن السبب هو تدني علاماتهم واعتبر 28.9% أن السبب هو عدم وجود علاقة بين الوظيفة وتخصصهم التعليمي.[92]

[91] Survey conducted on behalf of the Center for Development Studies for the YouthFutures project, September 2009.

[92] Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings;' Palestinian National Authority, May 2006, p. 220

الشكل 3: كيف يمكنك البحث عن عمل؟

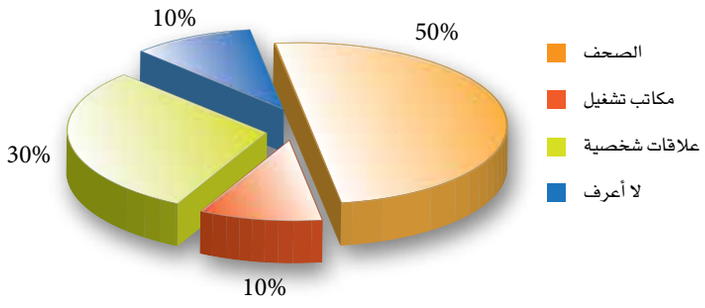

الواسطة، أي اللجوء للأسرة والأصدقاء من أصحاب المناصب اعتبر العائق المحتمل أمام الخريجين في الحصول عن عمل (أو الميزة التي يحظى بها أولئك الخريجون الذين شعروا بتوفر هذا الخيار أمامهم). حتى مجتمع الأعمال بشكل خاص أشار إلى تلك القضية بالذات حيث بين بال ترايد: الواسطة مشكلة في تأمين وظيفة: وهذه مشكلة عامة في فلسطين.[93]

أقرت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين أيضا بذلك حيث لخصت إحباطها بأن:

قطاع الأعمال قد يعين من العائلات بدلا من تعيين لجان مقابلات ووضع إجراءات يخضع لها كافة المتقدمون لوظائف بحيث يتم تطبيق عمليات سليمة تسمح بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وهذا ضرورة بصفة خاصة في المنشآت الصغيرة التي يزيد احتمال أن تقوم بتعيين موظفيها من داخل العائلة ولكنها تحتاج لانتقائهم بعناية أكبر لضمان رفع كفاءتها في الأداء.[94]

ويؤكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه المخاوف في مسحه حول الظروف التي حصل فيها الخريجون على عمل وأن الطريقة الشائعة كانت من خلال الأصدقاء، حيث أعرب 29% أنهم وجدوا عملا بهذه الطريقة، بينما يقوم 27.5% بتقديم الطلبات لأصحاب العمل.[95]

هناك دليل واضح على أن الرجال يجدون عمل بسهولة أكبر من النساء مع وجود دليل بارز على أن هناك تفضيل تجاههم مقارنة مع النساء عندما أشار أحد الذين أجرينا معهم المقابلات إلى:

إننا نفضل تعيين الرجال لأنهم يعيلون أسرا.[96]

[93] Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings;' Palestinian National Authority, May 2006, p. 179

[94] Interview, Paltrade, July 2009.

[95] Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

[96] Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings;' Palestinian National Authority, May 2006, p. 221

بخلاف هذا التمييز المبسط بشكل مبالغ به كما عرضناه، والتبعات التي سببها للنساء لدون رجال في أسرهن، فإن هذا سبب عدم توافق المهارات مع سوق العمل لأن الفتيات يملن إلى التفوق على الفتيان في الثانوية العامة (التوجيهي). وهن متفوقات على الشباب في معدل الانخراط في الجامعة والنجاح فيها حيث أفادت كل من جامعة النجاح وبيرزيت بوجود نسبة أكبر من الطالبات تصل تباعا إلى 58% و58.9%. في سنة 2008، تخرج من جامعة النجاح 1617 طالبة مقارنة مع 1449 طالب.[97]

تلك القصص مدعمة بالأرقام التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فهم يشيرون إلى أن نسبة الرجال من حملة البكالوريوس العاطلين عن العمل تصل إلى 15.3% مقارنة مع 38% بين النساء.[98] ولا يقف الأمر عند هذا الحد حيث تتلقى النساء أجورا أدنى من زملائهم الرجال، إذا يصل متوسط أجر الرجل اليومي إلى 100.8 شيكل مقابل 75.3 شيكل يوميا كمتوسط أجر المرأة.

لا تواجه فلسطين مشكلة التخلف الاقتصادي فحسب، بل إن قلة توفر العمل أحبط القوى العاملة وهو متحيز على أساس النوع الاجتماعي ويعتمد بشكل كبير على الوسائل غير الرسمية في التعيين التي تفضل الواسطة على الاستحقاق. وهذا كله يبخس من الطاقة الكامنة لدى القوة العاملة.

الحلول الممكنة

في حالة الركود والتجمد هذه وضعت مبادرات للتعليم والعمل بحيث تحسن من إمكانية توظيف الخريجين الفلسطينيين وتضع رؤية واضحة للاقتصاد تسمح للاقتصاد بالتكيف مع المحاور الصارمة والمحبطة التي يضعها الاحتلال. تجدر الملاحظة بأن من البداية فإن هذه المقاربة مليئة بالمشاكل ومحدودة طالما ظلت المعيقات التي أوجدها الاحتلال أمام النمو الاقتصادي قائمة. ركز ممثل عن وزارة التخطيط على الإحباط من محاولة التعامل مع تلك المحددات قائلا:

العامل الرئيسي في هذه العلاقة هو السوق نفسه وحتى إن توفر لدينا الطلاب المتفوقون والمهارات الرفيعة فإن علينا أن نرفع من طاقة السوق الاستيعابية لخلق وظائف. وإننا ندرك هذا الأمر ونحاول معالجته.[99]

من الأساليب المعرفة لمحاولة معالجة تلك المشكلة هناك محاولة تطويع الاقتصاد من خلال تشكيل طبيعة الاقتصاد. وهنا يظهر إقرار بالحاجة لرؤية الاقتصاد القومي ومن ثم استغلال المهارات للوفاء بتلك الرؤية وإنجازها. أشار أحد المستطلعين بأن فلسطين:

بحاجة لرؤية وطنية للاقتصاد ومن ثم نفكر بسوق العمل والمهارات التي يجب أن يتمتع بها الناس لينضموا لسوق العمل.[100]

أفاد ممثل جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين إلى الحاجة لأن تكون الرؤية الفلسطينية حيث:

يجب أن نتبع الخيال الجديد في العقل البشري وقد نتمكن من ابتداع طرقنا النابعة من احتياجاتنا في

97 Interview, Businessman, July 2009

98 www.najah.edu/students/statistics

99 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings;' Palestinian National Authority, May 2006, p. 123

100 Interview, Palestinian National Authority, Ministry of Planning, August 2009.

ظل ظروفنا الخاصة الصعبة. يصعب أحيانا الحصول على المواد الخام اللازمة وأحيانا لا يستطيع العمل الوصول لعملهم. يجب التعويض من خلال وسائل تدريب وتكنولوجيا جديدة.[101]

بين عدد ممن أجرينا معهم المقابلات إلى الحاجة لإيجاد تماثل بين احتياجات سوق العمل لكي تتحقق الرؤية وتتطور المهارات. وأشار أحد ممثلي جمعية رجال الأعمال إلى أننا:

بحادة للنظر إلى سوق العمل لأن هذه هو السؤال الذي لا يستطيع أحد أن يجيب عليه بوضوح، ما هو نوع الاقتصاد الذي نحتاجه؟ هل هي الزيادة؟ هل هي تكنولوجيا المعلومات؟ نفكر أولا بالمناسب بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ومن ثم نفكر بأنواع التعليم والمهارات اللازمة. لا يتوفر لأحد القدرة على الإجابة على هذا السؤال بمفرده ولكن على وزارة الاقتصاد دور تؤديه. حتى سوق العمل يعتمد على نوع الاقتصاد.[102]

وزارة العمل جزء لا يتجزأ من العملية كوسيلة لتعزيز ودعم استراتيجيات خلق الوظائف وهي تعمل حاليا على:

تسعى أكثر للربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.[103]

ولكن وزارة العمل تشير أيضا إلى ضرورة أن تنشط وزارة التربية والتعليم العالي على جانب العرض للمهارات. الواضح من المقابلات مع الأطراف المعنية أن هناك إرادة متزايدة لمعالجة وضع الخريجين ورفع قدراتهم وقابليتهم للتشغيل. تبادر وزارة العمل إلى تنسيق التدريب على المهارات مع منظمة العمل الدولية وهيئة التنمية الألمانية بشكل خاص لتشجع الشركات على توظيف الخريجين الجدد، من خلال توفير الدعم المالي الذي يغطي 50% من أجور الخريجين الجدد. وقد حصد هذا البرنامج 50% نسبة نجاح في استيعاب الخريجين فيما بعد فترة مشاركة وزارة العمل.[104]

ولكن الأمر الذي يجب التساؤل حوله هو إلى أي مدى يقوم قطاع التعليم في الواقع بتزويد سوق العمل بالمهارات اللازمة لتمكن الاقتصاد بالازدهار خارج المعازل المقيدة التي يفرضها الاحتلال بسبب القيود على الحركة والمرور. كما أشار لنا ممثل عن وزارة التربية والتعليم العالي:

إننا نعرف أن واحدة من المشاكل هي غياب الصلة المناسبة لدينا مع سوق العمل.[105]

لقد تحمس هذا الشخص لإلقاء اللوم عن هذه المشكلة على سوق العمل نفسه، مشيرا إلى أنه على الرغم من أن أحد الأهداف الرئيسية لعملية تخطيط التعليم الخمسية هو جعل التعليم أكثر صلة بسوق العمل، إلا أن والواقع هو أن السوق مشغل بسيط وهو بالتالي غير قادر على استيعاب كافة الخريجين، مما يحد من الطلب على إصلاح قطاع التعليم. لقد صرحت وزارة التربية والتعليم العالي بأن:

101 Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009.

102 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009.

103 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

104 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009.

105 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009.

هناك حاجة لتنمية الاقتصادي لكي يطلب أفراد ومهارات وتخصصات من الجامعات.[106]

هذا رأي لا يتشارك فيه كافة المستطلعين، حيث التشديد على الحاجة لإصلاح التعليم لكي يتم تحويل المهارات التي يتم صقلها وتزويد الاقتصاد بها، مما يسمح بالتنويع. هناك ضرورة للتنسيق القوي بين وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل ووزارة التخطيط لتيسير هذه العملية، حيث يقوم القطاع الخاص بالتعبير عن احتياجاته ويدعمه التربويون. تم إسكات الاستراتيجيات الواعدة. أشارت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين إلى أنهم يعملون بالتوازي مع وزارة التربية والتعليم لخلق ورش عمل تنسق مخرجات الخريجين بما ينسجم مع سوق العمل.

من الاستراتيجيات التي اعتنقتها الوزارات بحماس وكل من التربويين الدوليين والوطنيين هي التشديد بحدة على تطوير التدريب والتعليم الفني والمهني ولكن كما قال الكثيرون فإن هذا القطاع لا يستوعب سوى 4% من خريجي التوجيهي وينظر إليه كجذر 'الفشل الأكاديمي' مما يجعله محدودا جدا في قدرته على استيعاب الخريجين والتدريب على المهارت.

الخلاصة؟

بالنظر إلى المشكلة السالفة الذكر المتعلقة بتضارب المهارات التي تترك العديد من الأسئلة الوجيهة التي تستدعي وضع نظام التعليم، بما فيه التعليم من أجل المسيرة المهنية، تحت عين فاحصة.

- لماذا يوجد تشبع بالمهارات؟
- كيف يتم تسليح الخريجين الشبان للدخول إلى العالم اللائق في مواجهة فرص العمل؟
- ما هي الخدمات المتاحة قبل التخرج للتشجيع على تنويع طموحات العمل.

[106] Interview, Palestinian National Authority Ministry of Education and Higher Education, August 2009

الفصل الثالث

التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة

3

"التعليم ليس شحن بطارية بل إضاءة نار"... وليام بتلر ييتز

الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا حاسمة لوضع نظام التعليم نفسه في مركز التحليل. لا يمكن أبدا المبالغة في الحديث عن المهمة الجليلة التي يؤديها التعليم أو عن ضرورته. إن الحق في التعليم حق منصوص عليه في شرعة حقوق الإنسان الدولية بصفته مفتاح الازدهار والتنمية البشرية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. المادة 26(2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1948 تنص على:

يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام. (الأمم المتحدة، 1948).

يعتبر جاك هالاك أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان نظرا لأنه يثري 'الإبداع الفردي، ويرتقي بالمشاركة في الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وهو بالتالي يشكل مساهمة أكثر فعالية في التنمية البشرية.'[107] فالتعليم يعتبر حقا من حقوق الإنسان في حد ذاته، ووسيلة أساسية لتحقيق حقوق إنسان أخرى. ففي مستواه الأساسي يمكن أن يؤدي التعليم إلى تطوير حقوق الإنسان الفردية وتحسين الجودة على نطاق الطيف بأكمله كما يستطيع أن يستنهض الفرص الاقتصادية والأفاق المتاحة أمام الأفراد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبهذا يجب أن يحظى التعليم بالأولية في تخصيص الموارد القومية.

تشير مجموعة راند إلى أن:

'التعليم الجيد ضروري للتنمية البشرية. ففي أفضل أحواله يمكن التعليم الأفراد من اكتساب المهارات والمعارف والسلوكيات التي تتم ترجمتها إلى تحسين للظروف المادية. كما يسهم في تزويدهم بالموارد السياسة والاجتماعية والاقتصادية التي تدعم رفاههم بشكل عام. إنه يبني فهما ضروريا للحكم والاقتصاد والثقافة ويوجد الفرص للأفراد بحيث يرتقون بأنفسهم وبمجتمعاتهم من خلال المشاركة وإصلاح الأنظمة القائمة. ويمدنا بنظرة مطلعة وبصلات عبر المجتمعات التي تثري تجربة الفرد وتسهم في التوصل إلى التفاهم المشترك.'[108]

هذا هو السبب الذي جعل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تذهب إلى أن هناك مكاسب اقتصادية نكتسبها من خلال توسيع التعليم ورفع مستوياته والاستثمار الإضافي في التعليم حيث إنها تري مقابل هذا الجهد ثمار وفرص يمكن جنيها لتحقيق الرخاء والعدالة التي ترتبط بشكل إيجابي بمستويات التعليم. هناك أساس علمي ونظري لدعم التطوير في قطاع التعليم بصفته محفز على النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى الصلة بين أنظمة التعليم العالي والاقتصاديات القومية. وتقبل الحكومات في أنحاء العالم بتلك الصلة وتعكسها في استراتيجيات سياسة التعليم القومية التي تضعها. وهذا يؤشر على آفاق 'رأس المال البشري' في تنمية التعليم الذي يركز على الإبداع والابتكار والروح الريادية بالإضافة لمجموعة من

[107] Interview, Palestinian National Authority Ministry of Education and Higher Education, August 2009.

[108] Hallak, Jacques, Investing in the Future. Setting Educational Priorities in the Developing World; UNESCO International Institute for Educational Planning, Pergamon Press, 1990, p. 45.

الممارسات الأخرى في مركز العمل.[109]

هناك صلة علمية قوية بين التعليم والتشغيل حيث يوفر التعليم أحد المصادر الرئيسية للتشغيل في الكثير من القطاعات. في مجال التعليم فإن التعليم الثانوي والعالي يتميز عن التعليم الأساسي من حيث أنه يحضر للدخول في سوق العمل؛ لهذا فإن مستوى ا لتعليم متغير أساسي في إمكانية التشغيل في الكثير من قطاعات سوق العمل. يعتبر كاستيلانو وسترينغفيلد وستون الثالث التعليم الرسمي على أنه أفضل طريق متوفر 'للمجتمع' لضمان مشاركة الموطنين في عالم العمل. لم تكن العلاقة بين التعليم والدخل أقوى مما هي عليه الآن.'[110]

لا يعتبر التعليم الرسمي ذا فائدة جمة بالنسبة للفرد ولكن مستويات التعليم العالي بين السكان عموما لها مزاياها بالنسبة للدولة. مخزون رأس المال البشري (أي مستوى تعليم السكان) يؤثر على قوة الاقتصاد، إذا ما نظرنا إليه نظرة شمولية. تدعم دراسات البنك الدولي بشدة هذا الرأي القائل بأن رفع مستوى رأس المال البشري في الاقتصاد يزيد من انتاجيته وبالتالي يستنهض الطاقة الكامنة في الاقتصاد.[111] يعتبر بو هانسن أن الاستمثار في قطاع التعليم على أنه 'خالق للقيمة'؛ والمهم أنه يذكر بأن هذه القيمة يتم خلقها من خلال عدم الاكتفاء بالاستثمار في التعليم الأساسي بل عبر نظام التعليم بأكمله وفي سوق العمل نفسه.[112] وهذا له أهمية خاصة لدفع الأمم في سعيها لإيجاد مكان لها في السوق المعولم الدولي. لم نفقد مفهوم الانسجام بين نظام التعليم والاقتصاد في السلطة الفلسطينية حيث تضع آمالا كبيرة على تطوير القدرات التعليمية ومخرجات عملية التعليم. ويتضح التزام السلطة في تطوير قطاع التعليم والإقرار بمهمة الدولة التطويرية في إطار باريس 'لبناء دولة فلسطين' الذي وضعته السلطة الفلسطينية بدعم مجتمع المانحين الدولي. الهدف المركزي من التعليم معرف كما يلي:

- تحقيق الرخاء القومي
- الارتقاء بنوعية الحياة
- تطوير رأس المال الاجتماعي
- استعادة النمو الاقتصادي
- الاستقرار الضريبي

وقد كانت خطة تطوير أول منهاج تعليمي فلسطيني تعبيرا عن تلك النية، 'يدرك الفلسطينيون تماما أن التعليم أداة أساسية في التنمية الاقتصادية. ولهذا يجب أن نعد المناهج التي تنتج القوة العاملة الماهرة وتضع في اعتبارها أولويات السلطة الفلسطينية وخطتها لإعادة بناء الأمة.'[113]

[109] The RAND Palestinian State Study Team, Building a Successful Palestinian State; RAND Corporation, California, 2007, p. 311.

[110] Enhancing Student Employability Coordination Team, 'Pedagogy for Employability,' Learning and Employability; The Higher Education Academy, 2006, p. 2.

[111] Castellano, Marisa, Stringfield, Sam and Stone III, James R. 'Secondary Career and Technical Education and Comprehensive School Reform. Implications for Research and Practice,' Review of Educational Research; Volume 73, No. 2, 2003, p. 239.

[112] O'Higgins, Niall, 'Trends in the Youth Labor Market in Developing and Transition Countries,' Social Protection Unit, Human Development Network, The World Bank, October 2003, p. 40.

[113] Hanson, Bo, 'Job related training and benefits for individuals. A review of evidence and explanations,' OECD Working Paper, No. 19, 2008

لتحقيق تلك الغاية نركز حتما على تشجيع الدخول إلى التعليم على كل المستويات، بما في ذلك رفع مستوى التعليم العالي وتسهيل الوصول إليه وتحسين جودته. إن دور التعلم الحديث في تنمية الحياة الاجتماعية وتجددها وتحديثها لحقيقة تاريخية مثبتة، بالذات في سياق الحضارات الحديثة التي تستند إلى العلم والأبحاث والتكنولوجيا. حتى يكون هذا الدور إيجابيا يجب أن يتمتع بفعالية نوعية وكمية من حيث الشمولية والقائدة التي يحققها للمجتمع بحيث يصبح قادرا على العطاء والتبادل والإنتاج والاستهلاك. تلك الإنجازات ترسي أسس من أجل 'مجتمع التعلم' و'التعليم طول الحياة'. من القضايا التي درست بعناية في هذا السياق هناك الفرق الدقيق بين الأصالة والمحدد المقيد، وهذه سمة مهمة تتعلق ب 'شراء التقدم' و'خلق التقدم'، حيث يجب أن نركز على خلق نظام أصيل يلبي احتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويفي باحتياجات الطالب.

في السياق الفلسطيني ينبغي أن نفهم طبيعة النظام التعليمي حتى نستطيع تقدير شكل التطوير الذي يجب أن يحدث. اعتبار الدولة أنها 'دولة نامية' لا يفترض أن نظام التعليم فيها غير متطور. فدوبرا غارنر وفيليب شرودت يحاججان بأن الفلسطينيين من بين 'أفضل الشعوب تعليما في عالم ما بعد الاستعمار'.[114] وهم لا يتم تصنيفهم في المجتمعات التي تعيش انحدار شديد في التنمية، وبالتالي فإن التحديات التي تواجه قطاع التعليم هي انعكاس للممارسات العدائية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الإداري والعسكري على الأراضي الفلسطينية والتي تستمر منذ 42 سنة. فقد ورثت السلطة الفلسطينية نظام تعليم مهمل وكانت الصلاحيات المنقولة إليها من السلطات العسكرية الإسرائيلية سنة 1994 محدودة.

التعليم في ظل الاحتلال

مع نقل المسئولية عن توفير التعليم من السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت تلك 'المرة الأولى التي أتى فيها الربيع القصير، حيث تمكنت الإدارة الفلسطينية من التخطيط الاستراتيجي لمستقبل تنمية شعبها وتنفيذ سياسة للنمو الاقتصادي والانتعاش الثقافي.'[115] ولكن هذا لا يعني عدم وجود أثر للاحتلال العسكري على نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما هو حال القطاع الاقتصادي، فإن الاحتلال العسكري المطول ما زال يحدث أثرا كبيرا ومقيدا على التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهو يعيق ويتدخل في كلا القطاعين سواء في هيكلية النظام التعليمي أو في حياة الطلاب يوما بيوم. انقطاع التعليم يشمل قطع توريد الكهرباء وبخاصة في قطاع غزة؛ نظام الحواجز الذي يعيق الوصول السلس للمدارس على كافة المستويات؛ نظام منع التجوال، بالذات في نابلس والعمليات العسكرية الكبرى، كلها ممارسات اضطرت الطلاب والمدرسين إلى التأقلم مع انتهاكات متكررة لحقوقهم ومع الأثر النفس اجتماعي السلبي والعنف القهري على حياتهم. تصف حملة الحق في التعليم التي تطلقها جامعة بيرزيت هذا الأثر:[116]

[114] Palestinian Curriculum Development Centre, First Palestinian Curriculum Development Plan, Ministry of Education and UNESCO, 1998, p. 21

[115] Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999, p. 1.

[116] Right to Education Campaign, 'The Impact of Military Occupation on Palestinian Education;' Discovering Analytical Resourcing, 2005, p. 1.

1. تدمير منهجي وعنف عشوائي موجه ضد المؤسسات التعليمي
2. عوائق مادية تمنع الطلاب من الحضور إلى الحصص
3. عقوبات جماعية مفروضة على المجتمعات (والجامعات)
4. آثار جانبية فادحة للاحتلال الإسرائيلي على الطلاب والمدرسين والإداريين وقدرتهم على مواصلة الحصص
5. إجراءات محطة من معنويات الطلاب والمدرسين والطواقم الإدارية في أدائهم لمهامهم اليومية
6. قمع التعبير الثقافي الفلسطيني

يتضح لنا أثر جلي على أثر الاحتلال على التعليم في قطاع غزة. فقد كان الأثر بالغا على الطلاب والمدرسين على حد سواء. ولم تكن 'عملية الرصاص المنسكب' سوى قطرة في بحر من الأحداث التي عصفت بالمنطقة لتطيح بنوعية التعليم وتقوضه.

المنشآت تنوء تحت وطأة الاكتظاظ الشديد الذي أجبر المدارس على العمل بمناوبتين، مما يعني ممارسة تفضي إلى تدريس مجموعتين من الأطفال في خلال يوم مدرسي كامل في مجموعتين منفصلتين، والذي يعني في الواقع قيام الطاقم التدريسي بتدريس يومين مدرسيين خلال يوم عمل واحد. والنتيجة أن نحو سبعين بالمائة من طلاب غزة يصل يومهم المدرسي إلى قرابة الساعتين يوميا.[117] أضف إلى ذلك عدم القدرة على استيراد الاسمنت مما يعطل إمكانية تشييد مباني جديدة أو أن المنشآت القائمة أصلا فقد تعرضت للتدمير بما يشمل أجزاء كبيرة من جامعة الأزهر، ولا يمكن إعادة تعميرها.

بسبب عدم القدرة على استيراد السلع، هناك نقص في الموارد المدرسية بما فيها الكتب الدراسية والأوراق. وقد أشار الكثيرون إلى انزعاجهم من عدم القدرة على نقل الكتب اللازمة إلى قطاع غزة. ورغم حديثهم عن تعاون واستعداد المنظمات الأهلية لمساعدة بعضها البعض من خلال القيام بحمل الأقلام والأوراق والكتب المدرسية باليد، إلا أن هذا لا يعالج النقص المزمن في تلك المواد. لقد تحركت منظمة اليونسكو لمساعدة الجامعات على معالجة نقص الكتب من خلال المساعدة في تطوير التعلم الإلكتروني (عن بعد). مع ذلك، هذه تظل إجراءات مؤقتة ولا يمكن اعتبارها بديلا عن إزالة العوائق أمام التعليم.

تشمل العوائق الأخرى أمام تطوير التعليم على الهجمات العسكرية والفقر المزمن وسوء التغذية، التي تؤثر سلامة الطلاب النفسية الاجتماعية وعلى قدرتهم على الانخراط في عملية التعليم. تذكر وكالة الغوث نسبة كبيرة من التسرب من الحصص المدرسية مع ضعف نطاق التركيز لدى الطلاب المشاركين.

نتيجة لذلك أصبحت العلامات المتدنية وباء تفشى في مدارس غزة. وحسب البنك الدولي، فإن 80 بالمائة من الطلاب يخفقون في الرياضيات، بينما يخفق 40 بالمائة في اللغة العربية، لغتهم الأم. يشير مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية (أوتشا) إلى أنه في النصف الأول من السنة المدرسية 2007 – 2008، 20% فقط من طلاب الصف السادس البالغ عددهم 16 ألفا تخطوا الامتحانات الوزارية في الرياضيات

117 Right to Education Campaign, 'The Impact of Military Occupation on Palestinian Education;' Discovering Analytical Resourcing, 2005, p. 1.

والعلوم واللغة الإنجليزية والعربية.[118]

أما بالنسبة للذين يصلون إلى التعليم الجامعي، فإنهم محصورون في التوجه إلى الجامعات في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي. في سنة 2008، وثق مكتب أوتشا أن 70 طالبا من غزة تمكنوا من مغادرة القطاع بين تموز وأيلول لتلقي تعليمهم الجامعي والعالي في بلاد أخرى.[119]

بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة عموما، بالإضافة للاحتلال، فإن ظروف نظام التعليم كبنية وكمركز تربوي يركز على الحفظ عن ظهر قلب يشكل تحديات كبيرة أمام السلطة الفلسطينية لتحويل نظام التعليم، بما يرفع من قدرة الاقتصاد. سوف تتم مناقشة تلك التحديات مطولا في القسم التالي. المهم هو أن مشروع مستقبل الشباب الذي ينظمه البنك الدولي هو الرابطة بين جهاز التعليم ويبرز في توفر المعلومات عن الوظائف وخدمات الانتقال التي تعكس إستراتيجية متجانسة بين التعليم وسوق العمل.

نظم التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة

عند النظر إلى نظام التعليم الفلسطيني، فمن الضروري أن نتذكر المشاكل المتأصلة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. مع توقيع اتفاقيات أوسلو في آب 1994 تولت السلطة الوطنية الفلسطينية للمرة الأولى المسئولية عن كافة المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي كانت في السابق تحت إدارة السلطات الإسرائيلية (المدارس الخاص، بما في ذلك مدارس وكالة الغوث، ظلت تحت سيطرة تلك الهيئات)، باستثناء القدس الشرقية. حتى هذه المرحلة كان تمويل وضبط المدارس الحكومية خاضعا للسلطات العسكرية الإسرائيلية، التي كانت مسئولة عن كل ناحية من نظام التعليم، بدءا من عملية التعيين إلى محتوى المناهج. وهذا النظام، على شاكلة أي نظام آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان فقيرا بالموارد وكانت إدارته سيئة. يعلق أندرو رغبي بأن السلطة الفلسطينية قد ورثت نظاما في أزمة.[120]

في الفترة ذاتها خففت الجهات المانحة من دعمها لقطاع الجامعات، على الرغم من عدم قيام السلطة الفلسطينية بأخذ الحمل عن المنظمات الأهلية كمقدم وممول لنظام التعليم العالي. ظلت الجامعات تمول نفسها بشكل مستقل، والذي كما سنناقش لاحقا، أسهم في خلق تحديات أمام إدماج الجامعات في الخطط الأفقية في الوزارة حيث كانت صلاحية السلطة محدودة في فرض الإصلاح على الجامعات.

بالإضافة لهذا الابتعاد، يجب فهم الفرص والتحديات التي تواجه التعليم الفلسطيني ما بعد الثانوي في ظل عدة سياقات متميزة ولكنها متضاربة: التوجهات الدولية في التعليم العالي، القضايا المشتركة في التعليم العالي في الكثير من الدول المستقلة حديثا في مرحلة ما بعد الاستعمار، المناحي الخاصة في التعليم العالي في فلسطين، نظرا لتاريخه الخصوصي في عهد الاحتلال والانتفاضة ونشاطات بناء الدولة الحالية.[121]

118 O'Loughlin, Toni, 'Education suffers amidst political tension and conflict in Gaza;' UNICEF. See at: http://www.unicef.org/infobycountry/oPt_42178.html.

119 See at: http://www.ochaopt.org/documents/un_ngo_fact_sheet_blockade_figures_2009_07_28_english.pdf

120 http://www.ochaopt.org/documents/un_ngo_fact_sheet_blockade_figures_2009_07_28_english.pdf

121 Rigby, Andrew, Palestinian Education. The Future Challenge; Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, March 1995, p. 35.

هناك إرادة تجاه التعليم تتجلى في الثقافة الفلسطينية. مع معدلات الالتحاق الصافية في فلسطين سنة 2007 قد وصلت إلى 83.9% واستكمال التعليم الأساسي قد وصل إلى 99.4%[122]، يتضح تماما أنه في فلسطين هناك ثقافة تعليم. تعرف سوزان نيكولي انتشار التعليم في فلسطين على أنه متعدد الأوجه من حيث إنه يستطيع 'المحافظة على الهوية الفلسطينية، الاستثمار في الموارد البشرية في المكان والأرض والأمل بإمكانية استخدام التعليم كوسيلة إيجابية لمكافحة الاحتلال.'[123] في بحث أجرته عرفات ومصلح تكشفت التصورات ذاتها؛ حيث إن 96% من الأطفال الممسوحين يؤمنون بأن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحسين وضعهم، سواء على الصعيد الشخصي أو الجماعي.[124] يؤمن غيرنر وشرودت أن هذا لأن التعليم يوفر 'أحد أفضل الضمانات لتأمين دخل في ظل ظروف معادية.'[125] وهما يحاججان بأنه نتيجة لذلك ينتبه الفلسطينيون كثيرا إلى المواضيع التي يدرسونها حيث يتوجهون نحو التعليم ذي الاستحقاقات العالية والمقبول على نطاق موسع. وهذا يشير إلى مشكلة التحفظ الأكاديمي والتي قد تجعل من تخطيط سياسة التعليم أمرا صعبا، على الأقل على المدى القصير قبل أن يشهد الناس نوعا من العوائد على رأس المال المستثمر في التعليم والحصول على مؤهلات معينة.

بنية التعليم

عند دراسة المساحة الجامعة بين التعليم والعمل، فإن النقطة الأولى الواجبة الدراسة هي بنية (هيكلية) التعليم. لا يوجد نظام موحد للتعليم، حيث يختلف التعليم اختلافا نوعيا في القدس الشرقية، مما له أثره الخاص. نظرا لخصوصيات هذا النظام، سوف نتطرق إليه أولا.

التعليم في القدس الشرقية

يدخل طلاب القدس الشرقية نفس امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) كسائر أنحاء فلسطين ولكن من الواضح تماما أن نظامهم التعليمي مختلف في بنيته الهيكلية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. بسبب الضم غير الشرعي للقدس الشرقية من قبل دولة إسرائيل، فإن حملة هوية القدس يعتبرون مقيمين دائمين (أي أنه لا يتم التعامل معهم كمواطنين لهم كامل الحقوق)، ودولة إسرائيل مسئولة عن توفير التعليم للمقدسيين الشرقيين بموجب قانون التعليم الإلزامي (1994). مع ذلك، تشير التقديرات إلى وجود آلاف الأطفال الفلسطينيين ممن يحظر عليهم الدخول إلى نظام التعليم الذي تديره الدولة.[126] وهذا يرجع إلى تقصير السلطات البلدية في القدس في توفير التعليم حيث لا تسمح لنظام الدولة باستيعاب

[122] Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999, p. 1.

[123] Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999, p. 1.

[124] Central Bureau of Statistics, Millennium Development Goals (Statistical Report); January 2009.

[125] Arafat, Cairo and Musleh, Thahabieh, 'A psychosocial assessment of Palestinian children,' A World Turned Upside Down: Social Ecological Approaches to Children In War Zones , Boothby, Neil, Strang, Alison and Wessels, Michael G.; Kumarian Press, 2006

[126] Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999, p. 1.

الطلاب المنتقلين من المدرسة الأساسية إلى الثانوية. لهذا فإن نصف الأطفال فقط في القدس الشرقية مسجلون في نظام التعليم. أما البقية فيدرسون في مدارس وكالة الغوث (في حال الأطفال اللاجئين) أو المدارس غير الحكومية (حيث تشمل الجهات الموفرة لهذا التعليم على الأوقاف والشركات الخاصة والكنائس وغيرها من المنظمات الفلسطينية). ويقدر أن واحدا من عشرة أطفال فلسطينيين في القدس الشرقية لا يدخل المدرسة، وهذا أعلى من المتوسط العام الفلسطيني.

ونظام التعليم في القدس لا يعاني شرذمة أكبر من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل يعاني أيضا من شح مزمن للموارد (هناك من يقولون إنه مقصود). تشير التقارير باستمرار إلى اكتظاظ الغرف الصفية وعدم سلامتها بسبب ظروفها البنيوية وسوء حالة المبنى.[127] وهذا يرجع بشكل كبير إلى نقص المساحة المتاحة للتنمية الفلسطينية في القدس الشرقية، مما يجبر المدارس على استئجار غرف في المباني المحلية، غير مصممة لغايات التعليم. ويعتبر الوضع هزيلا إلى درجة أن المستشار القانوني لرئيس بلدية القدس وصف توفير التعليم في القدس الشرقية على أنه تمييزي وغير قانوني،[128] وهذا يتراوح بين التحيز في صرف الموارد للمدارس اليهودية في القدس ولكون نظام التعليم لا يوفر الفرصة للشبان الفلسطينيين من القدس الشرقية للدراسة أو الدخول إلى التعليم العالي في إسرائيل.

تقوض التشوشات المادية نوعية التعليم المقدم. والعوائق مثل الجدار تحرم الأطفال من القدس الشرقية من الوصول لمدارسهم. يقدر مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية (الأوتشا) أنه من أصل 33 ألف طالب وألفين مدرس في القدس الشرقية، هناك 6 آلاف طالب و650 مدرس يواجهون الصعوبات في الوصول إلى مدارسهم بسبب تقطيع الطريق بفعل الإغلاق ونظام الحواجز.[129] تناضل وزارة التربية والتعليم من أجل تأمين التصاريح لحملة هويات الضفة الغربية من المدرسين للدخول إلى القدس. وقد أدى هذا إلى تراجع أعداد الطلاب ومحدودية قدرة مدارس القدس على اجتذاب الهيئات التدريسية.

تجتمع تلك العوامل كلها لتؤثر على نوعية التدريس والتعليم في القدس الشرقية. وهذا يتضح بشكل أكبر عند مقارنة القدس الشرقية مع إسرائيل. في سنة 2006، كان معدل احتمال حصول الطلاب اليهود على الثانوية العامة يفوق المعدل الفلسطيني بين زملائهم بالقدس الشرقية ب 3.6 ضعفا. وتتضح المشاكل في النظام في مرحلة مبكرة أكبر حيث يشير القائمون على نظام التعليم إلى ضعف العلاقة بين التعليم الأساسي والثانوي، لغياب السيطرة على التعليم الأساسي. تشير التقارير إلى ضعف المهارات الأكاديمية بين طلاب الكثير من المدارس وبخاصة في مجالات اللغة الإنجليزية والعربية والرياضيات.[130] يعتبر الظرف العام مزمنا لدرجة أن مجموعة عمل إنسانية تضم مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية ومنظمة

[127] The Association for Civil Rights in Israel, 'Status Report. The Arab-Palestinian School System in East Jerusalem;' September 2009. See at: http://www.ir-amim.org.il/Eng/_Uploads/dbsAttachedFiles/EducationReport2009.pdf.

[128] BBC News, ;East Jerusalem's education crisis;' 6 September 2008, http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article629

[129] BBC News, 'East Jerusalem's education crisis, BBC NEWS;' 6 September 2008, http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article629

[130] OCHA, The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities; June 2007. See at: http://www.ochaopt.org/documents/Jerusalem-30July2007.pdf

اليونيسيف ووزارة التخطيط والتنمية قد تشكلت للتعامل مع القضية.[131]

بلا شك فإن أثر ذلك يؤرق مجتمع القدس الشرقية بكامله. حتى أن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية يعتبر أن إهمال نظام التعليم يسهم إسهاما أساسيا في تدني مستويات مشاركة أهل القدس الشرقية في سوق العمل، وهذا يتضاعف بفعل فقدان المنشآت التجارية التي أوردنا ذكرها في الفصل الأول.[132] ويعتبر المركز نفسه أنه ليست هناك إمكانية لتقدير دقيق للخسارة في الدخل المترتبة على إهمال نظام التعليم، ولكن من الواضح أن الفلسطينيين يواجهون تمييزا لا يقتصر على محاولة الحصول على حقهم في التعليم بل في التمتع بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية أيضا.

التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة باستثناء القدس الشرقية

رغم تدني تنمية النظام التعليمي خارجي القدس الشرقية إلا أنه سليم من الناحية البنيوية. فنظام التعليم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ينقسم بشكل واضح إلى ثلاثة مستويات تعليمية وهي التعليم الأساسي الإلزامي، والتعليم غير الإلزامي والتعليم العالي (بما في ذلك الجامعات والكليات التقنية/ كليات المجتمع). تمتد دورة التعليم الإلزامي إلى عشر سنوات، يتبعها سنتان من التعليم الثانوي غير الإلزامي وتنتهي بامتحان التوجيهي (الثانوية العامة). عند إكمال هذه المرحلة، فإن طلاب المدارس المنتقلين منها يستطيع اختيار التوجه مباشرة إلى سوق العمل أو ينخرطون في واحدة من الجامعات الثلاث عشر المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[133] كما يمكنهم الالتحاق بواحدة من مختلف الكليات التقنية وكليات المجتمع العديدة في فلسطين.[134]

الروضة: عمر 3 - 6 سنوات

التعليم الإلزامي: 7 - 15 سنة

الثانوي: 16 - 18 سنة[1]

العالي: 18 +

المسئولية الرسمية عن قطاع التعليم بالكامل تقع في يد وزارة التربية والتعليم العالي، التي تدير ما يقارب ثلاثة أرباع المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الفلسطينيين ظلوا متقدمين بالنسبة للمعيار الإقليمي الدائم التطور بخصوص معدل الالتحاق في التعليم العالي.[135]

131 Palestinian Human Rights Group Monitor, Plagues of Education in East Jerusalem Municipal Schools. See at: http://www.phrmg.org/monitor2000/sep2000-plaguse.htm.

132 See at: http://www.ochaopt.org/cluster/admin/output/files/ocha_opt_gaza_crisis_education_cluster_meeting_minutes_2009_0707_english-20090720-125659.pdf

133 See at: http://www.alternativenews.org/publications/econoccupation/985-the-economy-of-the-occupation-13-15-report-on-the-educational-system-in-east-jerusalem.html#Success_in_Matriculation_Exams

134 An Najah National University, Birzeit University, Al-Quds University (including Abu-Dies Campus), Bethlehem University, Hebron University, Palestine Polytechnic University, Arab American University, Al-Kadori University, Al-Quds Open University, Islamic University, Al-Azhar University, Al-Aqsa University and the University of Palestine.

135 In the last cycle, grade ten, the students opt into the scientific and the literary streams before undertaking their Tawjihi exam

رغم أن بنية نظام التعليم قد تكون متطورة ولكنها لا تمر بنفس الصعوبات التعليمية التي تمر بها الدول النامية الأخرى من خلال محاولة توليد المعايير الاجتماعية المؤيدة للتعليم؛ كما يتضح من الجدول. هناك مشكلتان بينتان في نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهما النظام التربوي للتعليم والنظام التربوي للتشغيل.

درس تقرير سوزان نيكولي الشامل طبيعة وبنية التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويتضح منه بما لا يدع مجالا للشك بعض التشوشات التربوية التي تشوب نظام التعليم الفلسطيني، وتتراوح بين نظام الإنفاق المركز على تطوير البنية التحتية بدلا من تنمية النوعية مثل زيادة الإنفاق لتحسين تدريب المعلمين، ونظام التدريب نفسه. يظل أسلوب التعلم في الأراضي الفلسطينية المحتلة: 'يركز على الكتب، حيث يتعلم الطلاب من خلال التلقين والحفظ ويقدمون الامتحانات لاختبار ذاكرتهم.[136] عملية الامتحان هذه تشغل الدور المركزي في نظام التعليم، حيث تتوجه المناهج نحو الاختبار بدلا من تراكم المهارات الحياتية. يحاجج نقاد النظام التربوي في التعليم بأن عملية الاختبار 'لا تفحص سوى ما أكمله الطلاب من منهج دراسي بدلا من مدى استعدادهم لاستخدام المهارات التحليلية في الحياة أو التعليم الأعلى.'[137] وهذا يسبب عدم مواءمة بنيوية بين المهارات التي يحظى بها الخريجون الجدد وتلك اللازمة لاستخدامهم كرأس مال بشري ولكي ينجحوا كأفراد.

حذر غرامسكي من عمليات التعليم التي تبرمج 'وحوشا صغار' يتم تعليمهم في مجال ضيق لمهنة محددة، ولكن تنقصهم 'الأفكار العامة' و'الثقافة العامة'. أي بنية تسعى للمرونة والتكيف ينبغي أن تحذر من إنشاء مثل هذا النظام. يجب أن ينبثق تخطيط سياسة التعليم من احتياجات سوق العمل لضمان أن لا يكون التعليم مجرد حفظ عن ظهر قلب بل لكي يدمج المهارات المحورية التي تلبي احتياجات صاحب العمل.

تبين سياسات التعليم المعرفة في 'بناء الدولة الفلسطينية' أن هناك إرادة قوية داخل وزارات الحكومة المعنية لتشجيع ودفع التنمية التعليمية، وهذه إشارة مطمئنة ولكن الإصلاحات يجب أن تتخطى النطق البنيوية لكي تختبر ترددات عملية التعليم. في ظل تواصل الاحتلال، فإن القائمين على تخطيط التعليم الفلسطيني بحاجة لتبني تقنيات إدارة وتخطيط كلاسيكية صالحة لوضع من حالة انعدام وبائي للاستقرار وعنف بين حين وآخر. ستظل أفاق التشغيل المفتوحة أمام الخريجين الشباب محدودة طالما أن سيطرة السلطة على الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقوضة. على عكس الدول الأخرى التي تمر بمرحلة التنمية، فإن الاحتلال يبدو حالة دائمة، أي أن القيود المفروضة على التنمية والنمو الاقتصادي ستظل قائمة حتى يحدد الحل النهائي مستقبل دولة فلسطين. مع ذلك، ما زال بالإمكان تعديل الممارسات الحالية.

حددت مجموعة راند المقومات والمشاكل في نظام التعليم الفلسطيني من حيث إمكانية الحصول على التعليم ونوعيته ومخرجاته.[138]

136 Development Studies Program, Palestine- Human Development Report 2004; United Nations Development Programme: Ramallah, 2005

137 Nicoli, Susan, 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory;' UNESCO International Institute for Education Planning and Save the Children UK, Paris, 2007, pg. 29.

138 Nicoli, Susan, 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory;' UNESCO International Institute for Education Planning and Save the Children UK, Paris, 2007, p. 92

	مقومات نظام التعليم الفلسطيني	مشاكل نظام التعليم الفلسطيني
الإتاحة	• التزام بإتاحة التعليم بشكل متكافئ والنجاح في تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي • دعم مجتمعي قوي للتعليم • قيادة تدعم توسع النظام وإصلاحه • إدراك أهمية تجارب الطفولة المبكرة في تنمية الاستعداد للمدرسة	• غياب البيئة الممكنة بشكل عام • عدم ملاءمة المنشآت الأساسية والتجهيزات • المدارس والطرق غير آمنة • قلة خيارات التعليم الخاص للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة • قلة الخيارات غير الرسمية للأطفال في سن المدرسة الذين لا يلتحقون بالمدرسة أو يحضرون بشكل جزئي • قلة فرص التعلم على مسار الحياة
الجودة	• الاستعداد للمضي في إصلاح المناهج وسجال حيوي حول طبيعة الإصلاح	• غياب الأهداف والتوقعات الواضحة من النظام وقلة المساءلة • الاهتمام بالإصلاح التربوي لا ينسجم مع التقدم • قلة الصلة بين التعليم الثانوي والمهني والعالي • محدودية الأبحاث وتطوير القدرات والنشاطات التطويرية • تدني أجور العاملين؛ نشوء "تضخم" إداري • صعوبة متابعة العملية والنتائج في بيئة الأزمة • تعاني فقرا كبيرا في التمويل وتعتمد على الجهات المانحة
المخرجات	• اهتمام كبير في تحسين النظام التربوي ومجمل الموارد المتوفرة لذلك • التزام بتحسين المؤهلات وأجور العاملين • اعتبار المدرسة على أنها مكان رئيسي لتنمية المهارات المدنية للطلاب وزيادة مشاركتهم المجتمعية • القدرات الإدارية والشفافية • بنية موثوقة لجمع البيانات والتعاون في التحليل	

الحاجة للتنويع وتحدياتها

تعلق بيرمان على أن نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو 'غير منظم كفاية بحيث ينمي المهارات الأساسية ويرتقي بقدرات التفكير الذهني اللازمة للطلاب لتحقيق النشاط.'[139] في روح المشاعر التي عبر عنها الذين أجريت معهم المقابلات بخصوص الحاجة لرؤية واضحة للاقتصاد بغرض تيسير التنسيق بين العمل والتعليم، بيريمان من أقوى المؤيدين لتحول فلسطين إلى اقتصاد مبني على المعرفة، والذي يمكن تحقيقه من خلال تراكم مهارات البرمجة المؤتمتة القابلة للتكييف.

مبادرة التعليم الفلسطينية، فرع من وزارة التربية والتعليم العالي ترفع تلك الفكرة كرسالة لها حيث صرح ممثلها عن رغبة واضحة في:

نرغب في التوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة مما يعني تمكين الأفراد من اكتساب مهارات القرن

[139] The RAND Palestinian State Study Team, Building a Successful Palestinian State; RAND Corporation, California, 2007, p. 335-340

الواحد والعشرين.[140]

وتشمل تلك المهارات المعرفة على: التفكير، والتعاون، وعمل الفريق والتعلم طوال الحياة والتواصل، مما يسمح لفلسطين بالابتعاد بيسر عن الاقتصاد مكثف العمالة (خارج القطاع الخاص) إلى اقتصاد مبني على المعرفة. وهنا تصبح نوعية التعليم هي مجال التركيز الأساسي في أية مقاربة.

حددت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية عددا من القطاعات يمكنها الاستفادة من مقاربة المعرفة وجلب الاستثمارات رغم المحددات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني. وتشمل تلك القطاعات على الصيرفة والمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والبناء. وتعرف الهيئة اهتماما إقليمية قويا في الاستثمار في تلك القطاع نظرا لتدني كلفة العمل فيها وارتفاع مستويات التعليم.

عرف المستطلعون عاملين أساسين لمستقبل إصلاح التعليم في فلسطين، أحدهما هو الفلسفة التربوية للتدريس بحد ذاته والثاني طبيعة امتحان الثانوية العامة الذي لم يتطور بطريقة تيسر التحول في طبيعة نطاق التدريس.

الفلسفة التربوية للتدريس

من القضايا المعرفة كعوائق تواجه إصلاح الفلسفة التربوية، عدم التغيير في طاقم التدريس ومنهجيات التدريس. يعلق د. مرون عورتاني أن بيئة الصف هي الحاسمة، إن لم تكن، أكثر حسما من المنهاج نفسه، لهذا فإن منهجية التدريس والمدرسين أنفسهم هم العنصر المركزي في تجربة التعلم ويختم قوله:

'إذا أعطينا مدرسا مبدعا قطعة ورقة فارغة، فإنه يصنع بها المعجزات إذا ما كانت له الرؤية الكافية والدافع. والعكس صحيح، إذا وفرنا له أفضل منهاج ممكن، لا يمكننا أن نضمن أن يدرسه بكفاءة. ينبغي أن يتحلى المدرسون بالإلهام وانفتاح العقل والمبادرة ومن ثم يعود الأمر لهم أن يبرزوا تلك المهارات.'[141]

استخدم أحد المستطلعين مثالا حول كيفية تعلم الطلاب اللغة الإنجليزية كنموذج مصغر عن نظام التعليم الكامل. حيث إنه يعمل لدى منظمة غير حكومية تعليمية، فإن حصص اللغة الإنجليزية توفرها هذه المنظمة غير الحكومية. يشتكي الطلاب باستمرار من عدم توفر مجال لهم في المدرسة ليتدربوا على استخدام مهاراتهم اللغوية بما يمكنهم من تحسين قدراتهم في اللغة؛ وهذا على عكس حصص اللغة الإنجليزية التي تجريها المنظمة غير الحكومية حيث تركز بشكل قوي على التعلم بدلا من التركيز على الأستاذ.[142]

كافة الجهات التربوية، باستثناء وزارة التربية والتعليم العالي أشاروا إلى ما اعتبروه فلسفة التعليم نفسه، وهي تستند إلى تقليد شفوي في التعليم. أشارت وزارة العمل إلى هذا الأمر بصفته 'تلقينا وليس

[140] Berryman, Sue, 'Improving the Education System,' Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition, Ishac Diwan and Radwan. A. Shaban Eds; The World Bank, Washington D.C., 1999, p. 163.

[141] Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009

[142] Arwatani, Dr. Marwan, 'The Palestinian Education System: The role of civil society in the education system;' Ma'ale Hachamisha, June 2003. See at: http://spirit.tau.ac.il/socant/peace/psp/downloads/s2p3.pdf.

تعليماً'.[143] وقد أدى هذا إلى مشكلة حيث يتضح أن كمية التعليم ممتازة مقارنة بالمعايير الإقليمية ولكن نوعية التعليم تتسم بأنها تطبق أساليب الحفظ عن ظهر قلب في التدريس مما يدفع باتجاه التعلم السلبي بدلا من التميز الفردي والإبداع والابتكار.

أشارت مبادرة التعليم الفلسطينية: إننا بحاجة لوضع حد للتعليم عن طريق الحفظ وأن ننسى حفظ المنهج كما لو كان قرآنا. هناك تقنيات أخرى في التدريس نستطيع انتقاءها وهي لا تفحص ما يعرفه الناس بل تنظر في طريقة تفكيرهم.[144]

فقدان التفاعلية هو أمر اتفق الكثيرون على أنه يوسم نظام التعليم وله تبعات بعيدة المدى على النهج السلوكي لدى الطلاب في بيئة التعلم. مبادرة التعليم الفلسطينية نفسها تستند إلى استخدام موارد بديلة مثل تكنولوجيا الإنترنت بغرض تعظيم الاستكشاف الذاتي.

أشار أستاذ جامعي إلى ضرورة تغيير النهج المتبع بدون أن يقتصر التغيير على التعليم الأساسي والثانوي بل يتوسع إلى المحاضرات الجامعية. أشار هذا الأستاذ إلى:

إنني أحيانا أتساءل لماذا يسمي بعض الأساتذة أنفسهم "مدرسين" عندما يكون كل ما يقومون به هو الحديث. المشكلة هي أن الأساتذة غالبا ما يعتقدون بأنهم أكثر أهمية من الطلاب ولهذا لا يكرسون الوقت للتدريس.[145]

وكان هناك صدى للرأي نفسه لدى مركز التعليم المستمر الذي أشار إلينا بضرورة تغيير ثقافة التعلم في الجامعة. ذكر أحد المتحدثين:

يجب أن يدرك أساتذة الجامعة أنهم ميسرون للمعرفة. يجب أن نعمل على عقليتهم أيضا. وهذه مهمة عسيرة جدا جدا. قد تكون المهمة مستحيلة. فإنهم يعتبرون أنفسهم مصدر المعرفة ... وأنه يتعين عليهم أن يتولوا زمام الوقت، وأنهم سادة القاعة.[146]

وفي السياق ذاته، بان الأسى على أستاذ علم اجتماع حيث تساءل عن سبب مجيء الطلاب إلى حصته رغم إخفاقهم في إظهار الرغبة تجاه المبادرة وترددهم في الخروج عن النصوص الأساسية لعرض أفكارهم المستقلة، وهذا شرط مسبق أساسي للنجاح في العلوم الإنسانية (الآداب) مثل علم الاجتماع.

لاحظنا اختلافات في أساليب التدريس بين مختلف الأنظمة المدرسية. كما أشار إلينا متحدث رسمي باسم وكالة الغوث أن قدرتهم على توفير مساقات إضافية زيادة على المنهاج التقليدي ذات فائدة كبيرة.[147]

كانت وكالة الغوث إحدى النجاحات في محاولة تعديل طبيعة الممارسات التدريسية. فالوكالة تدرب طواقمها التدريسية فإنها قادرة على الولوج إلى فلسفة تدريس مختلفة، ولكنهم يشيرون إلى صعوبة

143 Interview, educational non-governmental organization, September 2009

144 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009

145 Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009

146 Interview, University Lecturer An-Najah University, September 2009

147 Interview, Center for Continuing Education, August 2009

التغلب على الديناميات التقليدية في العلاقة بين المدرسين والطلاب في المدارس الفلسطينية.[148] في نظام السلطة الفلسطينية هناك تحركات لتقويم طبيعة التدريس. أشارت مبادرة التعليم الفلسطينية أن السلطة الوطنية الفلسطينية تشغل ما يزيد على 50 ألف مدرس. لقد تم البحث في أساليب جديدة للتدريس تحاول إثبات فائدة التعليم التعاوني، الذي يضع الطالب في دور يكون فيه متعلما ومعلما في الوقت ذاته. وهذا يتطلب نقلة ثقافية في ممارسات التدريس تبرهن على أن التعلم المبتكر ليس تحديا لسلطة المدرس.

بدعم من البنك الدولي تمكنا من تيسير تعليم المدرسين ووضع الاستراتيجيات. وقد مكننا هذا من رفع مستوى المهنية في التدريس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتطلب التدريس تدريبا منفصلا عن التعليم الجامعي. وقد كان معنى ذلك أنه بدءا من سنة 2012 كان المطلوب من كافة المدرسين امتلاك مهارات تدريس حتى يستطيعوا التمرين.[149] تشمل تلك المؤهلات على التركيز بشكل أساسي على التعليم المستند للمهارات بما في ذلك مبادئ مبادرة التعليم الفلسطينية. يدرك المؤيدون بشكل كامل أن هذه العملية تستدعي نفسا طويلا وأنها قد تستغرق ما بين 5 – 10 سنوات لتقليص حجمها (أو في هذه الحالة تكبيره). والتركيز أساسا على:

الرسالة الأولى التي يجب أن نوصلها للمدرسين ومفادها أنهم ميسرون وليسوا مصدرا للمعرفة. يجب أن يخلقوا مساحة تمكن الطلاب من التعلم.[150]

نظام التوجيهي

بالإضافة لفلسفة التعليم، هناك سبب آخر يسبب ركودا في إصلاح العملية التربوية وهو نوعية نظام التوجيهي (الثانوية العامة) بحد ذاته، وهو يقيم إلى أي مدى تم تحقيق المنهاج. يتقدم الطلاب لامتحان التوجيهي في نهاية سنتهم المدرسية الثانية عشرة (صف 12). يستطيع الطلاب التقدم لاختبارات في مواد تشمل اللغة الإنجليزية والعربية والعلوم والرياضيات والتربية الدينية (يستطيع الطلاب الاختيار بين الإسلام أو المسيحية)، التاريخ الفلسطيني، والجغرافيا، والأحياء، والفيزياء والثانوي الصناعي، والثانوي الزراعي. التعليم المدرسي في هذه المرحلة مقسم إلى فرعين: العلمي والأدبي. إذا أخفق الطالب في امتحان واحد، فإنه لن ينجح في التوجيهي ولا يستطيع الالتحاق بالجامعات.

امتحان التوجيهي نفسه يستند إلى استعادة المعلومات من الذاكرة، أي على الحفظ والتكرار بدلا من حل المشكلات/ الألغاز. لهذا يصعب إقناع المدرسين بالابتعاد عن ممارسات الصف التقليدية. وتتفاقم المشكلة أكثر بفعل ضغط ضرورة الحصول على معدل عالي في التوجيهي لضمان الالتحاق بالجامعة التي يفضلها الطلاب، وهذا يؤدي لضغط كبير على كل من المدرسين والطلاب على حد سواء. امتحان التوجيهي هو الامتحان الانتقالي الميسر للتوجه نحو التعليم العالي،ن حسب فرع الدراسة من علمي أو أدبي. وهو مبني على تذكر المحتوى وليس على تطبيق المعرفة. حتى إذا كانت الطموحات هي إصلاح

148 Interview, United Nations Relief Works Agency, August 2009.

149 Interview, United Nations Relief Works Agency, August 2009.

150 Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009

طبيعة التعليم في المدارس الفلسطينية قد نجحت، فإن مساحة الإبداع والابتكار محدودة للغاية في ظل نظام التوجيهي نفسه. وقد سمعنا هذه العبارة من كافة الذين التقينا بهم، بأن امتحان التوجيهي (في صيغته الحالية بدلا من أن يكون مبدأ للتأهيل) يشكل مشكلة ضخمة أمام إصلاح التعليم. صرح أحد الذين التقينا معهم:

إننا بحاجة لإزالة امتحان التوجيهي. يجب أن تكون عملية التقييم مختلفا اختلافا كليا وأن تقيس المهارات وليس القدرة على الحفظ.[151]

امتحان التوجيهي لا يسهم فحسب بمأسسة نظام التعليم التلقيني بدلا من التعليم التفاعلي بل يأتي بأثر مدمر على المسارات الأكاديمية التي يتخذها الطلاب، والتي تتخذ خياراتها على أسس المظهر وليس الاهتمام (ويمكن لذلك المحاججة بتعظيم المهارة). يعتبر المسار العلمي خيار الطلاب الأكثر تفوقا من الناحية الأكاديمية وأن الذين يحصلون على علامات عالية يدخلون هذا الفرعي بدون أي اعتبار كان لاهتماماتهم الشخصية. دافع ممثل وزارة التربية والتعليم بحزم عن امتحان التوجيهي مشيرا إلى أنه 'ليس أسئلة مع عدة خيارات للإجابة'[152] ولكن الآخرين ممن التقينا بهم لم يشاركوه هذا الرأي المدافع.

إن تأثير التدريب المستند إلى الحفظ بدلا عن التفكير النقدي يعتبر ذا أثر دائم على قدرة الطلاب على التعلم والتعامل مع المشكلات في المستوى العالي، وهو بالتالي يؤثر على كيفية تعاملهم مع حل المشكلات في حياتهم المهنية. روى لنا أحد أساتذة الجامعة قصة عن بعض الطلاب الذين ينفجرون في موجة بكاء أثناء الامتحان عندما يعرض عليهم سؤال بدون النظرية اللازمة لحل السؤال [لقد ذكر بأنه كانت هناك أربعة أساليب تصلح للرد على الأسئلة.153 وهذه ملاحظة شائعة لا تدل على أن الطلاب لا يتميزون بالذكاء اللازم ولكن طبيعة التعلم وامتحان التوجيهي يضعف ثقتهم بقدرتهم على الانطلاق بحل المشاكل باستخدام المهارات النقدية، وقد عكس لنا أستاذ في جامعة أخرى قصة مماثلة، حيث أضاف:

رغم قدرة الطلاب على استذكار المعلومات، إلا أنهم غير قادرين على اكتشاف طبيعتها.[154]

لاحظ أحد الأخصائيين التربويين الفرق في المهارات بين الطلاب الذين تخرجوا من البكالوريا الدولية مقارنة مع الذين درسوا لامتحان التوجيهي. اعتبرت مهارات الدارسين لامتحان البكالوريا الدولية أكثر ملاءمة لعالم العمل الدولي. وقد لوحظ بأن الذين ينضمون لبرنامج البكالوريا الدولية يختارون بأنفسهم البرنامج بحيث يعكس نجاحهم مجموعة من العوامل تتخطى التعليم المدرسي، بما فيها الطبقة الاجتماعية – الاقتصادية.[155]

أعربت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية عن قلقها تجاه طبيعة المهارات التي يطورها امتحان التوجيهي، من حيث:

151 Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009.

152 Interview, Educationalist, September 2009.

153 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Education and Higher Education, August 2009.

154 Interview, Lecturer Birzeit University, September 2009.

155 Interview, Lecturer Birzeit University, September 2009.

هناك مشكلة حيث وإن كانت علامات طالب معين في امتحان التوجيهي مرتفعة جدا، فإن المتوسط عادة ما يكون متدنيا لأن الأمر يتعلق بالحفظ.[156]

المنهج المستند للتعلم من خلال الحفظ متصلب وغير قابل للتكيف أو المنافسة في الاقتصاد العالمي الحديث. من المهم أن يكون نظام التعليم عاكسا ومستجيبا لكل من الضغوط الداخلية ولكن مع التكيف مع التطورات في التكنولوجيا، بحيث يصبح على قدر المنافسة كمصدر للمعلومات. النظم المتصلبة تلغي المواءمة بين المهارات المطلوبة وتلك المعروضة في السوق. وهذا يحد من تنافسية الخريجين المعنيين ولكنه أيضا يكبل قدرة النظام على اجتذاب الاستثمار الخارجي. وهذا يشير إلى سمة في نظام التعليم الفلسطيني عرفتها مجموعة راند، وهي أن الاهتمام بالصيغة التربوية لا تأتي على قدر التقدم. أشار مركز تطوير المناهج الفلسطينية سنة 1998 إلى احتضانه لأسلوب شمولي في التعليم، من حيث:

'من خلال تصور المنهاج على أنه مصفوفة من الأهداف والمحتويات ووسائل التدريس والتقييم، فإننا نصل إلى منظور متكامل، وهذا أكثر أهمية من الخطط المنعزلة لكل موضوع على حدا ومحتواها. إننا ندرك تماما أهمية النجاح في تطبيق المنهاج، إذا ما أردنا التوصل إلى مستويات مناسبة من المعرفة والمهارات.'[157]

السمة الرئيسية الأخرى في التوجيهي هو انقسامه إلى الفرعين العلمي والأدبي. يختار الطلاب أحد الفرعين لامتحان التوجيهي. يختار الطلاب الفرع مقارنة بقدرتهم الأكاديمية في المدرسة. يعتبر الكثيرون الفرع العلمي على أنه المجال الذي ينتقيه الموهوبون المتفوقون من الطلاب. أشار المستطلعين إلى أن تقسيم النظام إلى فرعين علمي وأدبي يعني أن الطلاب الأعلى تحصيلا ، وبغض النظر عن اهتماماتهم، ينجذبون نحو الفرع العلمي بسبب النظرة التي تعتبر الفرع العلمي للأكثر ذكاء.

لا يتوجه الطالب المتفوق إلى الفرع الأدبي حيث لا يتعرض لمجموعة متنوعة من المواضيع، كما أنهم في حالات كثيرة لا يدرسون المساقات التي يكونون مهتمين بها اهتماما خاصا. وهذا يدفعهم إلى التراجع في بعض المواضيع/ مجالات التخصص. أفادنا أحد المستطلعين بأن:

تقسيم التوجيهي إلى الفرعين العلمي والأدبي يوجه الطلاب المتفوقين إلى أنه عليهم دراسة العلوم.[158]

كما أن انتقاء الفرعي العلمي أو الأدبي يتم في سن صغيرة جدا، صف 11، وهو بالتالي له تأثير محدد وبعيد المدى على خيارات العمل المستقبلية للطالب.

تبعات ذلك على الجامعات هي عدم ملاءمة المهارات، التي قد يكون الشخص مهتما بها بشكل طبيعي أكثر ويمكنه أن يبدع فيها كطالب أو كعامل؛ بل يدخل الطلاب إلى الفروع المختلفة على أساس علاماتهم. لهذا فإن بعض المواضيع في الجامعات، مثل دراسة الحقوق، تجتذب الطلاب ذوي الدرجات المتدنية، بينما العكس هو الصحيح في الدول الأخرى حيث تتطلب تخصصات مثل الحقوق درجات عالية. وهذا يؤدي إلى تباين كبير بين الذين درسوا الموضوعات العلمية والموضوعات الأدبية في الجامعة. تشير سلطانة إلى

156 Interview, Educationalist, August 2009

157 Interview, Palestinian Investment Promotion Agency, July 2009

158 Palestinian Curriculum Development Center, First Palestinian Curriculum Development Plan, Ministry of Education and UNESCO, 1998, p. 10

الطلاب الذين يخفقون في الفرع العلمي، يفضلون العلوم الإنسانية، حتى وإن كان خريجو تلك الفروع يواجهون صعوبات جمة في إيجاد عمل له علاقة بتخصصاتهم.[159]

طبيعة تقسيم التعليم بين فرعين علمي وأدبي تخلق وضعا في نوع من الطموح الموحد بين الطلاب. أو كما يعبر أحد التربويين عن هذه النقطة:

المجتمع وبنية التعليم توجههم إلى المجالات التي يجب أن يدخلوا إليها بدلا من أن ينبع توجههم من اختيارهم الذاتي وما يفضلونه هم لأنفسهم.[160]

ويتابع بذكر مثالين عن صف للبنات فقط من صفوف التوجيهي (أعمارهن 18 سنة) في 2008، حيث عندما تم استطلاعهم عن أهدافهم المهنية المستقبلية، كن جميعهن يرغبن في أن يصبحن طبيبات أسنان. تفضيل النوع الاجتماعي ملحوظ للغاية هنا. نظرا لعدم إمكانية دراسة الطب حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعني ضرورة السفر للخارج لدراسة الطب، فإن الفتيات يخترن ثاني 'أفضل' مهنة متوفرة للفرع العلمي. في صف آخر لطلاب تتراوح أعمارهم بين 9 و11 سنة كان الطلاب يرغبون في دراسة الهندسة. وأشار المستطلع نفسه إلى أن:

إذا لم يحصلوا على العلامة المناسبة [العالية كفاية في التوجيهي فلا يوجد لديهم خطة دراسة بديلة.[161]

أخيرا، أشار كثيرون إلى الطبيعة المنهكة والمضنية لامتحان التوجيهي، حيث يجب عليهم تأمين العلامات العالية مما يلقي على أكتافهم بضغط هائل ليبلوا بلاء حسنا ويؤمنوا تلك العلامة العالية. أشارت منظمة اليونسكو إلى الحمل الهائل الذي يتعرض له الطلاب بقطاع غزة بشكل خاص، والذين اضطروا سنة 2009 للتقدم لامتحاناتهم في صبيحة عملية الرصاص المنسكب، حيث حاولت عدة مؤسسات أن تقدم خدماتها لكي 'يعوضوا ما فاتهم' ويتمكنوا من التقدم للامتحانات (وهذا لإعفاء الطلاب من التقدم لامتحان التوجيهي في تاريخ لاحق بعد باقي الطلاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الانقطاع الهائل الذي سببته 'عملية الرصاص المنسكب' ولم يتم التعامل مع آثارها من قبل السلطة الفلسطينية). شكك أحد المدرسين باستحقاق هذه الامتحانات ذات نسب النجاح العالية في ضوء المهارات المحدودة التي يحصل عليها الطلاب منها.

دور الجامعات

نظرا للطبيعة المحددة لامتحان التوجيهي من حيث المهارات المكتسبة والمواضيع التي يتم تدريسها، فإن الجامعات (وفي الواقع كافة نظام التعليم العالي بما فيه التعليم التقني والمهني) تمنح الطلاب فرصة التنويع. وقد ذكرنا بالفعل سابقا من المخاوف بشأن تشابه أسلوب التدريس في الجامعات مع نظام التدريس المدرسي. كذلك مجموع مواضيع التخصص محدودة للغاية.

هناك 247 برنامجا وتخصصا تقدمها معاهد التعليم العالي في الآداب والعلوم والتجارة والاقتصاد والهندسة والزراعة والحقوق والتخصصات الطبية والتمريض والتربية والسياحة وإدارة الفنادق

159 Interview, Educationalist, July 2009.

160 Sultana, Roland G, 'Mission Report Career Guidance in the OPT: Mapping the Field and Ways Forward, On behalf of UNESCO,' October 2008, p. 5.

161 Interview, Educationalist, September 2009.

وغيرها). من بين تلك التخصصات، هناك 75 تخصصا متوفرة على مستوى الماجستير. تمنح كافة الجامعة درجة البكالوريوس. العديد من الجامعات، وبالذات جامعتي بيرزيت والنجاح الوطنية في نابلس، تطرحان درجة الماجستير في بعض التخصصات. ويوجد برنامج دكتوراة وحيد في الكيمياء تقدمه جامعة النجاح الوطنية. تمنح الجامعات درجة البكالوريوس بينما توفر كليات المجتمع دبلوما متوسطا، يركز أساس على حقول التعليم الفني والتجاري.[162]

عند الحديث عن 247 موضوع تخصص، فإن هذا مضلل بعض الشيء نظرا للتشابه الكبير في المساقات. وقد شعر غالبية من قابلناهم بأنه رغم توفر 247 برنامج تخصص إلى أنه لا يسد احتياجات السوق أو اهتمامات الطلاب. أشار العديد من أساتذة الجامعات إلى:

يوجد مشكلة أعداد الطلاب الكبيرة الذين يلتحقون بالجامعة ولكن المواضيع قليلة بالنسبة لهم ولهذا هناك نطاق محدود من الاهتمامات والقدرات.

بما أن الجامعات نفسها لا تميز فيما بينها في مواضيع التخصص المعروضة فيها، نجد تجانسا في المساقات بين مختلف الجامعات من حيث المواد المقدمة للدراسة. وهذا يخلق نظاما طبقيا بين الجامعات نفسها حيث تحظى جامعة بيرزيت بانتقاء طلاب التوجيهي نظرا لتمتعها بسمعة الجامعة الأحسن، على عكس جامعة القدس المفتوحة، التي يشير إليها بعض الطلاب بازدراء على أنها 'جامعة القدس المغلقة'، حين كان يفكر بما تقدمه لمسيرة الشخص المهنية.

والمحصلة تشبع من مهارات متشابهة، حيث لا يفرض على الجامعات تحسين معاييرها للتنافس على الطلاب، وقد أشارت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين إلى:

هناك نقص في بعض التخصصات الرئيسية المعينة ووفرة في مجالات أخرى. هناك عدد كبير جدا من المنتسبين مثلا لدراسة إدارة الأعمال من الذين لا يجدون عملا.

أو أن الطلاب المتفوقين كفاية للحصول على منح دراسية أو القادرين على تحمل النفقات يقومون بالدراسة في الخارج بسبب تنوع الدورات المتاحة والصورة الموجودة عن تلك الجامعات ونوعية تعليمها على أنها أفضل.[163]

التعليم العالي والمهارات

بالنسبة للطلاب، فإن غرض التعليم العالي وتأثيره له 'فائدة مزدوجة'. نقل المعرفة بالمواضيع التي تتم دارستها مثل التاريخ والرياضيات ليست المهمة الوحيدة للعملية التعليمية ولكن تصاحبها عملية اكتساب 'المهارات النظرية'، مثل العمل في فريق وحل المشكلات والتواصل ومهارات التفكير النقدي. اكتساب تلك المهارات يسمح بتنويع المسيرة المهنية للفرد كما يحدث تنوعا في سوق العمل. المطلوب من نظام التعليم الفلسطيني أن يوفر المهارات العملية والحياتية لسوق العمل بحيث يصبح قادرا على الازدهار من خلال

162 Interview, Educationalist, September 2009.

163 Sultana, Roland G, 'Mission Report Career Guidance in the OPT: Mapping the Field and Ways Forward, On behalf of UNESCO,' October 2008

الأفراد المتمكنين من المهارات المطلوبة.

المهارات النظرية (الحياتية – اللينة – العامة)

من الواضح أن كافة المساقات الجامعية لا تسعى لتمكين طلابها من المهارات الصعبة التي توجه الطالب نحو مسار عمل متصلب بل تحاول تطوير مهاراتهم الحياتية اللازمة لعدة قطاعات، بحيث يستطيع الطلاب أداء مهام متنوعة.

يقترح إلياس وبورسيل (2003) أن قطاع الخريجين يتكون من أربعة أنواع من الوظائف للخريجين (التقليدية، والجديدة والمتخصصة) ويبينان أنها تختلف من حيث استخدام المهارات والمكاسب.[164] التركيز في أسواق الوظائف القابلة للتحويل هو امتلاك مهارات عمومية عالية وصفات شخصية. في دراسة أجريت على مدار 25 سنة لأكاديمية التعليم العالي، تم بحث الصفات التي يتوقعها أصحاب العمل من الخريجين المعينين وقد ظهر توافق كبير بين كافة المستطلعين بخصوص المهارات التي يجب أن يبرزوها:[165]

- الخيال/ الابداع
- التكيف/ المرونة
- الاستعداد للتعلم
- العمل بشكل مستقل/ الاستقلال الذاتي
- العمل ضمن فريق
- القدرة على إدارة الآخرين
- القدرة على العمل تحت الضغط
- القدرة على التواصل الشفوي
- التواصل الكتابي لغايات مختلفة/ ولجماهير مختلفة
- القدرات الحسابية
- الانتباه للتفاصيل
- إدارة الوقت
- تولي المسئولية واتخاذ القرارات
- قدرات التخطيط والتنسيق والتنظيم[166]

الدراسات التي تظهر الاقتصاديات التي تكون فيها معظم الوظائف المطروحة على الخريجين مفتوحة لأي

[164] Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

[165] Chevalier, Arnaud and Lindley, Joanne, 'Over-Education and the Skills of UK Graduates;' Centre for the Economics of Education, London School of Economics, August 2007, p. 7.

[166] Attributes are listed arbitrarily

أشخاص من أي تخصص أكاديمي يقدرون هذه المهارات الأوسع والقابلة للتحول ويعتبرونها أداة لضمان توفر بيئة عمل مرنة وتعظيم القدرة التشغيلية وضمان التنافسية الاقتصادية وخلق قوة عاملة ذات مهارة عالية وقدرة على التكيف.

المهارات التخصصية

- **الخبرة العملية**

يمكن أن تتحول الخبرة العملية إلى جزء لا يتجزأ من برامج العديد من الجامعات، حيث إنها تكمل المهارات النظرية التي يتم اكتسابها في المستوى العالي بتجربة عملية ضمن المسار المهني الذي يختاره الطالب. تستخدم الكثير من الدول نماذج العمل/ الدارسة. قد لا يكون هناك مزيج 'أمثل' يمكن تحديده بخلاف احتياجات سوق العمل المعني – رغم التمايز الهائل بين التعليم الفني والأكاديمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث 4% فقط من الملتحقين بالتعليم العالم يأخذون دورات التعليم والتدريب التقني والمهني وأن الكثير من دورات الجامعات لا توفر فرص التعلم المستندة إلى العمل.

تصريح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول نظام التعليم الأوروبي، ولكنه مناسب بشكل مذهل لنظام التعليم الفلسطيني يقول: 'يلزم ردود سياساتية مستدامة تضم سلطات التعليم والعمل لتفادي تراجع فرص التعليم والتدريب المهني الفعال الذي يضم شقا مستندا للعمل.'[167] برامج العمل/ الدراسة تقدم للطلاب كلا من المعرفة المهنية والتقنية في مجال العمل الذي ينوون العمل فيه.

ينجح هذا النموذج لأنه يفترض أن الخبرة الأكاديمية تستكمل في الغالب من خلال توفير الجامعات للتجربة العملية التي توافق بين الطلاب في بعض المواضيع وأصحاب العمل، بحيث يحصل الطلاب على الخبرة العملية أثناء دراستهم الجامعية. بالنسبة لتلك المواضيع التي لا تسمح بهذه المعادلة، فإن التمرين بعد التخرج أو العمل تحت التمرين يحظى باعتراف متزايد على انه قناة الطلاب نحو الدخول إلى مجال العمل الذي يرغبون فيه، وفي كلا الحالتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة هناك مخاوف من استغلال أصحاب العمل لهذه الترتيبات واستخدام الطلاب كعمالة رخيصة بدلا من المشاركة في تدريبهم على مهارات تلزمهم لأصحاب العمل المحتمل أن يعملوا لديهم في المستقبل. كما ذكر الكثيرون، فإن الخريجون يفتقرون للتجربة العملية، وهذه ليست مشكلة خاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولكن يؤكد لنا مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) خشيته أن تسيء الشركات استخدام متدربيها/ العاملين لديها تحت التمرين 'بطرق سخيفة' عن طريق تشغيلهم في مهام إدارية داعمة أو حتى لعمل القهوة والشاي للموظفين. ويعزو (بال تريد) وهيئة تشجيع الاستثمار ذلك إلى تدني ثقة الشركات بالخريجين. كما أشار (بال تريد):

ولكن هناك مشكلة نظرا لأنهم يعتقدون أن مخرجات الطلاب محدودة وأن معرفتهم ليست كافية.[168]

[167] Enhancing Student Employability Coordination Team, 'Pedagogy for Employability,' Learning and Employability; The Higher Education Academy, 2006, p. 4.

[168] Organisation for the Economic Cooperation and Development, Education at a Glance. 2009; OECD, 2009, p. 14.

الوجه الآخر من هذه المعادلة هو أنه عندما يحصل الخريجون على عمل، فإن أصحاب العمل قد يجهلون المهارت التي يمتلكها الخريجون فعلا وقد يطلبون منهم مهام لا تناسب تماما مستواهم كخريجين داخلين إلى سوق العمل. روى لنا المتحدث باسم CCE حكاية عن صاحب عمل استخدم خريج آداب إنجليزي وحاول استخدامه كمترجم، وهذه مهارة مختلفة. 'توقعات المؤسسة كبيرة جدا. فهم لا يعرفون بعمق محتوى الدرجة بالتحديد.[169] مؤسسة تربوية، تعمل بشكل حثيث مع قطاع الأعمال عقب على ما اعتبره الإحساس المتنامي باليأس من مستوى الخريجين في المهارات العمومية وكذلك المهارات التخصصية حيث تفتقر الدراسة للجانب المهني. علقت إحدى المؤسسات على عملية التعيين لديها:

لدينا أعداد هائلة من المتقدمين من حملة شهادات علم الحاسوب والمالية وإدارة الأعمال. لوظيفة واحدة حصلنا على 300 طلب في عمل يلزمه ثلاثة مهارات أساسية (التمكن من اللغتين العربية والإنجليزية كتابة وقراءة ومحادثة)، الدراية بالحاسوب واستخداماته والعمل السابق مع الأطفال. لم نطلب حتى شهادة جامعية. ولم نجد في كل الطلبات المهارات الملائمة. وانتهى بنا المطاف أن نعين شخصا له خلفية في المالية. وكان الأمر على هذه الشاكلة في كافة الوظائف التي حاولنا التعيين فيها، عدد كبير من المتقدمين وعدم تطابق بالمهارات. من الواضح أن سوق العمل مشبع لدرجة التخمة بأشخاص يحملون تلك المهارات ولا يستطيعون إيجاد عمل.[170]

وهذا لا يمكنه سوى تعزيز عدم الثقة بالخريجين الفلسطينيين وطرح الحجة للميل نحو تعيين موظفين من الخارج.

هناك غياب واضح للتوافق في التفاهم بين الجامعات وأصحاب العمل بخصوص المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل ومسئولية أصحاب العمل من القطاعين العام والخاص في تطوير وصقل المهارات العامة التي يكتسبها الخريجون لكي يكيفوا مهاراتهم مع قطاع التشغيل. ويتفاقم الوضع بفعل الغياب الواضح للمسئولية بين أصحاب العمل في فلسطين تجاه تطوير مواهب الخريجين الشبان. وقد أعزى الكثيرون هذا الأمر لتدفق الخريجين مما يعني أنه يتعين على الشركات فقط أن تختار مرشحيها بدلا من توفير حوافز للخريجين ليعملوا معها.

برأي البحث وتقارير الخريجين التي تشير إلى المهارات المرتبطة بإمكانية التشغيل – وبخاصة التواصل، والقدرة على التكيف، وعمل الفريق وإدارة الوقت – هناك إشارة إلى أن خبرة العمل بدوام جزئي قد تكون ذات قيمة أكبر للطالب من الحصص النظرية والامتحانات. لهذا من الأهمية بمكان أن تقوم وزارتا العمل والتخطيط على حث الجامعات على إدخال التعلم المستند للعمل في مناهجها.

اقترح شلوسبيرغ وآخرون (1995) أنه بالنسبة لعمليات الانتقال المتوقعة، مثل بدء العمل الأول، فإن الفرصة لتجربة العمل وأداء مهامه تسهل بشكل كبير من عملية التكيف. الاستعداد للدخول إلى مكان العمل من خلال التمرين (البروفة) يمكن تحقيقها من خلال نصح الطلاب أو حتى الاشتراط عليهم بأن يتواصلوا مع الصناعة من خلال تجارب عمل ميدانية، مثل العمل كبديل مؤقت أو تحت التمرين. وهذا مهم لأن المهارات المطلوبة للنجاح مهنيا، وفي بيئة العمل، تختلف عن تلك اللازمة للنجاح في الجامعة.

169 Interview, PALTRADE, July 2009

170 Interview, Center for Continuing Education, August 2009

يناظر ويندينلاند وروشين بأنه من 'خلال دمج تجربة العمل مع التعليم الصفي، فإن الطلاب يتمكنون من تطبيق النظريات واختبار وتوسيع قدراتهم ومصالحهم ومعارفهم بينما يجمعون المعلومات عن مكان العمل. بهذه الطريقة، فإن مستشاري المهنة في الجامعة يستطيعون ضمان امتلاك الخريجين للتجربة والمهارات اللازمة لمكان العمل.'[171]

في هذه الحالة، قد يكون من المهم أكثر من ذي قبل أن تقدم الجامعات المهارات التخصصية. على مستوى العالم، بالنسبة للوظائف المهنية الماهرة، ورغم أهمية مستويات التعليم، فإن الخبرة العملية تعتبر العامل الأهم. في بحث أجرته منظمة العمل الدولية لدراسة توجهات التشغيل العالمية، رتب أصحاب العمل مستويات التعليم لدى المتقدمين الشبان للوظائف في المواقع المهنية الماهرة على أنه العامل المهم الذي يؤثر على قرار التعيين لديهم في دولتين من خمس دول فقط مع بيانات (الأردن ونيبال). أما أصحاب العمل في الصين وكوسوفو فقد اعتبروا الخبرة العملية هي الأهم بينما في سوريا ما زالت قرارات التشغيل متحيزة حسب جنس المتقدم.[172]

أكد أصحاب العمل المشاركون في الدراسة تصورات الطلاب، الذين يعتقدون أن تجربة العمل الجزئي، سواء كانت مدفوعة أو تطوعية، كانت تعرف الطلاب على بيئة العمل وأظهرت الانضباط والدافع. كذلك، قال بعض أصحاب العمل صراحة أن غياب التجربة العملية من العيوب الأكيدة.[173]

هناك حاجة لمواءمة احتياجات أصحاب العمل مع توفير التعليم العالي. في مسح أجراه مركز دراسات التنمية أشار إلى أن 77% من الشركات المسوحة سنة 2005 أعربت عن "مستوى تردد عالي" في تعيين الخريجين الجدد نظرا لأنهم "تنقصهم المهارات والمعارف المناسبة". هذه الفجوة في الخبرة ظهرت أيضا في 'حديث الشباب'، حيث اعتبر 32% من المستطلعين أن ما يبحث عنه صاحب العمل لدى المستخدم هو الخبرة العملية (مقابل 25% ممن اعتبروا الدرجة الجامعية الميزة التي يسعون وراءها أكثر من غيرها).[174] هناك حاجة واضحة لتحقيق الانسجام بين طبيعة التعليم واحتياجات سوق العمل لضمان أن يحظى الخريجون بما يؤهلهم لدخول عمل لائق وكريم.

- **التعليم والتدريب المهني والتقني**

كما ذكرنا في السابق، نظرا لمحدودية المواضيع المتوفرة في الجامعات وغياب التجربة العملية التي توفرها المناهج الجامعية، فإن نظام الجامعة الحالي يخلق فائضا من المهارات ويؤدي إلى تشبع سوق العمل مما يعيق من جهة قدرة الاقتصاد على الإصلاح ومن جهة أخرى يعيق قدرة الخريجين على إيجاد عمل. من الميزات الكبيرة للتعليم والتدريب التقني والفني هناك التعليم العالي التقليدي جدا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأنه ينطوي على مهارات تعلم مستندة للعمل. على عكس العمل تحت التمرين، فإن التعليم الفني والتقني يسمح للطلاب بالتحضير لمجموعات مهنية.

171 Interview, Educationalist non-governmental organization, September 2009.

172 Wendenland, Nancy B., Rochen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' Journal of Career Development, Volume 35, 2008, p. 161.

173 International Labor Organization, Global Employment Trends for Youth: Geneva, 2006.

174 Wendenland, Nancy B., Rochen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' Journal of Career Development, Volume 35, 2008, p. 161

من المحاولات الساعية لتعديل الميزان هناك تشجيع التعليم المهني والتقني كبديل عن الدراسات الأكاديمية الصرفة. وهذا نهج يستثمر في المهارات الشاملة وذات الصلة بسوق العمل. هناك حاجة متصورة لدى المستثمرين في التدريب والتعليم التقني والمهني لتطوير مهارات عملية. على عكس العمل تحت التمرين، فإن التعليم والتدريب المهني والفني يوفر للطلاب الفرصة للاستعداد لمجموعات مهنية. يهدف التعليم والتدريب التقني والمهني إلى استيعاب ما يصل إلى 20% من مجموع طلاب المراحل العليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد وضحت مبادرة التعليم الفلسطيني غاياتها من التعليم المهني والتقني:

معظم الشركات صغيرة وينقصها العمال المهرة والفنيون المتمرسون. كما أن الكثير من الشركات لا تحتاج إلى شخص مدرب كمهندس من المستوى الجامعي بل تحتاج إلى مهندس لهذا يكونون، مضطرين لتعيين شخص ولكن الشخص هذا يكون عندها في وظيفة لا تناسب مؤهلاته. هناك فجوة بين احتياجات السوق التي يمكن أن يوفرها منهاج التعليم والتدريب الفني والتقني.[175]

غيرنر وشرود يدعمان توسع ومأسسة دور كليات المجتمع والتعليم والتدريب المهني والفني. ويصفان دور تلك المؤسسات على أنه:

1. توفير التدريب على المعرفة التخصصية خارج تلك التي توفرها المدارس الثانوية ولكنه لا يتطلب الحصول على الدرجة الكاملة.
2. يستطيع توفير التدريب للذين تكون نتائجهم غير كافية للدخول إلى الجامعة بما يسمح لهم بالالتحاق بفرع بديل.
3. يستطيعون لعب دور في برامج التعليم المستمر لضمان أن تتحول فكرة التعليم مدى الحياة إلى جزء لا يتجزأ من القوة العاملة الفلسطينية.[176]

سنة 1999، عرف غيرنر وشرودت عددا كبيرا من برامج التدريب والتعليم المهني المتوفر في التدريب والتعليم المهني، مثل خدمات السكرتارية والصيرفة والهندسة المدنية وإنتاج الفخار. رغم ذلك، في سنة 2006 وجد نيكولي ترددا لدى المغادرين للمدارس الفلسطينية للالتحاق بالتدريب والتعليم المهني، والذي يعزوه وزير التعليم العالي إلى النهج السلوكي حيث إن المجتمع الفلسطيني يعتبر التدريب المهني للفاشلين.'[177] ولكن 'حوار الشباب' وجد تناقضا مباشر حيث اعتبر 81% من المسوحين التعليم المهني على أنه جيد أو جيد جدا (64% و17% على التوالي) وأن 56% سوف 'يفكرون بالتأكيد' في الالتحاق بالتعليم المهني إذا ما كانت نوعية التعليم المتوفرة جيدة.[178]

ومع ذلك ظل التدريب والتعليم التقني والفني في منزلة أدنى من التعليم العالي. لهذا حتى الآن، ما

175 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008, p. 36.

176 Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009.

177 Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999, p. 3-4.

178 Nicoli, Susan, 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory;' UNESCO International Institute for Education Planning and Save the Children UK, Paris, 2007, p. 77

زال أقل من 4% من طلاب المستوى الجامعي يدخلون إلى فرع التعليم الفني والتقني. تقارن مبادرة التعليم الفلسطينية هذا مع ال 50% الذين يدخلون إلى البرنامج الأدبي. هنا تظهر معضلة أمام أهل التربية والمخططين لسوق العمل. ينظر إلى التعليم والتدريب التقني والفني على أنه طريقة إيجابية لتطوير المهارات وتوفير التعليم لتحقيق مجموعة من المصالح وقد اجتذب كمية كبيرة من المساعدات الدولية. وتلخص سلطانة هذه المعضلة حول قلة نسبة الالتحاق: بعض المدارس المهنية المجهزة تجهيزا عاليا بفضل المعونات الدولية ما زالت تواجه الصعوبات في اجتذاب الطلاب، أو استقبل طلاب متفوقين. وهذا يخلق خلل جدي في توازن المهارات في الاقتصاد، حيث هناك فائض في بعض المجالات، واختناقات في مجالات أخرى.[179]

مشاكل التعليم والتدريب المهني والتقني ليست فريدة من نوعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما نلاحظ من منشور ماستريخت (كانون أول 2004) الذي راجع أولويات التعليم الفني والتقني كما عرفت في كوبنهاغن وذكرت بشكل صريح ضرورة:

- رفع مستوى جاذبية التعليم المهني والفني في أوروبا
- تسهيل الاعتراف وإمكانية تحويل المؤهلات التي تغطي كل من التعليم والتدريب المهني والتعليم العام (الثانوي والعالي)، المستند إلى المهارات ومحصلات التعلم.
- تحسين النفاذية بين نظم التعليم والتدريب وخلق مرجعية للمصادقة على المهارات المكتسبة من مسار غير رسمي ودعم السير السلس والفعال لأسواق العمل الأوروبية والوطنية والقطاعية.[180]

من القضايا الجوهرية التي أشار إليها كاتيلانو وسترنغفيلد وستون الثالث هناك برامج التعليم المهنية كانت تميل عبر تاريخها إلى إدماج الطلاب المنكشفين للخطر والذين لا يستطيعون إكمال تعليمهم الثانوي. وكانوا طلابا، افترض التربويون وغيرهم من البالغين، أنهم لن يتوجهوا إلى التعليم ما بعد الثانوي. وقد تم منح التعليم المهني لهؤلاء الطلاب بحيث يستطيعون كسب رزقهم من عمل لائق بعد مغادرة مقاعد الدراسة.[181] من الحلول المطروحة من قبل الكثيرين هي زيادة التنسيق بين مكونات قطاع التعليم المختلفة بغرض تمكين الشباب المتفوقين. أشار تقرير سلطانة إلى أن الجامعات الفلسطينية تتردد في قبول الطلاب من حملة شهادات التعليم المهني والفني.[182]

تبعات الفجوات في المهارات

تم تحديد الفجوات الأساسية في نظام التعليم في التحضير لسوق العمل. يعتبر امتحان التوجيهي والفلسفة التربوية في التدريس يعتبران مقيدان من حيث تنمية المهارات. في المستوى ما بعد الثانوي فإن هناك عائقا

179 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008, p. 55.

180 Sultana, Roland G, Mission Report Career Guidance in the OPT: Mapping the Field and Ways Forward, On behalf of UNESCO;' October 2008, p. 5.

181 Dunkel, Torsten and Le Mouillour, Isabelle, ‹Vocational Education and Training and Higher Education;› INCHER- Kassel, October 2006, p. 3-4.

182 Castellano, Marisa, Stringfield, Sam and Stone III, James R. 'Secondary Career and Technical Education and Comprehensive School Reform. Implications for Research and Practice,' Review of Educational Research; Volume 73, No. 2, 2003, p. 243.

إيجابيا بفعل قلة التعلم المستند للعمل، إما من خلال ضعف الالتحاق في التدريب المهني أو دراسة على أساس العمل في الجامعة.

المنظمات غير الحكومية والوزارات في الحكومة نهضت لتعالج الفجوات في قطاع التعليم، من خلال توفير تدريب مهني إضافي على المهارات التي تعتبر حيوية بالنسبة للعمل. وهي حسب الترتيب التالي:

- تشير الأميديايست إلى وجود طلب كبير لدى الشركات على التدريب من المؤسسات مثل جوال، وبالتل ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تسعى لتطوير المهارات مثل الإنجليزية ومهارات التفاوض وخدمات العملاء وكتابة تقارير العمل والمتابعة والتقييم. وهي تنوي تطوير اكتساب مهارات عمل أساسية، وهو برنامج يسعى لمنح الطلاب مهارات مكتبية وغيرها من المهارات المهنية الموجهة التي تشعر الكثيرين من أصحاب العمل بالراحة حول قدرات الخريجين الأساسية على أداء العمل.
- تدير CCE 'حجارة الأساس' و'التعليم من أجل العمل' اللذين يساعدان في القدرات التي يحتاجها كل مهني شاب للعمل في أي مؤسسة مثل مهارات الكتابة ومهارات اللغة الإنجليزية وحتى مهارات الكتابة باللغة العربية والتواصل، وإدارة المشاريع. يحاول هذا المشروع جسر الفجوة مع ما هو مكتسب في الجامعة وما هو لازم لسوق العمل وهذا ينعكس من خلال دوائر الموارد البشرية في الشركات وحتى في المصارف.
- يوفر مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) برنامج عمل تشغيلي. عند التقييم لاحظوا أن أكثر المناحي فائدة كانت رخصة قيادة الحاسوب الأوروبية. بالطريقة ذاتها، فإن البرنامج يقدم أيضا مهارات لغة إنجليزية يستكشف مهارات بيئة العمل ويساعد في تطوير مهارات السيرة الذاتية.
- يعمل منتدى شارك الشبابي لتقديم خدمات تشمل التدريب الأساسي في العمل التجاري (101) وغيرها من التدريبات التخصصية في الإدارة ووسائل الإعلام والصحافة والقانون والتأمين والمالية والصيرفة. بالإضافة لذلك، يقدم برنامج 'خطوة للأمام' تدريبا لطلاب السنتين الثالثة والرابعة حول مواضيع تشمل اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك عمل أيام مهنية ومعارض وظائف وورش عمل ومؤتمرات.

نوصي بشدة على هذه البرامج وهي ضرورية للخريجين الفلسطينيين لاكتساب مهارات التشغيل الأساسية. إنه هذا الظرف الذي يجعل من صناع السياسة الفلسطينيين يتدخلون لدعم تلك المشاريع وإدخالها في نظمهم الخاصة لمعالجة التوازن في المسيرة المهنية (الدراسة الموجهة نحو العمل المهني في مجالات معينة منها الطب والقانون والصيدلة والهندسة) والفنون الحرة (الآداب والعلوم الاجتماعية واللغات) والعلوم لضمان تحقيق التوازن الضروري للسماح بنشوء قاعدة اقتصادية مرنة وكذلك لضمان إدراك الملتحقين بالجامعات بإمكانيات التشغيل.[183]

رغم أننا يجب أن نتوخى الحرص من أي نظام يخلق منتجين بدلا من تيسير التشغيل والنهضة. (التعليم من أجل المعرفة في مقابل الفائدة)، إننا لا نقول هنا إن بعض التخصصات غير مهمة ولكن من الضروري أن يكون هناك توزيع متوازن أكثر للمهارات. هناك مسئولية وضع الأولويات الوطنية بدون إلغاء حق الفرد

[183] Sultana, Roland G, Mission Report Career Guidance in the OPT: Mapping the Field and Ways Forward, On behalf of UNESCO,' October 2008, p. 6.

في اختيار عملهم المهني،[184] لكن الاختيار المهني ممكن فقط عندما يكون التعليم يفضي إلى التشغيل.

هناك حاجة لضمان أن يكون الطلاب من سن مبكرة مدركين لتبعات خيارات التعليم على العمل، حتى نضمن تمكن الطلاب من اختيار المهن التي تشبع رغباتهم وطاقاتهم (وبالتالي ترفع من احتمال بقائهم في مجال العمل) كما يجب أن نضمن تلقي سوق العمل لمجموعة متنوعة من الخريجين. إن تنوع برامج التعليم، بما فيها التدريب المهني والتدريب يؤسسان لاستيعاب حاجات الصناعات والشركات التجارية المختلفة، وسوف يساعد في تلبية الاحتياجات الحالية في المهارات للشركات والمؤسسات العاملة كما سيؤدي إلى توزيع أكثر توازنا للمهارات.

[184] Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999

الفصل الرابع

المقاربات السياساتية

"إن جل ما يتم تدريسه في المدارس والجامعات لا يبدو أنه التحضير المناسب لبيئة العمل"...

آدام سميث، بحث في طبيعة ثروة الأمم 1776

في ضوء الفصول السابقة، التي تدرس كلا من قدرة أسواق العمل على استيعاب الخريجين الشباب والطريقة التي يقوم بها نظام التعليم بتطوير المهارات التي تساعد الخريجين الشباب في بحثهم عن عمل لائق، يتضح لنا حتمية تدخل واضعي السياسة. إستراتيجية سياسة تخلق انسجاما بين التعليم والسياسة الاقتصادية والتخطيط هي أمر ضروري للبناء على كل من التنمية التعليمية ولتشجيع النمو الاقتصادي وكذلك لقيادة التغيير في طبيعة ومحتوى النظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يجب أن تركز هذه الإستراتيجية على تقييم المزيج الأمثل للمهارات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتعظيم النمو الاقتصادي والإنتاجية والعدالة الاجتماعية. وهذا يتطلب فحص:

- شكل المهارات الحالية وأثرها على الأراضي الفلسطينية المحتلة
- محركات المهارات وأنواع المهارات الضرورية
- الطلب على المهارات من المستخدمين والأفراد
- آليات المخرجات للتعليم والتدريب وصلتهما بسوق العمل

يعتمد المزيج الأمثل على الاختلافات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وبالتالي فإن الاستراتيجيات الاقتصادية التربوية تختلف من بلد لآخر. تطرح سو بيريمان، وهي تكتب للبنك الدولي، أن النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل حاسم على إستراتيجية تنمية موجهة نحو التصدير. سيطرة إسرائيل على الحدود الفلسطينية وعلى الجمارك والمكوس تجعل من تلك الإستراتيجية عائقا كوسيلة للتنمية الموسعة. وبهذا، يقترح بيرمان إستراتيجية بديلة، وهي تطوير الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى اقتصاد مستند إلى المعرفة، اقتصاد مستند إلى توفير السلع والخدمات على أساس القوة العاملة الماهرة، مع تركيز عالي على تنويع السلع والخدمات، والتوصيل السريع للطلبات، والنوعية الرفيعة وعلى الدوام مع تدني الأسعار.[185] أيد الكثير من المستطلعين هذه المقاربة.

كما ناقشنا أعلاه، فإن الحكومات تعتبر التعليم ما بعد الثانوي أمرا حاسما في نمو الإنتاجية والازدهار الاقتصادي. في السوق المعولم نشأت ظاهرة 'الاقتصاد المبني على المعرفة'. في فلسطين هذا الأمر له وقع خاص نظرا لعدم القدرة على السيطرة على مناحي أخرى من اقتصادها. هذا الاقتصاد المبني على المعرفة ممكنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنها تضع الرخاء بالاعتماد على الذوات البشرية وليس الموارد الطبيعية.

مع قدوم الاقتصاد على أساس المعرفة، بات التعليم يعتبر أكثر فأكثر طاقة قادرة على تعزيز الازدهار الاقتصادي وتيسير الإبداع وتوفير ما يكفي من رأس المال البشري (أي العمال المتعلمين) لتلبية المطالب المتغيرة في الصناعة.[186]

السعي وراء الاقتصاد المبني على المعرفة يضع التعليم في الجبهة الأمامية لأي عملية تخطيط اقتصادي.

[185] Rigby, Andrew, Palestinian Education. The Future Challenge; Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, March 1995, p. 16

[186] Berryman, Sue, 'Improving the Education System,' Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition, Ishac Diwan and Radwan. A. Shaban Eds; The World Bank, Washington D.C., 1999, p. 166

ويعتمد نجاحه على التفاعل المتبادل بين نظام التعليم وسوق العمل لضمان إنتاج الخريجين المتعلمين بالتعليم اللازم والملائم في مجالات الدراسة ذات الصلة، مما يتطلب تطوير البنية التحتية، والاستقرار السياسي ومستويات عالية من المهارات القاطعة لعدة تخصصات مهنية. يحاجج بيرمان بأنه إذا ما تحقق هذا، فإن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة سيستحق التصفيق وسيتحول إلى عصب تجاري جذاب في الشرق الأوسط.[187]

تخطيط السياسة عبارة عن علم غير محدد بالضبط والتقديرات والتكهنات بالقوة العاملة المستقبلية تتطلب أكثر من ذلك. لا يمكن التنبؤ بالظروف الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أحسن الحالات وتتذبذب في أسوأ الحالات. تطوير التعليم كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي يؤدي إلى ما يمكن وصفه ببند التعليم. زيادة تطوير التعليم قد يؤدي إلى التنمية ولكنه قد يفضي إلى تنازع الأولويات. نوعية وضع السياسة وتنفيذ السياسة في هذا المجال حاسم نظرا لدرجة استهلاك التعليم لنفقات الموازنة ولأنه يشكل أداة مهمة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

الصدمات الاقتصادية وتدفقات الاستثمار وانحراف الاستثمارات وحاجات أصحاب العمل وأسواق العمل الدولية في حالة مد وجذر. ولكن الأمر الواضح هو أنه رغم هذه المخاوف وغياب اليقين، هناك ضرورة وإمكانية إلى حد ما لتخطيط سوق العمل لضمان الاطراد في زيادة القوة العاملة المنتجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتضح هذه الحاجة للتخطيط عندما نتذكر أن الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكلون غالبية السكان. بينت إحصاءات 2005 أن تعداد سكان فلسطين يصل إلى 3.8 مليون نسمة حيث قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هذا الرقم سوف يرتفع إلى 5.1 مليون بحلول العام 2015. بحد ذاته فإن عدد الشباب دون سن 18 سنة سوف يشكل تحديا، يؤثر على انتظام تقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات، بما فيها نظام التعليم، والإنفاق لكل نسمة لدى السلطة الفلسطينية والتشغيل وقدرات در الدخل في القطاع الاقتصادي. يمكن وضع إستراتيجية التخطيط الاقتصادي المتوسطة والبعيدة المدى ويمكن إجراء تقييم منتظم للسكان لتقييم كل من الاحتياجات والمسارات الممكنة لجذب الاستثمارات الإضافية.[188]

إن الحاجة لتنمية رأس المال البشري في 'اقتصاد يستند للمعرفة' للمحافظة على النمو الاقتصادي وزيادته يشكل حافزا لإصلاح التعليم، الذي يتبنى فكرة المدرسة من أجل العمل. ولا يمكن الافتراض بأن الحصول على مستويات تعليم أعلى له بحد ذاته أثرا سببيا لتحفيز النمو الاقتصادي؛ بل يجب تنسيقه والسعي له بقصد وتصميم.

يدرس أرنو شيفالييه وجوان لندلي أثر توسيع التعليم العالي في تطوير مجموعات من رأس المال البشري. ويشران إلى معدلات الفشل عندما تكون الرابطة هزيلة بين التعليم والاستراتيجية الاقتصادية. وهما يحاججان بأنه بدلاً من أن يكون نظام التعليم مجرد مصدر وفير لرأس المال البشري، فإن نقص الانسجام المناسب بين التعليم وسوق العمل قد يؤدي إلى تقليل رأس المال البشري من خلال تدني النوعية وملاءمة

187 Kirby, Dale, 'Reviewing Canadian Post Secondary Education: Post Secondary Education Policy in Post Industrial Canada,' Canadian Journal of Educational Administration and Policy, Issue 65, November 3, 2007, p. 5.

188 Berryman, Sue, 'Improving the Education System,' Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition, Ishac Diwan and Radwan. A. Shaban Eds; The World Bank, Washington D.C., 1999, p. 166.

التعليم لمطالب سوق العمل. ويعتقدان أن زيادة التسجيل في المساقات الجامعية قد يؤدي إلى الاكتظاظ، وتدني المحتوى الأكاديمي والنزول في نوعية التعليم لدمج أعداد كبيرة من الطلاب الذين يكون أداؤهم متباين القدرات، وبالتالي يحد من العرض على رأس المال البشري.[189] لهذا يجب على القائمين على تخطيط التعليم تفادي الإفراط في التسجيل في التعليم العالي لأن الخدمات التعليمية الخاصة غير الموحدة على هذه المستويات تؤدي إلى زيادة في إنتاج الخريجين في مجالات لا يستطيع سوق العمل استيعابها.[190]

حسب رأي ميدا، فإن الغالبية العظمى من رجال السياسة وغيرهم من الأطراف المعنية يميلون إلى... تركيز على الإجراءات مثل التعليم وتدريب العاملين والاستثمار في معدات تعليم حديثة ... هذه الإصلاحات لها أهمية كبيرة ولكنها تهتم أساسا برفع حجم المخرجات لكل نسمة بين أولئك العاملين بدلا من الاهتمام بعدد الذين سوف يجدون عملا مناسبا.[191]

هناك ضرورة لملاءمة التخطيط الاقتصادي مع تطوير التعليم لضمان حصول الخريجين على المهارات المناسبة اللازمة لرفع القدرات الاقتصادية مع تمكين المتعلم من تحقيق ذاته، أي تمكين الملتحقين بالتعليم العالي من عمل الخيارات على أساس اهتماماتهم وطموحاتهم. وهذا يلقي بتركيز أكبر على إمكانية التشغيل بدلا من التعليم الصرف كغاية للتعليم العالي. فريق تحسين تنسيق إمكانية تشغيل الطلاب (المملكة المتحدة) يعتبر إمكانية التشغيل على أنها مجموعة من مهارات الإنجاز والفهم والصفات الشخصية التي تزيد من احتمال حصول الخريجين على عمل ومن ثم تحقيق النجاح في العمل الذي يختارونه.

دور الوزارات

باتت الحاجة للتنسيق بين كافة الوزارات المعنية ملحة أكثر من ذي قبل، للمساعدة في نقل حاجات سوق العمل لضمان عرض المهارات ذات الصلة. خلال مسيرة هذا المشروع تبين أن هذا التنسيق منهك وناقص. وزارة العمل ووزارة التخطيط ووزارة التربية والتعليم العالي هي الوزارات الثلاث الرئيسية المشاركة في العملية. يبدو أن وزارة التخطيط تعتبر دورها على أنه دور ميسر بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي حيث تفيد كلاهما بوجود علاقة إيجابية مع وزارة التخطيط. أشارت وزارة التخطيط إلى العلاقة الصعبة بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي، حيث ذكرت تلك الصعوبة في عملية المقابلات.[192] يبدو أن منشأ الصعوبة هو من المسئول في النهاية عن المساعدة في التحول في الاقتصاد، سوق العمل في الضغط على الجامعات للتكيف؟ أم قطاع التعليم لتوفير مهارات جديدة تسمح لسوق العمل بالتقدم؟

تذكر وزارة التربية والتعليم العالي أن التواصل بين وزارة العمل ووزارة التربية بخصوص التعليم التقني

189 Stanley, Gordon, 'Education for Work: The Current Dilemma for Post Compulsory Education,' The Australian Educational Researcher, Vol. 34, No.3, December 2007, p. 92.

190 Chevalier, Arnaud and Lindley, Joanne, 'Over-Education and the Skills of UK Graduates;' Centre for the Economics of Education, London School of Economics, August 2007, p. 3.

191 Hallak, Jacques, Investing in the Future. Setting Educational Priorities in the Developing World; UNESCO International Institute for Educational Planning, Pergamon Press, 1990, p. 52.

192 Meade, James Edward, Full Employment Regained?: an Agathotopian dream: Cambridge University Press, 1995, p. xvii.

والفني متوفر، ولكنه متحجر أكثر عندما يتعلق الأمر بالنظام الجامعي. وهذا يعكس بطرق عدة محدودية صلاحيات وزارة التربية والتعليم على القطاع. من الواضح وجود حاجة لتحسين تلك العلاقات وتأدية المهمة المطلوبة.

سيكون بلا شك صعبا تنسيق كلا من سياسة التعليم والسياسة الاقتصادية لتوليد عدد من الخريجين يحملون المهارات ذات الصلة بتشغيل الخريجين، وتمتزج بالطلبات في سوق العمل. لموازنة تلك المعضلة هناك توجه نحو التركيز على أنزاع التعليم المجدية بشكل أكبر في تعزيز المثابرة والصلابة، مما يعني تمكين الطلاب من الجامعة لوظيفة لائقة. نتيجة لهذا النوع من التفكير، فإن اقتصاديي رأس المال البشري يميلون إلى اعتبار التعليم الأكاديمي أنه أمل أفضل للنمو الاقتصادي، عندما يتم الدخول إليه والمضي فيه بأهداف مناسبة.

خدمات الانتقال ومصفوفة 'الخيار'

من مجالات التعاون هناك تطوير خدمات انتقالية مهيكلة ومنهجية تساعد التاركين لمقاعد المدرسة في توجههم نحو التعليم العالي وتساعد الخريجين في الانتقال إلى 'عمل لائق'. ويتم ذلك من خلال توفير معلومات عن سوق العمل موزعة على كافة أرجاء نظام التعليم. الاهتمام الرئيسي، بالإضافة لتحفيز وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، هو ما يطرحه شيفالييه ولندلي: أي زيادة العرض على جانب الخريجين الذي يرتفع أسرع من الطلب على الخريجين[193]. هناك ضرورة لمقاربة متكاملة تجاه السياسة تشرك وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل ووزارة التخطيط بغرض ضمان توفير رأس المال ذي الصلة. الخدمات الانتقالية، مثل التدريب على مهنة، التوجيه المهني ومواءمة العمل تعتبر أمثلة ممتازة على آليات المساعدة الفردية التي تسير بالتوازي وبالتكامل مع التخطيط الاقتصادي القادر على تحريك عجلة الإصلاح الاقتصادي.

تتوفر حاليا مجموعة من الخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة للخريجين وللمقبلين على التخرج. هناك تزايد في الفلسطينية المحتلة من خلال المبادرات التي طرحتها مؤسسات مثل سوقتل، وكذلك قاعدة بيانات وطنية خططت لها وزارة العمل. أنشأت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين برامج المواءمة في الأرض حاليا اتحاد المنشآت الفلسطينية في فلسطين، لدمج الشركات من قطاع غزة والقدس الشرقية، والتي يقولون بأنها من بين أمور أخرى توفر لنا إمكانية خلق عصب لرجال الأعمال الباحثين عن خريجين.[194]

قبل نحو أربع سنوات انطلقت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بمشروع يهدف إلى المواءمة بين أصحاب العمل والخريجين، بما في ذلك خلق مشروع تدريب مدته ستة شهور يمكن الخريجين من تطوير مهاراتهم في مجال العمل الذي يختارونه. ويعكفون حاليا على تطوير فكرة قاعدة بيانات للسير الذاتية لتسمح لرجال الأعمال بالبحث في السير الذاتية للمستخدمين الطارحين لخدماتهم، مما يقصر من مدة البحث والتكلفة اللازمة للبحث عن مستخدم.

193 Chevalier, Arnaud and Lindley, Joanne, 'Over-Education and the Skills of UK Graduates;' Centre for the Economics of Education, London School of Economics, August 2007, p. 3.

194 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

تستدعي برامج التوطين الوظيفي والمواءمة دراية كافية بالشواغر في سوق العمل. وهذا يصعب على سوقتل تحقيقه حاليا نظرا لأن الأمر متروك لرغبة الشركات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتسجيل الشواغر المتوفرة لديها عند هيئة تشغيل عامة. في أحوال عديدة، يكون معدل تسجيل الشواغر الفعلي متدنيا للغاية، حيث يتم نشر المعلومات عن فرص العمل من خلال الدعاية في الصحف، أو عبر الشبكات الأسرية والشخصية.

توجد مؤسسات أخرى تقدم خدمات متعلقة بالمسيرة المهنية وتساعد في التوجيه المهني ومهارات كتابة السيرة الذاتية والتدريب على مقابلات العمل. كما تستضيف الجامعات معارض الوظائف وأيام التشغيل وتنظم بيديكس وشارك والأمدايست ومنظمات أخرى فعاليات مشابهة. ولكن أحد المستطلعين من بيديكس يعلق:

الصلة بين الجامعات وسوق العمل متواضعة، حيث لا يوجد سوى أيام المسيرة المهنية التي يمكن أن يشارك فيها الخريجون الجدد ويقدمون سيرتهم المهنية (هزيلة الكتابة) وربما يتلقون عروض وظائف.[195]

المحاولة الوحيدة الكبيرة في التوجيه المهني يوفرها منتدى شارك الشبابي، الذي يقدم استشارات حول المهنة في العديد من الجامعات الفلسطينية: جامعة بيرزيت، جامعة القدس-أبوديس، جامعة القدس المفتوحة، جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى وجامعة النجاح. يتوجه مستشار مهني لتوفير الدعم والمعلومات حول سوق الوظائف ولكي يسهل على الطلاب الالتحاق بجلسات تدريبية وليزودهم بأدلة خاصة بالمسيرة المهنية.

هذه التدخلات الهادفة لمساعدة الخريجين، وإن كانت إيجابية، إلا أنها لا تقف في وجه المشكلة الأكبر التي أشرنا إليها في مختلف مواقع هذا البحث، وهي أنه رغم التحركات الإيجابية في برامج خلق الوظائف، وتوجيه الخريجين نحو إيجاد عمل لائق والرغبة في تحويل ثنائية الاقتصاد – التعليم، ما زال هناك غياب للتوجه المهني في فلسفة التعليم حيث يظل الدفع نحو توحيد المهارات وخلق وضع لا يستطيع فيه الطلاب الدخول إلى مجموعات معنية عنقودية هي التي يحاول القائمون على إصلاح السوق تطويرها.

كما تشير سلطانة: 'في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى يستطيع الطلاب اتخاذ القرارات الصعبة بخصوص برامج الدراسة الجامعية، فإن الخدمات الاستشارية تتوفر في عدد قليل من المدارس الثانوية الخاصة؛ فمعظم المدارس التي تديرها الدولة أو وكالة الغوث لا تقدم هذا النوع من الدعم أو الموارد لمساعدة الطلاب على اختيار مجال دراستهم. في صفوف المدرسة الثانوية، أقل من 3% من وقت التعليم مكرس ل 'التوجيه المهني' وتخطيط الدراسة الجامعية/ المهنة، مما يترك الطلاب فريسة لمعلومات غير دقيقة في الغالب تصلهم من أقرانهم أو أسرهم. الخدمات الحكومية محدودة أيضا.' في بيئة خالية من فلسفة العمل المهني في قطاع التعليم، من المشروع الافتراض بأن المغادرين لمقاعد المدرسة لديهم تصور محدود لفرص العمل عند اختيارهم لمساقاتهم الجامعية؛ ويتفاقم هذا الوضع بفعل قلة الخدمات المهنية داخل جامعات الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتنشأ المعضلة في نظام يشجع على التعليم بدون أن يحترم إمكانية التشغيل. إذا ما اعتبرنا الآن أن التعليم

195 Interview, PEDEX, July 2009.

'ما بعد الثانوي' أقرب إلى نمط سلوك الشباب، فإنه لا يوجد سبب يجعل الفرد يختار تعليمه العالي بدون النظر إلى تخطيط المسيرة المهنية بل بالمضي مع تيار الأفكار الاجتماعية الاقتصادية التي تحيط به للدخول إلى التعليم.

اختيار التعليم كوسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية على المدى البعيد للطالب، مع مزيج من الاهتمام الشخصي، يسهم في تفسير سبب التحاق الطلاب بالتعليم العالي ويوجههم نحو اختيار التخصص في التعليم العالي، وهم يفكرون في مهنة ينشدونها. بول بودري، توماس ليموكس ودانييل بارنت يعتبرون أن 'أحد البدائل الأساسية للمشاركة (في سوق العمل) هناك الالتحاق بالمدرسة وبالتالي التراجع (في سوق العمل) في المشاركة قد يعكس ببساطة تصور إمكانية زيادة منافع الالتحاق بالمدرسة (دخل أعلى في المستقبل)."[196] ويمكن تصور ذلك عندما يختار الأفراد الخروج من سوق عمل ضعيف، بفعل انحطاط التنمية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يتعين أن نتذكر ذلك عند دراسة فرص العمل المحتملة للخريجين. نظرا لأن البديلين عن المشاركة في سوق العمل هما مواصلة التعليم أو البطالة (الطبقة المتبقية)، فإننا نستطيع الافتراض بان الأفراد يختارون البديل الذي يعظم من فائدتهم الذاتية.

لا يتوزع عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتساوي بين الشباب حيث يعاني ذوي المستويات التعليمية الأقل بشكل أكبر، مما يعني أنه من المنطقة تحسين فرصة التشغيل من خلال ارتياد مؤسسات التعليم العالي.[197] الفرضية من وراء مشروع مستقبل الشباب هو أن اكتساب الشباب للمؤهلات التعليمية هدفه تمكينهم من إيجاد عمل مناسب وكريم.

ولكن الأهم حسب باتون، فولر وهيث هو عملية 'عدم اتخاذ القرار' في عملية "الاختيار"، مما يعني أنه من المهم بالنسبة لصناع السياسة ألا يبالغوا في تقدير الذات المحركة الفردية وعملية البحث أثناء اتخاذ القرار. يعتبر المؤلفون أن عدم اتخاذ القرار يتسم بغياب الانخراط في عملية صنع القرار التي تميل إلى التصورات التقليدية للاختيار. وهذا يعني ضرورة تنشيط خدمات التوجيه المهني داخل قطاع التعليم العالي نظرا لأعداد الطلاب الذين يختارون نظاما بصفته معيار عام وليس لكونه قرارا تنمويا مدروسا. بما أن التركيز في الدراسات غير المهنية نادرا ما يركز على العلاقات المتوازية بين المهام/ المهارات الأكاديمية ومهارات/ مهام مكان العمل، مثل مهارات التحليل النقدي، فقد لا يقدر الطلاب تماما صفة اكتساب المهارات في التعليم العالي. لذا من المهم أن يدرك الطلاب في التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تلك الصلة بين التعليم الأكاديمي وقابلية التشغيل حتى يشكل الأمر الثاني جزءا من منظومة التفكير لديهم.

طبيعة الخيار في النظام التعليمي الفلسطيني

في ظل محدودية سوق العمل، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ضوء محدودية نطاق خدمات التوجيه المهني، من المهم أن نضع صورة لكيفية اتخاذ الطلاب الفلسطينيين لقراراتهم. هناك

[196] Beaudry, Paul, Lemeaux, Thomas and Parent, Daniel, 'What is happening in the Youth Labor Market in Canada?,' Canada Public Policy-Analyse de Politiques, Vol. XXVI, SUPPLEMENT/NUMÉRO SPÉCIAL 1, 2000, p. 565.

[197] Beaudry, Paul, Lemeaux, Thomas and Parent, Daniel, 'What is happening in the Youth Labor Market in Canada?,' Canada Public Policy-Analyse de Politiques, Vol. XXVI, SUPPLEMENT/NUMÉRO SPÉCIAL 1, 2000, p. 567.

قرارات محافظة في التعليم بين طلاب الجامعات تؤدي إلى فائض في التسجيل في المساقات المفهومة والتي يمكن تفاديها من خلال المشاركة. نلاحظ من دراسة غيرنر وشرودت أن الطلاب قد يعتبرون أنهم يحققون مكاسب أكبر من خلال الاستثمار في 'درجة جامعية آمنة' (أي تلك التي تكون احتمالات التشغيل فيها أكبر)، وبالتالي سوف يميلون إلى تخصصات الطب أو الهندسة أو التدريس حيث ترتفع احتمالات العمالة نسبيا داخليا وخارجيا[198]. إذا ما طبق كافة طلاب الجامعة الإستراتيجية ذاتها، فإننا نحصل على حالة تشبع بالمؤهل، وهي حالة مرغوبة لدى بعض أصحاب العمل ولكنها في نهاية المطاف مدمرة لفرص تشغيل الخريجين حيث تفضي إلى تباين في المهارات في القطاعات الأخرى. بسبب طيف المواضيع غير المهنية في الجامعة، من غير المفاجئ أن يكون هناك أعداد كبيرة من الخريجين يأخذون قرارهم المهني بطريقة يتضح أنها ليست ذات علاقة بمؤهلهم الجامعي.

وهذا يتضح في تلك الحالات فلئن كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد وجد أن أعلى مستويات مشاركة في القوة العاملة هو بين حملة شهادة الهندسة و/أو الرياضيات، بنسبة 93%،[199] نجد أن 25% من المستطلعين من قبل شارك (أعلى نتيجة مستطلعة) قالوا بأن المهنة التي يفضلونها هي رجال وسيدات أعمال (الأعمال الحرة).[200] وهذه نتيجة مفاجئة بشكل خاص بسبب الصعوبات في إدارة الأعمال الحرة كما بينا في السابق (فقط 17% من المستطلعين تطلعوا إلى أن يصبحوا مهندسين). كذلك، رغب 23% في أن يصبحوا مدرسين رغم أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يظهر أن أعلى نسبة من العاطلين عن العمل هي بين أصحاب تخصص التربية، حيث تصل نسبة الذين بدون عمل بينهم إلى 31.6%. السؤال الذي تطرحه شارك قد يمس بالطموح بدلا من التركيز على المسار المهني الحقيقي ولكنه يعكس عدم المواءمة بين احتمال إيجاد المهنة المناسبة والأهداف المهنية.

في هذه الحالة من المعقول تماما أن نضمن توفير التدريب في التعليم والخدمات المهنية والتوجيه في المدارس بحيث ترتفع فرص الطلاب في اتخاذ قرارات مدروسة حول تعليمهم ومساراتهم المهنية اللاحقة. كارين باتون، وأليسون فولر وسو هيث يناظرون بأن 'الأشخاص في حياتهم العملية يتخذون قرارات عقلانية في ضوء الفرص والمعلومات المتوفرة لهم.'[201] لكي يتحقق الانسجام بين التعليم والاقتصاد، يجب تفادي إتخام التعليم وضمان توجيه الشباب نحو قطاعات العمل المناسبة والمتاحة؛ وهنا يحتاج الشباب للمساعدة أثناء المراحل الانتقالية وتلزمهم يد العون لإيجاد فرص العمالة عند التخرج.

حتى يستطيع صناع السياسة مواصلة تحديد التدخلات المناسبة، يجب أن نفهم أولا متى يتم اتخاذ القرار. المرحلتان الانتقاليتان اللتان تنطويان على اتخاذ قرار مهم تحدثان أثناء: الانتقال من التعليم الثانوي إلى الجامعة، ومن التعليم العالي إلى مكان العمل. يقوم مشروع مستقبل الشباب بالمساعدة في الانتقال من مقاعد الجامعة ومعاهد التعليم العالي إلى سوق العمل حيث يقدم المعلومات حول فرص العمل المتاحة

[198] Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999, p. 2.

[199] Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings;' Palestinian National Authority, May 2006, p. 46.

[200] Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008, p 37.

[201] Paton, Karen, Fuller, Alison and Heath, Sue, 'Educational and Career Decision-Making: Challenging the context of choice', p. 27.

للخريجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتضح هذا من حيث تتبع عمليات الاختيار وفهم المستوى الحالي للتوجهات المهنية بين الخريجين الفلسطينيين وإضاءة المستوى الفعلي ومجال آفاق العمل بالنسبة للخريجين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مما يسمح لنا بأن نفهم كيفية اتخاذ القرارات بخصوص فرص العمل بين الخريجين الفلسطينيين.

دراسة كاثي هويسونن وشيلا سمبل حول استخدام الخدمات المهنية والتعليم المتعلق بالمهنة تبصرنا حول عمليات اتخاذ القرار. تلك الخدمات فعالة في المرحلة الانتقالية. الانتقال داخل المؤسسات التعليمية ولاحقا التوجه نحو عمل له مغزى ليس بالأمر المسلم بهم. لكي نفهم الخيارات التي يتخذها المغادرون لمقاعد الدراسة من الحتمي أن ننظر في العوامل التي تدفع إلى الانتقال. تبين أبحاث التطوير المهني التي قام بها هويسون وسيمبل أن عمليات الانتقال تحدث نتيجة لنوعين من الدوافع.

الرد الأول: 'الانتقال بحكم الدافع الخارجي' وهو المصفوفة بين التعليم ونظام التدريب وسوق العمل.

الثاني: 'الانتقال بحكم الدافع الداخلي' وهذا يعتمد على الظروف الخاصة بالشخص.

يدعم ستيفن كرمب هذه الاستنتاجات مؤكدا على العوامل الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية التي تعتبر 'عمليات انتقال بدافع شخصي' ودورها القوي في اتخاذ القرار. وهذا ما يسميه ب 'هيكليات الفرصة'، 'إذا "الاختيار' حول المؤهلات التي قد يسعى المرء لها، وفي أي مؤسسة، وفي أي قطاع، تعتبر الآن قابلة للفهم الأفضل حسب علاقتها بالسير الذاتية الفردية وهويات ا لمؤسسة. ينغمس الكثير من هذا في الصور النمطية وعوامل الطبقات والنوع الاجتماعي مع النهج السلوكي تجاه العمل والدراسة.'[202] وعلى نفس الشاكلة قد تلعب العائلة دورا مؤثرا رئيسيا على قرارات الأفراد المهنية/ الدراسية. في مسح أجراه مركز دراسات التنمية تبين أن 20% تلقوا النصيحة بشأن الدراسة من أحد أفراد الأسرة أو من صديق.

الشكل 5: هل تلقيتهم توجيها ذا صلة بالجامعة من الأسرة أو من أصدقاء؟

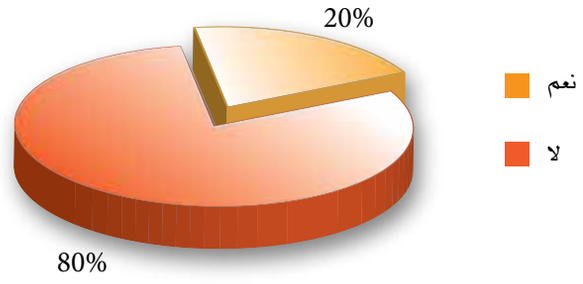

202 Crump, Stephen, 'Changing Identities and Performance of Post-Compulsory Educational Providers,' The Australian Educational Researcher, Vol. 34, No. 3, December 2007, p. 4.

ولكن الملحوظ هو أن هؤلاء المرشحين لم يتلقوا أي نصيحة مهنية في المدرسة. وقد شكل هذا مصدر قلق بين البعض منهم:

بما أننا في الثقافة العربية، فإن بعض الآباء يفرضون قراراتهم أي أنهم يرغبون بأن يصبح أبناؤهم أطباء أو محاسبين بينما يكون الطفل راغبا في شيء آخرز هذا النوع من الثقافة يصعب على الأطفال عملية اتخاذ قراراتهم الخاصة.[203]

هناك حاجة ل 'فهم مشترك للغرض من تخطيط الحياة في المدرسة وفي مجتمع أصحاب الأعمال وبين الآباء. ومن ثم يتحول هذا الدور التعاوني في المجتمع كله إلى داعم وموجه لتخطيط الحياة في مدارسهم.'[204] يجب بذل الجهود لتحسين فهم الطلاب للمهن والأعمال المفتوحة أمامهم وكذلك يتعين رفع مستوى الوعي المجتمعي بوظائف أخرى، حتى يمكن خلق بيئة يشعر فيها الطلاب الشباب بحرية اختيار مسارهم المهني/ الوظيفي. عبر العديد من الطلاب عن الضغط الأسري الهائل الذي يتعرضون له في اختيار المواضيع التي يدرسونها، بمن فيهم طالب أخبرنا بأنه غير تخصصه بدون إخطار ذويه من الهندسة إلى علم الاجتماع لأنه كان يعلم مسبقا أنهم لن يوافقوا على اختياره لهذا التخصص.[205]

يبدو أن استنتاجات هويسن وسمبل تقترح بأن الخدمات المهنية داخل نظام التعليم وأثناء عملية الانتقال تخفف مستوى الانصياع الخارجي وتعزز أكثر من الدوافع الداخلية في عملية الانتقال، مما يحقق الاندماج بين الدفع الخارجي والداخلي؛ بحيث يستطيع الفرد وضع أولوياته ضمن سياق العوامل الخارجية.[206] وتشمل تلك العوامل على سوق العمل وتوفير التعليم وإمكانية النفاذ إليه نظرا لأن الخدمات المهنية يتم تصميمها لتطوير عملية التفكير المهني ومهارات الإدارة المهنية، فإن التخطيط للعمل مدمج في الرواية الشخصية، مما يعني أنه يدعم الدخول اللاحق للخريجين الجدد (وأولئك الذين يختارون عدم الالتحاق بالتعليم العالي) في سوق العمل.

العنصر الحاسم في الخدمات المهنية هو ألا ترتكز حصريا إلى تسهيل عملية صنع القرار بل تزود الحكومات بفرصة إدماج تخطيط الأولويات الاقتصادية من خلال السماح للأفراد بوضع عملية اتخاذ القرار في السياق ضمن إطار موسع من الأولويات الوطنية واحتمال توفر الوظائف. التوجيه المهني الجيد والمعلومات عن سوق العمل تعتبر إنجازا لأهداف الحكومة في التعليم والتدريب. لهذا يتم تصميم الخدمات المهنية لتغطي مناحي أولويات الحكومة المختلفة بحيث تدمج تخطيط الحكومة الاقتصادي في الخيارات التعليمية للطلاب المنتقلين من مرحلة إلى أخرى، ولكن يجب أن نتوخى الحذر بحيث لا يعارض هذا مع الخيارات الشخصية للفرد. يجب اعتبار التعليم المتعلق بالمهنة على أنه مسهم رئيسي في الرخاء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنه يحسن ويقوي من رأس المال البشري. من الناحية المثالية، فإن الفلسفة التربوية لغايات التشغيل، أو مسار التعليم من أجل العمل، تكون ممأسسة ضمن

203 Interview, Educationalist, August 2009.

204 Drier, Harry, N, 'Career and Life Planning Key Feature Within Comprehensive Guidance Programs;' Journal of Career Development, Vol. 27, No. 2, 2000.

205 Interview, University Student, September 2009.

206 Howeison, Cathy and Semple, Shiela, 'The Effectiveness of Careers Services. The Scottish Executive Enterprise and Lifelong Learning Department,' January 2001, p. 8

نظام المدرسة الكامل.

تركز الأدبيات المعاصرة على دور الخدمات المهنية في التعليم الثانوي بدلا من التعليم العالي، نظرا لوجود عنصر 'الاختيار' لارتياد التعليم العالي، ويبدو أن المشاركة تحدث توعية أقوى للغاية من التعليم، ولكن هناك حاجة لمواصلة هذا التوجيه المهني في التعليم العالي. رغم وجود مناهج عديدة موجهة مهنيا في التعليم العالي، مثل الطب، والتربية، وبرامج متعلقة بالأعمال التجارية، فإن معظم الطلاب في الأرض المحتلة يدرسون مواضيع غير مهنية. وهذا يشير بطريقة ما إلى ارتفاع مستويات عدم القابلية للتشغيل بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والإفراط في الالتحاق في بعض المساقات. بالإضافة لذلك، فإن غياب الإستراتيجية المتناسقة للتعامل مع البطالة يفاقم الوضع أكثر بالنسبة للخريجين الفلسطينيين. كما ترى وزارة العمل فإن هناك مجموعة من استراتيجيات خلق الوظائف الموجهة للتاركين للمدرسة الثانوية ولكن لا يتوفر استراتيجيات منهجية في طبيعتها بالنسبة للخريجين.

فلسفة التوجه المهني

إن تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل هو محاولة لتحسين فرص الخريجين في الحصول على عمل لائق. لهذا فإن يستند إلى إدماج فلسفة التربية التشغيلية التي يتم تقويتها من خلال نظام خدمات ومساعدات تدعم قدرة المتعلم الشاب على الحصول على المعلومات حول المسارات المهنية/ الحياتية الممكنة.

أساسا الخدمات المهنية ليست بهدف المواءمة الوظيفية، بل يتم تصميمها لتعزيز وتشجيع الكفاءة الذاتية المهنية. تايلور وبيتز (1983) يفيدون بأنه كان استكمالا ناجحا لخمس مهام: اختيار الأهداف، جمع المعلومات الوظيفية، حل المشكلة، التخطيط الواقعي والتقدير الذاتي.[207] حسب نظرية أرنغتون كيلي، 'حتى يتمكن الطلاب من التفكير بخططهم المهنية بنوع من العمق، يجب أن يتوفر لديهم أساسا للوعي المهني وتجارب الاستغلال المهني.'[208]

ويكون هذا أفضل وأكثر فعالية إذا ما اندمج في عمليات النظام التعليمي. تعرف سلطانا نشاطات التوجيه المهنية الخمسة التي يجب استخدامها لدعم المعرفة بالمهن:

1. المعلومات المهنية
2. التعليم عن المهن
3. الإرشاد المهني
4. الإرشاد التشغيلي
5. التوطين في وظائف

[207] Gianakos, Irene, 'Patterns of Career Choice and Career Decision-Making Self Efficacy,' Journal of Vocational Behaviour; Vol. 32, Issue 2, April 1999, p. 101.

[208] Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' Journal of Career Development; Vol. 22, No. 2, December 2000, p. 103-104.

توافق سلطانة على أن هذا التضارب المفاهيمي، حيث إن النشاطات تشمل عادة واحدا أو أكثر مما يلي: الإعلام، الاستشارة، التقييم، التعليم، التمكين، المناصرة، التشبيك، الإدارة، التغذية الراجعة، تغيير الأنظمة، التقاط الإشارات، التدريب والتعرض لتجربة العمل وتذوق التعلم. النموذج المعد مسبقا لتلك المقاربات يسمح باختلاف كاف لتكييف شكل التعليم مع احتياجات الفرد و/أو المؤسسة التعليمية، المعتمد على طريقة التقديم والموارد من طاقم عمل ومؤسسات (رغم أننا ذكرنا بأن الاستخدام على أساس واحدة من الطرق الواردة أعلاه يحتوي على درجة عالية من الفجوات). تنجح برامج التوجيه والإرشاد بشكل أكبر عندما تمكن الطلاب وتشجعهم على اكتشاف أنفسهم والنظر في الخيارات المتاحة أمامهم ووضع خطوات منطقية لتحقيق أهدافهم.[209]

يدعم أرنغتون كيلي نظرة النظام الشامل الذي يدمج التوجه المهني في الفلسفة التعليمية. ويسمح هذا النظام بفعالية للطلاب ب 'أخذ وقفة الاستعداد' عند التعامل مع الخدمات والإرشاد المهني حيث يكونون قد تهيئوا مسبقا بالوعي الوظيفي والطموح بمهنة. ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق، بما فيها:

- نشر المنهاج: تحديد المهارات المهنية التي سيتم تعليمها.
- 'إدراجها' في المنهج الأكاديمي
- تقييم الاهتمامات المهنية الحالية بما فيها التاريخ الأسري ومجمل الاهتمامات والحياة الشخصية وغير ذلك من الأمور
- تطوير المهارات الحياتية/ الشخصية: بما يشمل التعلم التعاوني، تقدير الذات، والثقة بالنفس وأساليب التعلم الفردي، وغيرها.[210]

بعد أن نحدد ما يمكن عمله، تظهر أمامنا علامات سؤال تتعلق بمتى سننفذ هذا العمل؟ رغم أن مشروع مستقبل الشباب يركز على الانتقال من التعليم العالي إلى مكان العمل، إلا أنه اتضح تماما طوال فترة المشروع أن المعلومات والتوجيه المهني يجب أن تبدأ بشكل منظم ومركز في مرحلة مبكرة أكثر بكثير.

على المستوى العالمي، يتضح دور الجامعات في توفير التعليم ذي الصلة بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة المناهج المهنية في الجامعات. وهذا ينشئ صلة واضحة بين احتياجات صاحب العمل والمهارات الخاصة بكل مهنة. مبدأ الاقتصاد على أساس المعرفة هو أن العولمة تؤدي إلى حصول الطلاب على شهادات تسمح لهم بالمنافسة في السوق المحلي وتسمح للدول باستخدام رأسمالها البشري من القوة العامة المتعلمة للمنافسة في السوق الدولي لجذب الاستثمارات وتصدير الأفكار والتكنولوجيا.

التوجيه المهني أثناء التعليم العالي ضروري لأنه تبين أن الانتقال من التعليم العالي إلى العمل هو عملية ضخمة وغالبا ما تكون صعبة بالنسبة للطالب الجامعي التقليدي.[211] أمام الجامعات دور رئيسي في مؤازرة الطلاب في تحضيرهم للانتقال من التعليم إلى العمل، وذلك من خلال: تقدم الخدمات مثل توفير

[209] Drier, Harry, N, 'Career and Life Planning Key Feature Within Comprehensive Guidance Programs;' Journal of Career Development, Vol. 27, No. 2, 2000, p. 74.

[210] Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' Journal of Career Development; Vol. 22, No. 2, December 2000, p. 104

[211] Wendenland, Nancy B., Rochen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' Journal of Career Development, Volume 35, 2008, p. 151

المساعدة في البحث عن عمل، تطوير السير الذاتية، التدرب على مهارات المقابلات، وتقديم المساعدة في البحث عن عمل. يقع على عاتق الجامعات مسئولية إضافية لأنه، كما يقول وندنلاند وروشين فإن 'الانتقال من الدرجة الجامعية الأولى إلى مكان العمل ينطوي على تحديات تتخطى تأمين عمل.'[212] وهي تحدد ثلاث مواضيع تظهر أثناء دخول الخريج إلى مكان العمل:

- تغير في الثقافة المرتبطة بالانتقال بين بيئتين مختلفتين
- نقص الخبرة والمهارات اللازمة لصاحب العمل
- عدم دقة التوقعات حول حياة العمل.[213]

المنهج الذي يخدم عملية التثقيف ببيئة العمل المحتملة يجب تطويره طوال عملية التعليم كلها، وكذلك معالجة المهارات الأساسية والمعارف الضرورية التي يجب أن يتمكن منها الطلاب عند الدخول إلى عالم العمل. يعتبر كاستيلانو وسترنغفيلد وستون الثالث أن كل الطلاب 'بحاجة للتعلم علن النواحي الاجتماعية في العمل، مثل الحقوق الديمقراطية في مكان العمل، السلامة واحتمال التمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي. هم بحاجة لأن يتعلموا السلالم الوظيفية وأسواق العمل ومهارات البحث عن عمل ومهارات المحافظة على العمل. يجب أن يفهموا كيفية تخصيص الموارد بفعالية، واكتساب واستخدام المعلومات، وتطوير المهارات الشخصية المتينة، واستخدام تكنولوجيا التعامل مع المشكلات والعمل مع وتعديل الأنظمة المستخدمة في الأعمال الحرة والصناعة.'[214]

لاحظ هولتون (1998) أن المشكلة تنشأ من حقيقة المعضلة التي مفادها أنه رغم أن النجاح في التعليم حاسم في نجاح الخريج، إلا أن المهارات المتكسبة للنجاح في المدرسة تختلف تلك اللازمة للنجاح في عالم العمل. ويتفاقم الوضع بحقيقة أن بيئة العمل تختلف اختلاف شاسعا عن البيئة التعليمية.[215]

عندما يحين وقت مغادرة الطالب لمقاعد التعليم العالي، يدخل إلى ممر مهني أكثر صرامة يتشكل إلى درجة كبيرة حسب الموضوع الذي اختار الطالب دراسته. الأمر الحتمي في هذا النظام الاقتصادي المقيد كحال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو أن الطلاب يحصلون على معلومات أفضل عند الدخول إلى مؤسسات التعليم العالي بخصوص فرصهم في التشغيل ومساراتهم المهنية الممكنة. كما يشير أرنغتون، من 'المهم أن يكونوا على دراية بأن القرار الذي يتخذونه في تلك المرحلة يؤثر بشكل كبير على مستقبلهم. التبعات المترتبة على عدم التخطيط قد تكون كبيرة إلى درجة أن تحد أو تلغي الخيارات المستقبلة فيما يتعلق بمواصلة التعليم/ التدريب العالي أو الحصول على فرص عمل عالية المهارة والراتب.'[216] في بيئة تقل فيها فرص العمل، يتعين على الطلاب أن يدركوا بدقة أثر التوجه نحو مسار درجة جامعية معينة على

[212] Wendenland, Nancy B., Rochen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' Journal of Career Development, Volume 35, 2008, p. 152.

[213] Wendenland, Nancy B., Rochen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' Journal of Career Development, Volume 35, 2008, p. 153

[214] Castellano, Marisa, Stringfield, Sam and Stone III, James R. 'Secondary Career and Technical Education and Comprehensive School Reform. Implications for Research and Practice,' Review of Educational Research; Volume 73, No. 2, 2003, p. 245

[215] Wendenland, Nancy B., Rochen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' Journal of Career Development, Volume 35, 2008, p. 156

[216] Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' Journal of Career Development; Vol. 22, No. 2, December 2000, p. 107.

فرص تعيينهم وآفاقهم الوظيفية في المستقبل.

توجد وفرة في الأدبيات التي تدعم الدور الإيجابي للإرشاد أثناء المراحل التحضيرية السابقة لارتياد الجامعة. ويمكننا المناظرة مع ذلك بأن حتى هذا يأتي في وقت متأخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب طبيعة نظام التوجيهي المنقسم إلى فرعين أدبي وعلمي؛ فالمسارات الوظيفية تتحدد في مرحلة مبكرة أكثر بكثير..

أما حجة جاكسونز ودايفس فهي أنه يوجد شبه توافق بأن الاستكشاف والتوجيه المهني يجب أن يبدا بمرحلة مبكرة. فهما يشيران إلى أن هذا لن يحد فقط من معدلات التسرب لدى الطلاب غير المنسجمين في التعليم بل أيضا يحث الطلاب على المشاركة في نقاش ذي مغزى حول مستقبلهم في العمل.[217] أما بخصوص ما هي المرحلة التي تعتبر مبكرة أكثر من اللازم؟ بينما هناك حجج ومبررات قليلة بالنسبة لمعظم الأطفال لاتخاذ قرارات وظيفية فورية، من الحتمي بالنسبة لهم أن يحسنوا فهمهم لعلاقة التعليم في المدرسة مع مستقبلهم المهني. في الواقع فإن التخطيط للمهنة وللحياة اعتبر لفترة طويلة عملية تبدأ في مرحلة الطفولة واعتبر عنصرا حيويا لبرامج التوجيه الشاملة.[218] يدعم باليدينو الفلسفة التربوية للتوجيه المهني على أنها مدمجة في مستوى أساسي، حيث يقول بأنها تؤثر بإيجابية على إنجاز الأطفال الأكاديمي، وبخاصة من خلال تحسين السلامة العاطفية والعلاقات الاجتماعية.[219]

من خلال تحفيز الاهتمام المبكر بسوق العمل، قد يستطيع الطلاب أن يجدوا مجموعة متنوعة من المهن التي يسعون إليها، أي أن يبتعدوا عن تركيز اهتمامهم على إيجاد عمل فحسب إلى التوجه نحو مواءمة مهاراتهم عند التخرج لتطوير المهارات التي تنسجم مع أهدافهم المهنية. يتفق ماغنوسن مع هذه الفكرة حيث يشير إلى أن: 'التخطيط المهني بصفته مهارة حياتية تدمج مفاهيم الوعي المهني، والاستكشاف الوظيفي وتطوير المهارات والتي تبدأ في مرحلة مبكرة من حياة الإنسان.'[220] البرامج التي تعرف الطلاب الشباب على عالم العمل وتساعدهم على استيعاب الصلة بين ما تعلموه في المدرسة وما هو متوقع في عالم العمل ضروري لتعزيز التعلم طوال الحياة، والانطلاق نحو بيئة تعليمية منتجة.

الإدماج المبكر للوعي المهني يستند إلى الحاجة إلى الربط بين هذا الأمر مع تطور الكفل وكفايته الذاتية. يقترح منظرو التنمية بأن استنتاجات القيمة الذاتية تبدأ في سن مبكرة جدا، عندما يبدأ الأطفال بتطوير استقلالهم الشخصي وتحكمهم بأنفسهم. الإدماج المبكر للتطوير المهني يستند إلى نظرية ترتبط ارتباطا جوهريا بالتصور الشخصي. يلخص جينوكس هذه الفكرة على أنها 'تنميط تصور الطفل عن كفاءته يؤثر على نوع النشاطات الوظيفية التي يرى أنه قادر على القيام بها.'[221]

[217] Castellano, Marisa, Stringfield, Sam and Stone III, James R. 'Secondary Career and Technical Education and Comprehensive School Reform. Implications for Research and Practice,' Review of Educational Research; Volume 73, No. 2, 2003, p. 261-2.

[218] Palladino-Schuthesis, Donna E, 'Elementary Career Interaction Programs: Social Action Initiatives,' Journal of Career Development, Vol. 31, No. 3. 2005, p. 186

[219] Palladino-Schuthesis, Donna E, 'Elementary Career Interaction Programs: Social Action Initiatives,' Journal of Career Development, Vol. 31, No. 3. 2005, p.188.

[220] Palladino-Schuthesis, Donna E, 'Elementary Career Interaction Programs: Social Action Initiatives,' Journal of Career Development, Vol. 31, No. 3. 2005.

[221] Gianakos, Irene, 'Patterns of Career Choice and Career Decision-Making Self Efficacy,' Journal of Vocational Behaviour; Vol. 32, Issue 2, April 1999, p. 133.

ليندا غوتدسون لها نظرية تعالج التطلعات المهنية وتدعم فرضية جنوكوس حيث تعتقد بأنها تستند إلى فرضيات ثلاث:

- التطوير المهني هو محاولة لتنفيذ تصوراتنا لأنفسنا؛
- الرضا الوظيفي يتأثر بالتوافق بين المهنة وتصوراتنا عن أ،فسنا؛
- يطور الناس صورا نمطية وظيفية تصنفهم في عملية الاختيار.[222]

بشكل أساسي، ينبغي أن يكون التوجيه المهني سمة مستمرة في التعليم الشامل بحيث لا يقتصر في تركيزه على مساعدة الطلاب على اجتياز امتحاناتهم والانتساب للتعليم العالي، بل يتخطى هذا الأمر لمساعدتهم على تأمين عمل لائق عند تخرجهم، من خلال السماح لهم باستكشاف اهتماماتهم وقدراتهم الخاصة في عالم العمل وتحديد قطاعات التشغيل الأساسية التي تمكنهم من تطويرها.[223]

لهذا من المهم أن نتذكر أن التخطيط المهني له عدة مكونات:

- تطوير المهنة التي سنمارسها في حياتنا عبارة عن مهارة
- التخطيط لمهنتنا في الحياة يشمل على سلسلة من المهارات الفرعية
- الوعي الوظيفي والاستكشاف المهني يشكلان أساسا لتخطيط فعال للعمل الذي سيمتهنه الفرد في حياته
- العامل الشخصي يؤثر على عملية صنع القرار لدى كل شخص.

نظريات تطور الطفل والتطوير المهني مرتبطة ببعضها البعض.

حان وقت الحرية

حدد الفصلان الأول والثاني عراقيل هائلة أمام مخططي السياسات – العوائق التي يضعها الاحتلال مع طبيعة الخدمات التعليمية التي تحد من إمكانية تشغيل القوة العاملة المتخرجة. الانطلاق في عملية إصلاح تعليمي، تركز على تعظيم طاقات الطلاب في توفير توجهات منسجمة ومتكيفة مع اهتمامات واحتياجات الطلاب، له أثر كبير محتمل على تحفيز كل من الإصلاح التعليمي والاقتصادي. الخدمات المهنية والانتقالية تمكن واضعي السياسات من توجيه الخريجين نحو المهن التي تم تحديدها في الاقتصاد المبني على المعرفة وتخلق جسما من الخريجين من خلفيات أكاديمية ووظيفية مختلفة. يمكن للخدمات المهنية والانتقالية أن تخدم في كسر النظام التقليدي بفرعيه الأدبي والعلمي من خلال توجيه الطلاب نحو الاهتمام بمواضيع تغطي قاعدة أوسع، بما فيها تحسين استيعاب الطلاب في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني. من الواضح أن الطلاب ينقصهم التوجيه نحو الخيارات المهنية، مما يخلق وفرة في الخريجين في بعض القطاعات وقلة انتساب في قطاعات أخرى. هناك ضرورة للفحص الشامل لكيفية سير نظام التعليم

[222] Palladino-Schuthesis, Donna E, 'Elementary Career Interaction Programs: Social Action Initiatives,' Journal of Career Development, Vol. 31, No. 3. 2005, p. 97.

[223] Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' Journal of Career Development; Vol. 22, No. 2, December 2000, p. 104.

بالتوازي مع القطاع الاقتصادي وأن يصاحب ذلك خدمات مهنية وانتقالية تتوسط بين الاثنين من خلال تحسين تدفق المعلومات بين الحاجات في سوق العمل وتلبية الاحتياجات لتعليمية للطلاب لخلق قوة عاملة حيوية ومتنوعة وقادرة على التكيف.

المراجع

- Abu-Duhou, Ibtisam, 'The Struggle to Achieve Quality. A Case Study of Palestinian Education,' Third World Education: Quality and Equality, Anthony R. Welch Ed.; Routledge Falmer, 2000.
- Alesina, Alberto, Stephen Dunninger and Massimo V. Rostagno, 'Redistribution through public employment: the case of Italy,' Working Paper 7387; National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, USA, October 1999.
- Alternative Information Center, Israel-Palestine, 'The Economy of the Occupation 13-15: Report on the Education System in East Jerusalem;' 4 September 2007.
- Arafat, Cairo and Musleh, Thahabieh, 'A psychosocial assessment of Palestinian children,' A World Turned Upside Down: Social Ecological Approaches to Children In War Zones , Boothby, Neil, Strang, Alison and Wessels, Michael G.; Kumarian Press, 2006.
- Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' Journal of Career Development; Vol. 22, No. 2, December 2000.
- The Association for Civil Rights in Israel, 'Status Report. The Arab-Palestinian School System in East Jerusalem;' September 2009.
- BBC News, 'East Jerusalem's education crisis, BBC NEWS;' 6 September 2008.
- BBC News, 'Gaza economy faces a tough struggle,' 9 Friday 2009.
- BBC News, 'Vulnerable to public sector cuts,'15 July 2009.
- Beaudry, Paul, Lemeaux, Thomas and Parent, Daniel, 'What is happening in the Youth Labour Market in Canada?;' Canada Public Policy-Analyse de Politiques, Vol. XXVI, SUPPLEMENT/NUMÉRO SPÉCIAL 1, 2000.
- Berryman, Sue, 'Improving the Education System,' Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition, Ishac Diwan and Radwan. A. Shaban Eds; The World Bank, Washington D.C., 1999.
- Brown, Phillip, 'The Opportunity Trap: Education and Employment in a Global Economy,' European Educational Research Journal, Volume 2, Number 2, 2003.
- Brown-Bowers, Tamsin, with Harvey, Lee, 'Are there too many graduates in the UK? A literature review and an analysis of graduate employability,' Industry and Higher Education, August 2004.
- Bruce, Sally, 'Establishing a student guidance office to replace personal tutoring in the University of Hertfordshire Business School:' The Higher Education Academy,

August 2006.

- Castellano, Marisa, Stringfield, Sam and Stone III, James R. 'Secondary Career and Technical Education and Comprehensive School Reform. Implications for Research and Practice,' Review of Educational Research; Volume 73, No. 2, 2003.
- Chevalier, Arnaud and Lindley, Joanne, 'Over-Education and the Skills of UK Graduates;' Centre for the Economics of Education, London School of Economics, August 2007.
- Crump, Stephen, 'Changing Identities and Performance of Post-Compulsory Educational Providers,' The Australian Educational Researcher, Vol. 34, No. 3, December 2007.
- Dalley-Trim, Leanne, Alloway, Nola and Walker, Karen, 'Secondary School Students' Perceptions of, and the Factors Influencing their Decision Makin in Relation to, VET in Schools,' The Australian Educational Researcher, Volume 35, Number 2, August 2008.
- Development Studies Program, Palestine-Human Development Report 2004; United Nations Development Program: Ramallah, 2005.
- Development Study Program, 'Public Opinion Poll: No. 28;' Birzeit University, 30 September 2006.
- Docquier, Frédéric and Rapoport, Hillel, 'Skilled Migration: the perspective of developing countries,' World Bank Policy Research Working Paper, No. 3372, 2004.
- Dore, Ronald, The Diploma Dilemma; London: George Allen and Unwin, 1975.
- Drier, Harry, N, 'Career and Life Planning Key Feature Within Comprehensive Guidance Programs;' Journal of Career Development, Vol. 27, No. 2, 2000.
- Dunkel, Torsten and Le Mouillour, Isabelle, 'Vocational Education and Training and Higher Education;' INCHER- Kassel, October 2006.
- Enhancing Student Employability Coordination Team, 'Pedagogy for Employability,' Learning and Employability; The Higher Education Academy, 2006.
- Evans, David R., 'The planning of non-formal education,' Fundamentals of educational planning, volume 30; UNESCO, International Institute for Educational Planning, 1981.
- Fédération Internationale des Ligue de l'Homme (FIDH), 'Failing the Palestinian State: The Human Rights Impact of the Economic Strangulation of the OPT,' FIDH, Paris and Brussels, July 2006.
- Fiani, Riccardo, 'Is the Brain Drain an Unmitigated Blessing,' Discussion Paper No. 2003/64; World Institute fir Development Economics Research, September 2003.
- Finance and Private Sector Development Group, 'World Bank and Gaza Investment and Climate Assessment: Unlocking the potential of the private sector;' World Bank, 20 March 2007.
- Forslund, Anders and Nordström Skans, Oskar, 'Swedish Youth Labour Market Policies Revisited;' Institution for Labour Market Policy Evaluation (IFAU), Working Paper 2006:6.
- Freeman, Richard B. And Wise, David A Eds., The Youth Labour Market Problem: It's Nature, Causes and Consequences; The University of Chicago Press, Chicago, 1982.
- Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' Arab Studies Quarterly, Fall 1999.
- Gianakos, Irene, 'Patterns of Career Choice and Career Decision-Making Self Efficacy,' Journal of Vocational Behaviour; Vol. 32, Issue 2, April 1999.
- Gisha, 'Commercial Closure: Deleting Gaza's economy from the Map;' Gisha- Legal Center for the Freedom of Movement, July 2007.
- Gregs, Paul, 'The Impact of Youth Unemployment on Adult Unemployment in the NCDS,' The Economic Journal, 111, November 2001.
- Gross, Dominique, M., 'Youth Unemployment and Youth Labour Market Policies in Germany and Canada,' Action Programme on Youth Unemployment, Employment and Training Department, International Labour Office (Geneva), 1998.
- Hallak, Jacques, Investing in the Future. Setting Educational Priorities in the Developing World; UNESCO International Institute for Educational Planning, Pergamon Press, 1990.
- Hanson, Bo, 'Job related training and benefits for individuals. A review of evidence and explanations,' OECD Working Paper, No. 19, 2008.
- Heath, Sue and Johnston, Brenda, 'Decision Making about Employment and Education Pathways is an embedded social practice: Methodological Challenge;' Presented at the SRHE Brighton Annual Conference 12-14 December 2006.
- Herman, Alexis M., 'Report on the Youth Labor Force.' U.S. Department of Labor (revised edition); November 2000.
- Heward, Christine, 'The New Discourses of Gender Education and Development,' Gender, Education and Development. Beyond Access to Empowerment, Heward, Christine and Bunwaree Eds.; Zed Books Ltd, London and New York, 1999.

- Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007.
- Howeison, Cathy and Semple, Shiela, 'Guidance in Secondary Schools;' Centre for Educational Sociology, University of Edinburgh, March 1996.
- Howeison, Cathy and Semple, Shiela, 'The Effectiveness of Careers Services. The Scottish Executive Enterprise and Lifelong Learning Department,' January 2001.
- International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank:' World Bank, Middle East North Africa Region, 2008.
- International Labor Organization, Global Employment Trends for Youth: Geneva, 2006.
- International Labor Organization, The situation of workers of the occupied Arab territories: Report of the Director-General to the International Labor Conference, 97th Session, International Labor Office, Geneva, 2008.
- International Labor Organization, Report of the Director General, ´Working out of Poverty´, International Labor Conference, 91st Session, 2003.
- Jerusalem Center for Social and Economic Rights, 'Closures and Checkpoints;' 19 April 2009.
- Khalidi, Raja, 'The Palestinian Arab Regional Economy in Israel. Sixty Years of De-Development....and Occupation?' Palestinian Economy: Forty Years of Occupation... Forty Years of Arrested Development; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007.
- Kirby, Dale, 'Reviewing Canadian Post Secondary Education: Post Secondary Education Policy in Post Industrial Canada,' Canadian Journal of Educational Administration and Policy, Issue 65, November 3, 2007.
- Kanafani, Nu'man, The Economics of Palestine: Routledge Press, 2004.
- Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007.
- Lindell, Mats and Johansson, Jan, 'Meeting the Demand? Students within Swedish Advanced Vocational Education Entering the Labour Market. Reflections from an ongoing research project,' European Educational Research Journal, Volume 2, Number 1, 2003.

- Löwbeer, Hans, 'The threshold of new reforms in Sweden,' Lifelong education and university resources: UNESCO and the International Association of Universities, Switzerland, 1978.
- Lubbad, Ismail, 'Palestinian Migration Any Circularity? Demographic and Economic Perspectives;' CARIM AS 2008/36: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI): European University Institute, 2008.
- Marcotte, Julie, 'Quebec's adult educational settings: Potential turning points for emerging adults? Identifying barriers to evidence based interventions," Canadian Journal of Educational Administration and Policy, Issue 77, July 12, 2008.
- MAS-Palestine, 'Strengthening the Role of the Palestine Securities Exchange in Attracting Investment:' Ramallah, MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008.
- Mataria, Awad, Abu Hamtash, Ibrahim and Amer Wajeeh, The 'Brain Drain' of the Palestinian Society: with an Explanatory Study of the Health and Higher Education Sectors: Ramallah, MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008.
- Mayo, Peter, Gramsci, Friere and Adult Education. Possibilities for Transformative Action; Zed Books, London and New York, 1998.
- McCarthy, Rory, 'A Disaster for Everyone,' The Guardian, 12 May 2008.
- McKilliop, Jack, 'Needs Analysis. Tools for the Human Services and Education,' Applied Social Research Methods Series, Volume 10; Sage Publications, California, 1987.
- Meade, James Edward, Full Employment Regained?: an Agathotopian dream: Cambridge University Press, 1995, p. xvii.
- Murphy, Kevin and Peltzman, Sam, 'The Effects of School Quality on the Youth Labor Market:' University of Chicago. George S. Stigler, Center for the Study of Economy and State, no 162, 2000.
- Nasru, Fathiyeh, Preliminary Visions of a Palestinian Education System: Birzeit Univerity, Center for Research and Documentation of Palestinian Society, November 1993.
- Nielsen, Tjai M., and Riddle, Liesl, 'Investing in Peace: The motivational dynamics of Diaspora Investment in Post Conflict Economies;' Center for International Business Education and Research at The George Washington University, School of Business, 2008, p. 3.
- Nicoli, Susan, Fragmented Foundations: Education and Chronic Crisis in the Occupied Palestinian Territory, UNESCO International Institute for Educational Planning and Save the Children, UK

- O'Higgins, Niall, 'The Challenge of Youth Unemployment,' Action Program on Youth Unemployment, Employment and Training Department, International Labor Office, Geneva, 1997.
- O'Higgins, Niall, 'Trends in the Youth Labor Market in Developing and Transition Countries,' Social Protection Unit, Human Development Network; The World Bank, October 2003.
- O'Loughlin, Toni, 'Education suffers amidst political tension and conflict in Gaza;' UNICEF, 12 December 2007.
- OCHA, 'Increasing Need, Decreasing Access: Tightening Control on Economic Movement;' 29 January 2008.
- OCHA, 'Implementation of the Movement and Access and Update on Gaza Crossings;' Report No. 87, March 2009.
- OCHA, The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities; June 2007.
- OCHA, The Humanitarian Monitor: June 2009.
- OCHA, 'The closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences;' December 2007.
- Organisation for the Economic Cooperation and Development, Education at a Glance. 2009; OECD, 2009.
- Paton, Karen, Fuller, Alison and Heath, Sue, 'Educational and Career Decision-Making: Challenging the context of choice;' Presented at the SHRE Conference, 2007.
- Palestinian Curriculum Development Center, First Palestinian Curriculum Development Plan, Ministry of Education and UNESCO, 1998.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings;' Palestinian National Authority, May 2006.
- Palestinian Central Bureau for Statistics, 'Labor Force Survey Annual Report: 2008;' Palestinian National Authority, April 2009.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, Millennium Development Goals (Statistical Report); January 2009.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, 'On the Eve of International Population Day,' 7 November 2009.
- The RAND Palestinian State Study Team, Building a Successful Palestinian State;

RAND Corporation, California, 2007.

- Rigby, Andrew, Palestinian Education. The Future Challenge; Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, March 1995.
- Right to Education Campaign, 'The Impact of Military Occupation on Palestinian Education;' Discovering Analytical Resourcing, 2005.
- Rolfe, Heather and Crowly, Theresa. Work Related Learning for an Innovative Nation. Engaging with employers to improve work, 2008.
- Saber, Mohi El-Dine, Development and Adult Education in the Arab States: An analysis of some Issues; The Arab Educational and Scientific Organization, Toronto, Canada, 1977.
- Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008.
- Sheffer, Gabriel, Diaspora Politics: At Home Abroad: Cambridge University Press, 2006.
- Skager, Rodney, Organizing Schools to Encourage Self Direction in Learners; UNESCO Institute for Education, Hamburg and Pergamon Press, 1984.
- Sriskandarajah, Dhananjayan, 'Reassessing the Impacts of Brain Drain on Developing Countries,' Migration Information Source; Institute for Public Policy Research, August 2005.
- Stanley, Gordon, 'Education for Work: The Current Dilemma for Post Compulsory Education,' The Australian Educational Researcher, Volume 34, Number 3, December 2007.
- Stark, Oled, Taylor, Edward J., Yitzhaki, Shlomo, 'Migration, Remittances and Inequality. A sensitivity analysis using the extended Gini Index; Journal of Development Economics, Issue 528: North Holland, 1988.
- Stevenson, John, 'Technical and Further Education Reforms: Theoretical Issues,' The Australian Educational Researcher, Volume 34, Number 3, December 2007.
- Sultana, Roland G, 'Mission Report Career Guidance in the OPT: Mapping the Field and Ways Forward, On behalf of UNESCO;' October 2008.
- United Nations Conference on Trade And Development, 'The Palestinian War-torn economy: Aid, Development and State Formation,' 2006.
- United Nations Office for West Africa, 'Youth unemployment and regional insecurity in West Africa,' UNOWA Issues Papers, Dakar, Senegal, August 2006, Second Edition, Development Network, The World Bank, October 2003.

- Wendenland, Nancy B., Rochen, Aaron B, 'Addressing the College-to-Work Transition: Implications or University Career Counsellors,' Journal of Career Development, Volume 35, 2008.
- World Bank, 'An analysis of the Economic Restrictions Confronting the West Bank and Gaza.' 2008.
- World Bank Technical Team, 'Movement and Access Restrictions in the West Bank: Uncertainty and Inefficiency in the Palestinian Economy;' World Bank, 9 May, 2007.
- World Bank, 'MENA knowledge and learning;' No. 2, February 2009.
- Work Bank, 'Doing Business 2009: Country Profile for West Bank and Gaza;' Washington 2009.
- World Bank, 'Palestinian Economic Prospects. Aid, Access and Reform. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liason Committee;' 22 September 2008.
- World Bank, Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery Economic Monitoring Report; September 2007.
- World Bank, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08- FY10 and Request for the Replenishment of Funds for Gaza and West Bank;' Report No. 43065-GZ, 2008.
- World Bank, 'West Bank and Gaza at a glance;' September 2008.
- (setontooF)
- 1 Students that are able to travel abroad can additionally attend universities outside of the oPt.